وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعةالدكتور يحي فارس – المدية –
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تخصص:اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تحت عنوان :

الاقتصاد الرقمي و سياسة تطوير البنوك في الجزائر
-دراسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية -
وكالة الاستغلال السواقي 857

تخصص:اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبة:

- لونيس محمد
- سردوك قـدور

تحت إشـراف:

- د .فلاق علي

السنة الجامعية:2022- 2023

بسم الله الرحمن الرحيم



كلمة شكر و عرفان

قال الله تعالى: ﴿ولئن شكرتم لأزيدنكم ﴾...

نحمد الله حمد الشاكرين، ونحمدك ربي على توفيقك لنا ومدنا بالقوة والعزم لإنهاء هذا العمل نتقدم بكل آيات الشكر وكلمات الحب والجميل والعرفان للوالدين الكريمين، فهما أصحاب الفضل الكبير لما وصلنا إليه من درجات العلم واقتداء بقوله ﷺ"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم

كمانتقدم بشكرنا الجزيل إلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل وإتمامه ولو بنصيحة، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف

الدكتور فلاق علي

لما قدمه لنامن توجيهات ونصائح قيمة فله خالص التقدير والاحترام.

ولا يفوتنا أن نتقدم بفائق التقدير و جميل العرفان لكل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية.

الاهداء

إلى الوالديـــن رمز المحبـة و الإخلاص.

حفظهم الله و أطال في عمرهم.

إلى زوجتي وقار المحبة و التضحية.

إلى أبنائي الأعزاء:أسيل ، لجين ، إسلام ، و الكتكوتة جنة.

إلى إخوتي و أخواتي

إلى جميع الأصدقاء و الأحباب

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد

في انجاز هذا البحث.

إلى كل عزيز لم يذكر اسمه من خلال هذا الإهداء

فاسمه منقوشفي قلبي لا يحتاج إلى النقش

بالقلم قد يزول حبره بطول الوقت.

لونيس مُحَمَّد

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما
إلى كل إخوتي و أخواتي و أفراد عائلتي
إلى كل أساتذتي
إلى جميع الأصدقاء و الأحباب
إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد
في انجاز هذا البحث.

سردوك قدور

فهرس المحتويات

الـفـهـرس

العنـــــــــــــــــــــــــــوان	الصفحة
كلمة شكر وعرفان	I
الاهداء	II
الفهرس	IV
قائمة الصور	VI
قائمة الاشكال	VI
الملخص	VII
مقدمة	أ
الفصل الأول: مدخل إلى الاقتصاد الرقمي	
تمهيد	01
المبحث الاول: مفاهيم حول الاقتصاد الرقمي.	02
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي.	02
المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الرقمي.	04
المطلب الثالث: الافتراضات الجديدة للاقتصاد الرقمي.	09
المبحث الثاني: استراتيجيات التحول إلى الاقتصاد الرقمي ودوره في التنمية الاقتصادية.	12
المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.	12
المطلب الثاني : دور الاقتصاد الرقمي في التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي.	14
المطلب الثالث: تحديات و استراتيجيات التحول نحو النمو في ظل الرقمنة.	16
خلاصة الفصل	20
الفصل الثاني: مظاهر و معوقات الاقتصاد الرقمي في الجزائر	
تمهيد	21
المبحث الأول :واقع التجارة الالكترونية في الجزائر.	22
المطلب الأول: حقيقة التجارة الالكترونية في الجزائر.	22
المطلب الثاني :السبل و المتطلبات العامة لاعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر.	24
المطلب الثالث: معوقات و أسباب عدم اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر.	27

المبحث الثاني: آليات تطور الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية.	32
المطلب الأول: ماهية الصيرفة الالكترونية ونظام تطويرها في الجزائر.	32
المطلب الثاني: مشروع تطوير نظام الصيرفة الالكترونية.	35
المطلب الثالث: دراسة مدى استعداد القطاع المصرفي في الجزائر لتطبيق خيار الصيرفة الالكترونية	36
المبحث الثالث: معوقات وتحديات اقتصاد المعرفة في الجزائر	39
المطلب الأول :واقع تطبيقات المعرفة الالكترونية في الجزائري	39
المطلب الثاني: معوقات تطبيق المعرفة الالكترونية في الجزائر.	48
المطلب الثالث: مشروع الحوكمة الالكترونية في الجزائر و أهم أهدافه	50
خلاصة الفصل	52
الفصل الثالث: تطوير الخدمات البنكية في الجزائر دراسة حالة ـبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة السواقي 857	
تمهيد	54
المبحث الأول :ماهية البنوك.	55
المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي	55
المطلب الثاني: نشأة وميلاد البنوك في الجزائر	58
المطلب الثالث : النظام المصرفي الجزائري والإصلاحات الأساسية	62
المبحث الثاني: الخدمات البنكية الالكترونية في الجزائر	75
المطلب الأول: واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر	75
المطلب الثاني: وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر	81
المطلب الثالث: البنوك الجزائرية واستعداداتها في ظل الصيرفة الالكترونية	87
المبحث الثالث :خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	92
المطلب الأول: تقديم عام حول البنك BADR	92
المطلب الثاني: تكنولوجيات وخدمات بنكBADRالالكترونية.	101
المطلب الثالث: نظرة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة السواقي 857	112
خلاصة الفصل	115
خاتمة.	117
قائمة المصادر والمراجع.	121

قائمة الصور

الرقم	عنـــــــــوان الجـــــــــــدول	الصفحة
01	صورة رقم (1): الصفحة الرئيسية لموقع بنك BADR	104
02	الصورة رقم (2): طلب الاشتراك في بنك BADR.	105
03	الصورة رقم (3): إثبات الهوية في بنك BADR	106
04	الصورة رقم (4): تغيير كلمة المرور في بنك BADR	106
05	الصورة رقم (5): الاطلاع على الرصيد في بنك BADR	107
06	الصورة رقم (6) : البحث عن العمليات في بنك BADR.	108
07	الصورة رقم (7) : تحميل المعاملات في بنك BADR	108
08	الصورة رقم (8) : إرسال ملفات التحويلات و الضرائب في بنك BADR	109
09	الصورة رقم (9) : توقيع المدفوعات في بنك BADR	110
10	الصورة رقم (10) : تحميل الملفات المستلمة في بنك BADR	111

قائمة الأشكال

الرقم	عنـــــــــوان الشكـــــــل	الصفحة
01	الشكل رقم (1):مختلف تسميات الاقتصاد	03
02	الشكل رقم (2): التفاعلات الثلاثية للاقتصاد الجديد	06
03	الشكل رقم (3): عملية الدفع الالكتروني في البنوك الجزائرية	85
04	الشكل رقم (4): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	100
05	الشكل رقم (5): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة السواقي –BADR-SOUAGUI 857	113

مقدمة

يعيش العالم اليوم موجة من التحولات الواسعة وثورة من العلم و التقنية و حركة واسعة تطال كل شيء نتيجة للتطور الهائل في العلم و التكنولوجيا خاصة ما يتعلق منها بأنظمة الاتصال عن بعد وهذا التطور جعل الاقتصاد العالمي يستفيد من السرعة و الفعالية التي يوفرها له، و أدى إلي ظهور أو وجود أفكار جديدة تعكس هذه التطورات التي تسمح بتجسيدها و من هذه الأفكار نجد العولمة الاقتصادية التي جعلتها في شكل قرية صغيرة عالمية، و في الحقيقة من الأسباب الرئيسية التي أوجدت ظاهرة العولمة التقدم غير العادي في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات حيث عرفت تقنيات الاتصال السلكية و اللاسلكية تطورات هائلة وفرت السرعة التي يحتاجها الاقتصاد كعامل من عوامل اختصار الزمن أو الوقت الضروري لاختيار و تنفيذ مختلف القرارات الاقتصادية .

تعتبر الأنترنت أحـد أهم و أبرز التقنيات الحديثة التـــي أصبحت مشتركة بيـــن مختلف دول العـالم المتطورة منها و المتخلفة أو النامية، علما أن استخدام الأنترنت مر عليه أكثر مـــن عقدين منذ أول استخـــــدام له في الولايات المتحدة الأمريكية. و كل تلك التطورات هي من سيمات ما يسمى بالاقتصاد الرقمي و قد أسهم ذلك في توسع دائرة حجم التبادل التجاري بين دول العالم ، وأضحى في السوق الالكترونية تنافسية واسعة لمختلف السلع و الخدمات و أصبحت مجالا خصبا أمام الدول للاستفادة منها كوسيلة حديثة وتحقيق معدلات نمو في الاقتصاد ، وفي هذا العصر الرقمي الذي تنتشر فيه الانترنت انتشارا هائلا شاع مفهوم التجارة الالكترونية التي تتيح العديد من المزايا بالنسبة لرجال الأعمال أصبحت من الممكن تجنب مشقة اللقاء بشركائهم وعملائهم ، وأصبح بمقدرتهم الحد من الوقت والمال للترويج لبضاعتهم وعرضها في الأسواق العالمية ،كما أدى الاقتصاد الرقمي إلى ظهور البنوك الالكترونية .

ومع انتشار التقنيات الحديثة بشكل كبير وتطور الانترنت ليشمل جميع مناحي الحياة ومنها الحياة البنكية ظهر ما يعرف بالبنوك الالكترونية التي لاقت رواجا هائلا وسريعا بين جميع فئات الناس وفي مختلف المناطق وتطور مفهومها ، ويمكن القول أن البنوك الإلكترونية تكسب أرضا جديدة لكل ثانية في سائر أرجاء المعمورة والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى الاستفادة من هذه التقنية في البنوك، وعليه لابد على الجزائر من وضع وتفعيل استراتيجيات بعيدة ومتوسطة المدى وعلى المستويين الوطني والاقليمي ، وفي هذا الاطار ومن خلال بحثنا هذا تطرقنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ماهو دور الاقتصاد الرقمي في سياسة تطوير البنوك في الجزائر؟

ومن خلال الاشكالية المطروحة تطرقنا إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

- ✓ ماذا يقصد بالاقتصاد الرقمي ؟
- ✓ ما هي الصيرفة الإلكترونية وما هي البنوك الالكترونية ؟ وكيف ساهمت وسائل وأساليب الدفع الحديثة في تطوير أداء الخدمة المصرفية في البنوك الجزائرية؟

✓ ما واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الجزائري وفي النظام المصرفي الجزائري ؟

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة قلـــة الدراسات التـــي تربط بين الاقتصاد الرقمـــي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، بالإضافة إلى صعوبة جمع البيانات والاحصائيات خاصة فيما يتعلق بإجراء الدراسة القياسية التي تتطلب توفر البيانات لفترة زمنية طويلة ومتتالية .كما أن الاقتصاد الرقمي يعتبر اقتصاد جديد المعالم مما أدى إلى تعدد مؤشرات قياسه واختلافها من جهة أخرى، وبالتالي تعتبر إشكالية قياس الاقتصاد الرقمي وخاصة بالنسبة للبلدان النامية أكبر التحديات التي من الممكن أن يواجهها أي بحث.

-فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة والأسئلة السابقة الذكر قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

أ–الاقتصاد الرقمي او اقتصاد المعرفة كما يطلق عليه هو استخدام مختلف الوسائل التكنولوجية في كل المعاملات الاقتصادية المختلفة من بيع و شراء وتحويلات مالية بين الدول في وقت قصير و دون التنقل فيما بينها.

ب – التجارة الالكترونية و الصيرفة الالكترونية في الجزائر مازالت بعيدة عن التطبيق في ظل التطور الذي يشهده العالم اليوم رغم جهود الدولة في تطويرها .

ج – قامت الحكومة بعدة إصلاحات ووضع خطط منذ الاستقلال الى يومنا هذا من اجل تطوير النظام المصرفي في البلاد من خلال وضع قوانين تحمي مصالح الدولة و المؤسسات البنكية وإدخال مختلف التكنولوجيا إليها و تطويرها .

3-أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال:

أ- أهمية الرقمنة ومختلف التكنولوجيات في اقتصاديات الدول خاصة النظام المصرفي للدول كونها تقوم على بعث النمو الاقتصادي من خلال خلق الثروة عن طريق الاستثمارات وتدعيم الاقتصاد الحقيقي.

ب- كما يستمد أهميته أن إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية التي مازالت تتخبط في المشاكل ومتاهات البرامج الإصلاحية المتعددة والتي جزء منها يعتمد على عصرنة النظام واعتماد الصيرفة الالكترونية.

4-أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

أ – التعرف على ماهية الاقتصاد الرقمي بشكل عام و مساهمته في التنمية و النمو الاقتصادي.

ب – مظاهر و معوقات الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

ج – مختلف السياسات و الإصلاحات التي قامت بها الدولة في النظام المصرفي .

د – ادخال مختلف الوسائل التكنولوجية في النظام المصرفي الجزائر .

ه – التعرف على دور التكنولوجيا المستعملة في تفعيل النشاط المصرفي.

5- منهج الدراسة:

حتى تستكمل الدراسة جميع الجوانب ونظرا لطبيعة الموضوع ارتأينا استعمال بعض المناهج تماشيا وطبيعة الموضوع المعالج وهذه المناهج هي:

أ- المنهج الوصفي : من خلال تمثيل المعلومات والبيانات والأفكار المتعلقة بالاقتصاد الرقمي.

ب- المنهج التحليلي : من خلال تحليل كل ما تم جمعه من بيانات ومعلومات.

ج- المنهج التاريخي : بتتبع مسار ومحطات تطور البنوك في الجزائر في جانبها النظري والتطبيقي.

6-أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع بناءا على مجموعة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية يمكن تلخيصها كما يلي :

أ – حداثة الموضوع وقلة الدراسات في هذا المجال .

ب- الميولات الذاتية حول المواضيع المتعلقة بالرقمنة والتكنولوجيا.

ج –اهتمام الجزائر المتزايد بإدخال الرقمنة إلى البنوك من خلال وضع الوسائل التكنولوجية والرقمنة في المعاملات البنكية.

7 – الدراسات السابقة:

فيما يخص موضوع الاقتصاد الرقمي وسياسة تطوير البنوك في الجزائر،وبعد الاطلاع على الأبحاث والدراسات التي لها علاقة بالموضوع تبين أن أغلب الدراسات السابقة تناولت هذا الموضوع بشكل منفصل دون الربط بين جزئياتها فالبعض تناول الاقتصاد الرقمي في الجزائر فرص وتحديات والبعض الآخر تناول انعكاسات سياسة التحرير المصرفي على البنوك الجزائرية وإستراتيجية عمل البنوك لمواجهتها و البعض الأخر تناول عمليات الصيرفة الإلكترونية في المؤسسات المصرفية ودورها في تدعيم ركائز الاقتصاد الرقمي.

8 – صعوبات البحث:

واجهتنا العديد من الصعوبات أثناء عملية انجاز هذه الدراسة أهمها:

أ – تشعب الموضوع وارتباطه بعدة مواضيع مما يصعب الدراسة من كل الجوانب.

ب – بالنسبة لموضوع الاقتصاد الرقمي فان الدراسة لا تعتمد على أرقام و إحصائيات بل تعتمد على الجانب النظري أكثر.

9- حدود الدراسة:

أ- الحد المكاني: لقد تم دراسة هذا الموضوع بصفة عامة ثم دراسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية كحالة.

ب- الحد الزماني: تم إجراء الدراسة خلال الفترة منذ الاستقلال الى يومنا هذا.

10–خطة الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث سيتم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار العام للاقتصاد الرقمي ويحتوي على مبحثين، سنتعرض من خلال المبحث الأول إلى مفهوم الاقتصاد الرقمي أما المبحث الثاني فسنتناول فيه نظرة عن استراتيجيات التحول إلى الاقتصاد الرقمي ودوره في التنمية الاقتصادية ، أما الفصل الثاني سيخصص مظاهر و معوقات الاقتصاد الرقمي في الجزائر ويتكون من ثلاث مباحث سنتعرض من حلال المبحث الأول واقع التجارة الالكترونية في الجزائر والمبحث الثاني سيدرس آليات تطور الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية أما المبحث الثالث سنتناول فيه ماهية معوقات وتحديات اقتصاد المعرفة في الجزائر ، بخصوص الفصل الثالث سيتم التطرق فيه إلى مختلف الخطط و الإصلاحات المتبعة لتطوير البنوك في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ويتكون من ثلاث مباحث سنتعرض من خلال المبحث الأول الى مفهوم البنوك ونشأتها والإصلاحات التي شهدتها في الجزائر أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى الخدمات البنكية الالكترونية في الجزائر أما المبحث الثالث تطرقنا إلى دراسة حالة وهي بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

الفصل الأول : مدخل الى الاقتصاد الرقمي

- ✓ المطلب الاول: مفهوم الاقتصاد الرقمي.
- ✓ المطلب الثاني خصائص الاقتصاد الرقمي.
- ✓ المطلب الثالث: الافتراضات الجديدة للاقتصاد الرقمي.
- ✓ **المبحث الثاني: استراتيجيات التحول إلى الاقتصاد الرقمي ودوره في التنمية الاقتصادية.**
- ✓ المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي .
- ✓ المطلب الثاني : دور الاقتصاد الرقمي في التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي.
- ✓المطلب الثالث: تحديات و استراتيجيات التحول نحو النمو في ظل الرقمنة

تمهـــــــــــــــيد:

أصبح يشهد العالم اليوم ثورة تكنولوجية هائلة لا سيما في مجال تكنولوجيا المعلومات بصورة فاقت كل الاحتمالات والتوقعات، وأصبحت المعلوماتية المحرك الرئيسي للتغير الاجتماعـــي والاقتصادي، وتحول هذا الأخير من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الرقمي، وأصبحت المعرفة هـــي السلاح الاقتصـــادي، فاختفت العناصر القديمة لتحل عناصر جديدة تعتمد على الذكاء، وعلى المستوى النوعي والكمي لمعلوماتها.

فلقد أحدثت الثورة المعلوماتية تغيرات جذرية في الطرق التي يعمل بها الاقتصاد العالمـــي، وأصبح هناك تلازم بين الاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات، حيث بدأ عصر المعلومات يدفع بالفعل حـــــدود التفكيـر التقليدي وجعل العالم يحقق قفزة كمية في التعقيد ولم تعد الأساليب القديمة لإدارة المعلومات قادرة علـــــى مواكبتها. فتقنية المعلومات أوجدت نموذجا جديدا من الاقتصاد، وهو "الاقتصاد الرقمي "الذي أصبح يمثل فكرا واتجاه وفلسفة وممارسة مختلفة تماما عن العصر الصناعي، فخصائص هذا الاقتصاد هي في جوهرها دالة على قدرة استخدام هذه التكنولوجيا وتوظيفها في الاقتصاد الجديد.

وللإحاطة أكثر بهذا الجانب تم تقسيم الفصل إلى المبحثين الآتيين :

- ✓ **المبحث الأول: مفاهيم حول الاقتصاد الرقمي.**
  - ✓ المطلب الاول: مفهوم الاقتصاد الرقمي.
  - ✓ المطلب الثاني خصائص الاقتصاد الرقمي.
  - ✓ المطلب الثالث: الافتراضات الجديدة للاقتصاد الرقمي.
- ✓ **المبحث الثاني: استراتيجيات التحول إلى الاقتصاد الرقمي ودوره في التنمية الاقتصادية.**
  - ✓ المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي .
  - ✓ المطلب الثاني : دور الاقتصاد الرقمي في التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي.
  - ✓المطلب الثالث: تحديات و استراتيجيات التحول نحو النمو في ظل الرقمنة.

المبحث الأول: مفاهيم حول الاقتصاد الرقمي

أصبح الاقتصاد الجديد واقعا تسعى كل الدول بكل إمكانياتها واستراتيجياتها الاندماج فيه، وبالرغم من أنه يعتبر اقتصاد ناشئ وقيد التكوين، إلا أن ما تم تحقيقه من خلاله تخطى كل التوقعات

المطلب الأول : مفهوم الاقتصاد الرقمي

التعريف الأول:

الاقتصاد الرقمي عبارة عن مجموعة من القطاعات التي ترتكز على تكنولوجيا المعلومات والاتصال سواء في عملية الإنتاج أو استخدامات أخرى، وكما يعتبر الاقتصاد الرقمي ذلك الاقتصاد الذي يتكون من القطاعات التالية الاتصال ، السمعي البصري، قطاع الإعلام الآلي، و الانترنت [1]

التعريف الثاني:

الاقتصاد الرقمي هو التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا الإعلام و الاتصال من جهة، وبين الاقتصاد الوطني و الدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية و الفورية و الإتاحة بجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة بجميع القرارات الاقتصادية و التجارية و المالية في الدولة خلال فترة ما، ويمكن تعريفه كذلك على أنه ذلك الاقتصاد الذي ينظم الاستخدام المكثف للمعرفة في القيام بالنشاطات الاقتصادية و في توسعيا، وتطورها و نموها في الاقتصاد المبني على المعرفة.

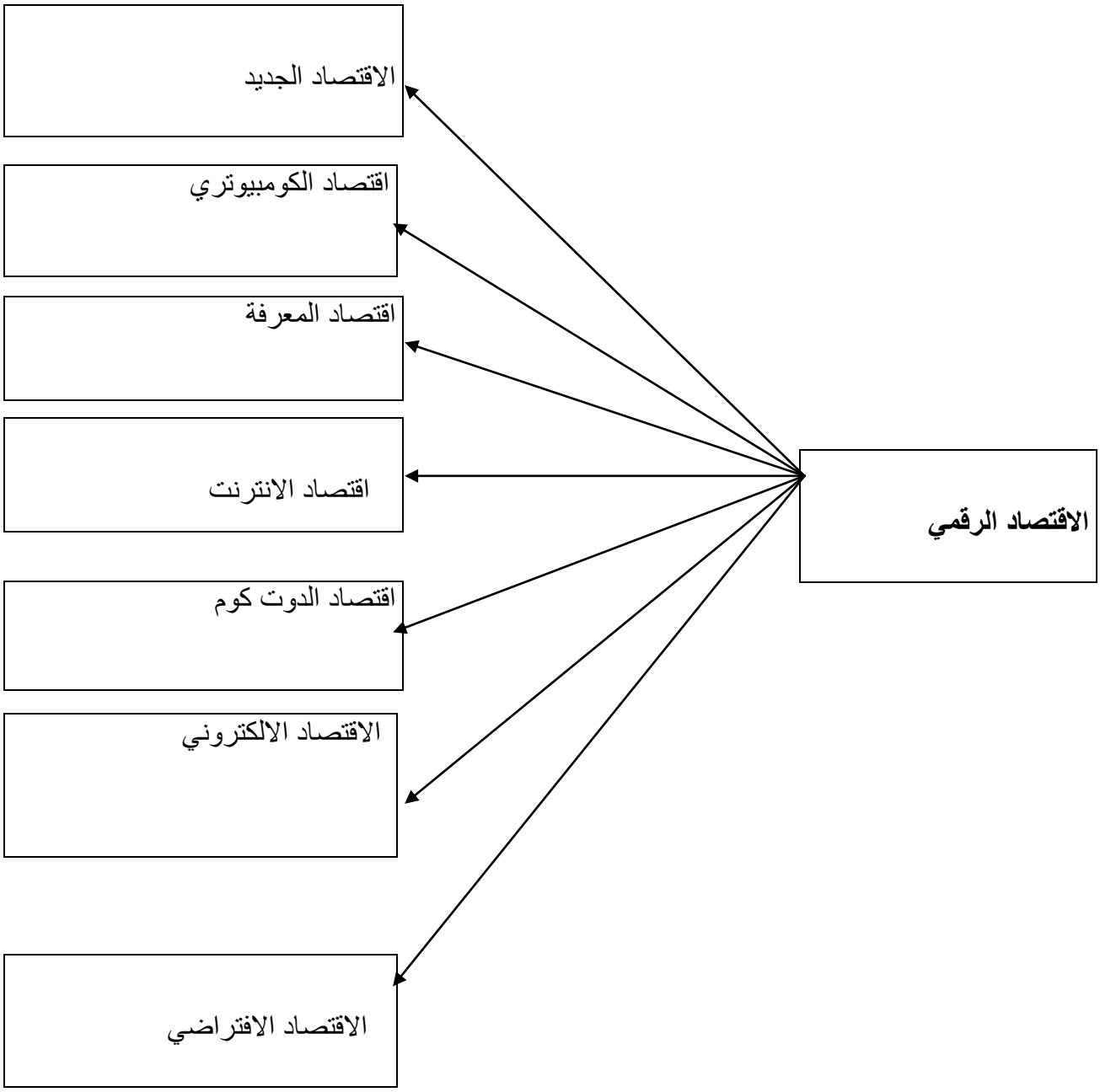
ترتفع المساهمة النسبية للصناعات المبنية على المعرفة وتتم في الغالب في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة و العالية مثل الخدمات المالية و خدمات الأعمال.[2]

.

[1] تنيو كنزة ،دور التحول نحو الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة ،2019-2020 ،ص 09

[2] محمد ابراهيم عبد الرحيم الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية مؤسسة شباب الجامعة ،القادرة 2007 ص 14

الشكل رقم 01:مختلف تسميات الاقتصاد



المصدر :سالمي جمال,السياسة الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة , أعمال الملتقى الوطني حول تقييم السياسة الاقتصادية , جامعة تلمسان يومي 29 و 30 نوفمبر2004 الجزائر ص04

المطلب الثاني :خصائص الاقتصاد الرقمي

حسب الاقتصادي Don Tapscott يمكن حصر خصائص وأهم الموضوعات التي جاءت ضمن مفهوم الاقتصاد الرقمي مايلي:[1]

المعرفة Knowledge :

فقد مكنت تكنولوجيا المعلومات من صعود الاقتصاد القائم على المعرفة ، فبالرغم من ظهور الذكاء الاصطناعي وغيره من" تكنولوجيات المعرفة"، فإن المعرفة هي من صنع البشر، أي من قبل العاملين في مجال المعرفة وبالتالي هناك تحول نحو العمل المعرفي وبالنسبة ل .Peter Drucker فإن المعرفة ليست مجرد مورد آخر إلى جانب العوامل التقليدية للإنتاج مثل العمالة ورأس المال والأرض بل يعتبرها أهم مورد اليوم والأكثر إفادة، كما اعتبر عامل المعرفة أعظم أصول المنظمة.وبالتالي يعتبر الاقتصاد الجديد اقتصاد معرفي يقوم على أساس تطبيق الدراية البشرية على كل ما يتم انتاجه وفي كيفية انتاجه، ففي الاقتصاد الجديد سوف يتم إنشاء المزيد من القيمة المضافة للاقتصاد عن طريق العقل البشري.

الرقمنة Digitization:

تعتبر وسائل الإعلام الجديدة، والإنترنت، والاقتصاد الجديد كلها مبنية على أساس بسيط ، حيث يمكن تمثيل جميع المعلومات إما ب 0 أو1 ، وهي التي تشكل أساس نظام الأرقام الثنائية، وفي الاقتصاد الجديد تصبح المعلومات في جميع أشكالها رقمية أي تتحول إلى وحدات تخزين في الحواسيب ويتم نقلها عبر الشبكات بسرعة فائقة.

وبالعودة الي نظام الأعداد الثنائي ، (Binary Number Systems) والذي يعتبر فعليا هو أساس الثورة الرقمية بالكامل، وأساس عمليات المعالجة الحاسوبية كلها .وبشكل بسيط هذا النظام يتألف مـــن عددين فقط 0و1 ، وأساس النظام هو 2 ومكوناته (0.1) وتكمن أهمية هذا النظام في كونه نظام الترميز المستخدم لتمثيل المعلومات ضمن الدارات الحاسوبية والرقمية، فأي معلومة يتم تحويلها بشكل أساسي إلى نظام الأعداد الثنائي ومن ثم يتم معالجتها ضمن الحاسوب.[2]

[1] تنيو كنزة ،مرجع سابق ص 46 .
[2] نفس المرجع ص 47 .

وفي الاقتصاد القديم، كانت تسود المعلومات التناظرية أو المادية، فالأعمال كانت تتم في غرف الاجتماعات، وتنسق بالاتصالات عبر خطوط الهاتف، ووسيط التبادل كان يتم عبر النقود أو الشيكات. كل ما سبق يعبر عن جزء من طريقة القيام بالأعمال في الاقتصاد التقليدي .أما في الاقتصاد الجديـد تكون المعلومات في شكل رقمي يتم نقلها عبر الشبكات الرقمية، مما نتج عنه عالم جديد من الأعمال التي تتميز بالسرعة الفائقة، حيث أنه يمكن إرسال كميات كبيرة من المعلومات بسرعة الضوء، مما جعل الاقتصاد الجديد يسمى بالاقتصاد الرقمي المرادف للسرعة والكفاءة.

الإفتراضية Virtualization:

في الاقتصاد الجديد من الممكن تحويل الأشياء المادية والملموسة إلى أشياء افتراضية، وهذا يؤدي إلى تغيير القواعد الأساسية السابقة التي تتعلق بأنواع المؤسسات الممكنة، والعلاقات الاجتماعية، فضلا عن طبيعة النشاط الاقتصادي في حد ذاته، فالاقتصاد الرقمي يخلق عالم افتراضي على شبكة الإنترنت لأداء الأعمال التجارية، وتسهيل تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين بالإضافة إلى خلق افتراضية للتجارة الالكترونية، وهذا التحول أدى إلى توسع الأسواق التقليدية، فالفضاء الافتراضي للمعلومات يعطي فرصة لعرض المنتج في الوقت الحقيقي وبالطريقة المناسبة، والتي تعتبر أسهل للعميل من الطريقة التقليدية[1]

الجزيئية Molecularization:

الاقتصاد الجديد هو اقتصاد جزيئي، حيث يتم ضمنه تغير تصنيف المؤسسة القديمة، وتحل محلها مجموعات من الأفراد والكيانات التي تشكل أساس النشاط الاقتصادي، وبالتالي لا تختفي المؤسسة بالضرورة، ولكنها تتحول" الكتلة "لتصبح" الجزيئية "في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتمتلك المؤسسة الجديدة الهيكل الجزيئي الذي يقوم على الفرد، فعامل المعرفة يعمل كوحدة عمل واحدة، ويكون مدفوع بالتعلم الذاتي حيث يتم التعاون من خلال تطبيق أدوات جديدة لتطوير معارفهم وزيادة الإبداع بهدف خلق المزيد من القيمة المضافة للاقتصاد.

الشبكية Network :

الاقتصاد الجديد هو اقتصاد شبكي ، حيث يدمج الجزيئات في مجموعات تتفاعل مع الآخرين من أجل خلق الثروة، وتنشأ آثار الشبكة المباشرة حيث يتفاعل مستخدمو المنتج مع بعضهم البعض ، لذلك فوجود المزيد من المستخدمين يجعل المنتج أكثر فائدة وقيمة ، والمثال الجوهري هو الشبكة الاجتماعية الذي كلما زاد عدد المستخدمين على الشبكة زاد جاذبيتها ، بالإضافة إلى ما تحققه من وفرات في الحجم من جانب الطلب

[1] سليم عمر خالد، "دور الجهاز المصرفى فى نشر الوعى المصرفى لدى العملاء " رسالة ماجستير فى إدارة الأعمال كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين 2003 ص: 08

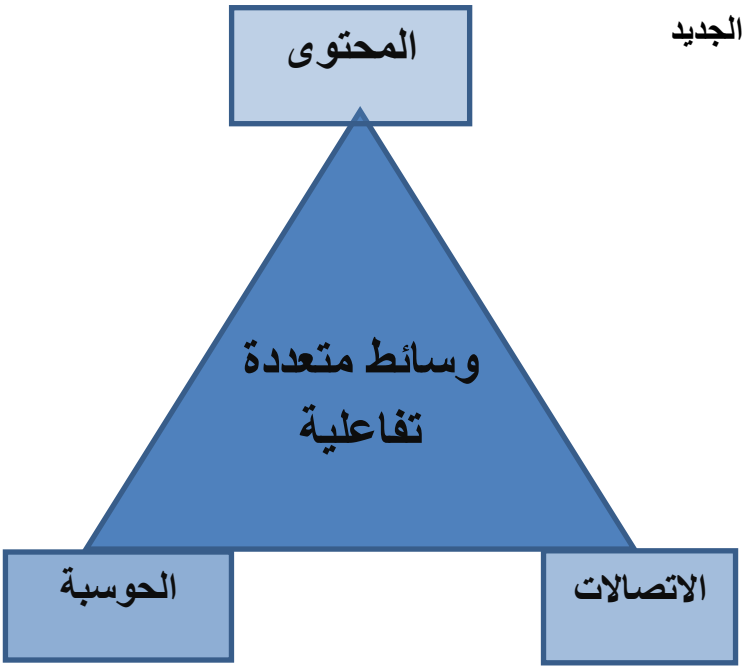
عدم التوسط Disintermediation:

في الاقتصاد الجديد يتم القضاء على وظائف الوسيط بين المنتجين والمستهلكين من خلال الشبكات الرقمية وبالتالي تتمثل عدم الوساطة في القضاء على الوسطاء في النشاط الاقتصادي بما في ذلك الوكلاء والسماسرة وتجار الجملة ، وبعض تجار التجزئة ، وأي شيء يقف بين المنتجين والمستهلكين ، وبالتالي في الاقتصاد الرقمي يتم التخلص من قنوات التوزيع التقليدية، وتصبح العلاقة مباشرة بين المنتج والمستهلك من خلال المنصات الالكترونية المتواجدة على شبكات الإنترنت مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف أو الاستجابة لرغبات الزبائن بأكبر فاعلية ممكنة.

التقارب Convergence:

كانت صناعة السيارات في الاقتصاد القديم تمثل القطاع الرئيسي، أما القطاع المهيمن في الاقتصاد الجديد هي المنتجات الناتجة عن تقارب صناعات الحوسبة والاتصالات والمحتوى ، مما أدى إلى تغير الهيكل العام للاقتصاد، فهناك قطاع صناعي جديد ينبثق من التقارب بين الحوسبة(الحواسيب، والأدوات اللينة، والخدمات) والاتصالات (الهاتفية، والكابل، والأقمار الصناعية واللاسلكية)والمحتوى(الترفيه والنشر ومزودي المعلومات .)والشكل الموالي يوضح لنا خاصية التقارب التي يتميز بها الاقتصاد الرقمي

الشكل رقم(02) التفاعلات الثلاثة للاقتصاد الجديد



Source : Don Tapscott, Digital Economy : Rethinking Promise and Peril in the Ageof Networked Intelligence, 20th anniversary Edition ,McGraw Hill Education, United States,2015 ,P.19

وبالتالي فالأساس في الاقتصاد الجديد هو التحول الهيكلي من الاقتصاد الصناعي نحو اقتصاد يتميز بالمعلومات والأصول غير الملموسة والخدمات، مما أدى إلى إحداث تغيير موازي في أعمال وأشكال المنظمات، فالارتباط بين تقنيات الحوسبة والشبكية ونموذج الأعمال في الاقتصاد الجديد أدى إلى إحداث تغيرات في الأسواق والصناعات وطريقة أداء الأعمال ككل، ومن هنا يمكن القول أن الاقتصاد الرقمي يقوم على التقارب بين الاتصالات والحوسبة والمعلومات[1].

الابتكار Innovation:

الاقتصاد الجديد هو اقتصاد قائم على الابتكار، حيث يعتبر المحرك الرئيسي والضامن الأساسي لاستمرارية التطوير من خلال الالتزام بالتجديد المستمر للمنتجات والنظم والعمليات والتسويق، وفي الاقتصاد القائم على الابتكار يعد الخيال البشري المصدر الرئيسي للقيمة ويتمثل التحدي الحاسم الذي تواجهه أي شركة في الاقتصاد الرقمي خلق مناخ يحظى بالابتكار والمكافأة ولتشجيع، فكل بلد يحتاج إلى أماكن عمل مبتكرة ومنظمات تعزز الإبداع، ويأتي النمو من الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بدلا من الشركات الكبيرة أو الحكومات.

المستهلك المهني Prosumption:

تضيق الفجوة في الاقتصاد الجديد بين المستهلكين والمنتجين، فالمستهلك المهني هو الشخص الذي يكون على دراية كبيرة بالمعدات عالية الجودة أو للتكنولوجيا، وبالتالي يجب على المنتجين إنشاء منتجات بشكل محدد يستطيع الاستجابة لمتطلبات وأذواق المستهلكين الأفراد، وفي الاقتصاد الجديد يصبح المستهلكون مشتركين في عملية الإنتاج الفعلية حيث يمكنهم على سبيل المثال دخول معرض سيارات جديد وتكوين السيارات على شاشة الكمبيوتر من بين سلسلة من الخيارات.

وكلمة Prosupmtion هي الجمع بين الكلمتين Professional و، Consumer وتعني أن المستهلك يشارك في تصميم منتجات الشركة[2].

[1] Harbijan S.Kehal and Varinder P.Singh, Digital Economy : Impacts, Influences and Challenges, Idea GroupPublishing,United States of American,2005,P.3

[2] تنيو كنزة ،مرجع سابق ص 48 .

وبالتالي اشتراك المستهلك في عملية الانتاج تؤدي الى تخفيض التكاليف وخاصة تكاليف البحث والتطوير التي كانت مرتفعة في الاقتصاد التقليدي، بالإضافة الى إمكانية ابتكار منتجات جديدة تتماشى ورغبات المستهلكين وأذواقهم باعتبارهم مشاركين في انتاجها.

الفورية Immediacy: [1]

تصبح الفورية في الاقتصاد الجديد محركا رئيسيا ومتغيرا في النشاط الاقتصادي وسببا لنجاح الأعمال فالمؤسسة الجديدة هي مؤسسة الوقت الحقيقي، الذي هو تعديل مستمر وعلى الفور لظروف العمل المتغيرة من خلال المعلومات الفورية، حيث يتم استلام البضائع من الموردين ويتم شحن المنتجات للعملاء" في الوقت المناسب"، وبالتالي التقليل أو القضاء على وظيفة التخزين والسماح للشركات للانتقال من الإنتاج الضخم إلى الإنتاج على الخط بشكل مخصص من خلال وصول طلبات العملاء إلكترونيا مع إمكانية معالجتها بشكل فوري، مما يجعل الاقتصاد الجديد يتميز بالفورية في أداء الأعمال من خلال اختصار الوقت والتكلفة والجهد.

العولمة Globalization:

الاقتصاد الجديد هو اقتصاد عالمي، وحسب "Peter Drucker" فالمعرفة لا تعرف حدودا حيث لا توجد معرفة محلية ولا معرفة دولية، وبما أن المعرفة تصبح المورد الرئيسي، لا يوجد سوى اقتصاد عالمي، على الرغم من أن المنظمة الفردية تعمل في بيئة وطنية أو إقليمية أو محلية وتؤدي المناطق والهياكل الاقتصادية والسياسية الجديدة(مثل الاتحاد الأوروبي)إلى انخفاض أهمية الدولة القومية وزيادة الترابط بين البلدان.

الاختلاف Discordance:

ظهور قضايا اجتماعية جديدة أدت إلى حدوث صراعات كبيرة ،فالاقتصاد الجديد أفرز اقتصاد سياسي جديد من شأنه أن يثير تساؤلات بعيدة المدى حول السلطة والخصوصية، والإنصاف، ونوعية العمل، ونوعية الحياة بشكل عام، ومستقبل العملية الديمقراطية نفسها وبما أن الصراع في معظم جوانب الوجود الإنساني يتصادم مع الثقافات القديمة، مما يؤدي إلى تدمير نسيج الهياكل والمؤسسات.

[1] تنيو كنزة ،مرجع سابق ص 50 .

وبالتالي فالتناقضات الاجتماعية تنشأ من الاختلافات الناتجة من الاقتصاد الجديد، فمثلا يتطلب العمل في ظل الاقتصاد الرقمي مهارات عالية مما يؤدي الى نشوء صراعات بين عمال المعرفة وباقي العمال في الصناعات الأخرى، وعلى مستوى الدول يكون الاختلاف بين الدول التي يمكنها النفاذ الى الإنترنت والتي لا يمكنها ولوج الشبكة العالمية، وبمعنى آخر انقسام العالم بين نصف يعيش في عالم رقمي متطور وآخر يعيش في عالم تقليدي متخلف، مما يؤدي إلى خلق فجوة رقمية تتزايد خطورتها على البلدان النامية بسبب تسارع التطور التكنولوجي وصعوبة اللحاق بالدول المتقدمة.

المطلب الثالث : الافتراضات الجديدة للاقتصاد الرقمي

إن الاقتصاد الرقمي بقدر ما يعتمد على تكنولوجيا المعلومات الرقمية وخصوصا الانترنت ، فإنه يعتمد على الأسس والمبادئ التي أخذت تتطور لتفسير الظواهر الرقمية والممارسات السائدة على نطاق واسع في هذا الاقتصاد عموما ،وفي شركات قطاع الأعمال على وجه الخصوص ومن أهم الافتراضات الجديدة نذكر[1]:

1-قانون الأصول الرقمية: إذ أن الأصول الرقمية لا تشبه الأصول المادية ، ولا تستهلك عند استخدامها حيث ان الشركات تستطيع أن تنشئ القيمة من خلال هذه الأصول في عدد لا متناهي من الصفقات ، مما يتطلب تغيير الآلية التنافسية في مجالها ، والواقع أن الشركة تتحمل تكلفة الإعداد الأول للمعلومات لتصبح التكلفة الإضافية لإعادة إنتاجها أقرب إلى الصفر، وهذا ما يعبر عن قانون تزايد العوائد في مجال الأصول الرقمية في مقابل قانون تناقص العوائد فيما يتعلق بالأصول أو السلع المادية.

2-اقتصاديات الحجم الجديدة: تقوم اقتصاديات الحجم التقليدية على أن إنتاج الحجم الصغير من خلال شركات صغيرة كلما زاد الحجم يصبح من دواعي الجداول الاقتصادية وانجازها من قبل شركة كبيرة.

مثلاً تقديم الخدمة المصرفية ذات علاقة بصفقات العملاء في نفس الوقت تتطلب توفير موظف مصرفي لكل صفقة للعمل عليها وإلا فأن خط الانتظار سيزداد، بينما مع انتشار الانترنت والسماح للأفراد بإجراء الصفقات من خلال الانترنت يمكن حل مشكلة موظفين بعدد الصفقات، حيث يتيح إمكانية إجراء جميع الصفقات من قبل جميع المتعاملين مع المصرف في نفس الوقت عبر الانترنت.

[1] نجم عبود نجم ، إدارة المعرفة –المفاهيم و الاستراتيجيات و العمليات- ،مؤسسة الوراق ، عمان ،الاردن 2007 ص 95

3-إقتصاديات النطاق الجديد: إن فضاء الأعمال و تقديم الخدمات عبر الأصول الرقمية، لا يوفر الخدمة للجميع في نفس الوقت في مجال أو في سوق معينة فقط بل أنه يمكن من تقديم الخدمة في المجالات و الأسواق المختلفة و المتباينة ، حيث أن اقتصاديات النطاق في العصر الصناعي كانت تعمل على إنتاج عدد من المنتجات المتنوعة على آلات الخط الإنتاجي ومع أن هذا كان تطوراً في إدارة العمليات، إلا أن اقتصاديات النطاق ظلت تعاني من ضعف التنوع و المرونة مما يحد من القدرة على الاستجابة، ولكن في الاقتصاد الجديد فإن اقتصاديات النطاق الجديدة ذات مدى واسع في التنوع لعدد لا متناهي من الزبائن، و أن الحديث يجرى عن مشروع فرد لفرد و تسويق فرد لفرد أو تسويق الشريحة السوقية للفرد الواحد دليل عن النطاق الجديد و التنوع الأقصى .

4-ضغط التكلفة لكل صفقة: أدى الانترنت إلى حالة جديدة في مجال إجراء الصفقات تتمثل في النقرات التقليدية (cliks=Transactions)، فإذا كانت الشركات التقليدية تتجنب الصفقات الصغيرة لأن تكلفة تأديتها صغيرة جداً، الأمر الذي يدفع إلى مضاعفة الحجم الكلي للنشاط بشكل غير مسبوق وبذلك تكون فرصة صنع نقود من خلال النقرات ذات إمكانية عظيمة.

5-إعادة توازن العرض و الطلب: في الاقتصاد الرقمي هناك تحول متزايد من خط التركيز على العرض إلى خط التفكير القائم على الطلب، من أولوية الشركة القائمة على النظام التشغيلي أو تخمين ما يريد الزبون، مما يعني وجود سعة وقدرات فائضة تجعل العرض في أشكاله المختلفة يتسم بالوفرة وأن الطلب رغم تميزه واتساع نطاقه مع الانترنت عبر العالم يتسم بالندرة.

6-الاقتصاد الرقمي هو إقتصاد السرعة الفائقة: فإذا كان الاقتصاد التقليدي في العصر الصناعي فهو اقتصاد الحركة البطيئة و وسيلته هي السكك الحديدية والسيارة البريد التقليدي، فإن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد الحركة و وسيلته الأقمار الصناعية و البريد الالكتروني ،إن هذه السرعة أدت إلى حاجة لشركات تتسم بالرشاقة في الحجم (من خلال التحجيم)، و في التنظيم (من خلال العلاقات الشبكية) ،وفي المعلومات (من خلال تقاسم المعلومات الفورية)[1] .

[1] نجم عبود نجم المرجع السابق

7- تكلفة المنتج الرقمي: إن تكاليف المنتج الرقمي(Digital Product) تتسم بخصائص فريدة في الاقتصاد الرقمي، فالمنتجات الرقمية تتسم بهيكل وسلوك تكلفة مختلفة عن المنتج المادي، حيث أن إنتاج النسخة الأولى تكون في الغالب مكلفة جدا ولكن إنتاج النسخ الأخرى عنها يكون رخيصاً جداً وحسب شابيروووفاريان(shapiro&varian) فإن التكاليف الثابتة والمتغيرة في هذه المنتجات الرقمية لها خصائص غير اعتيادية، فالتكلفة الثابتة تميل أن تكون تكلفة غارقة (Swck cost) و هي التكلفة غير المغطاة عند تعثر أو التوقف، و هذا مخالف للمنتجات المادية عموماً،كما إن التكلفة المتغيرة لإنتاج المنتجات الرقمية) للنسخة الإضافية الواحدة (لا تزيد حتى إذا كان حجم المنتج منها كبير جداً.

8-الكفاءة و الرافعة: إن الانترنت بوصفها التكنولوجيا العالية في مجال الاتصالات المفتوحة مع عدد لا متناهي من المستفيدين على الكرة الأرضية أوجدت كفاءة عالمية من خلال الحجم الكبير من النشاط.

فالأفراد يصنعون بلايين النقرات تمكن الشركة من امتلاك خيرت كبيرة لتوريد القيمة كفرص لصنع النقود، كما أن الانترنت كتكنولوجيا فائقة أوجدت موجة عظيمة من التشبيك الذي يعظم أداء الشبكة (سواء كانت الشبكة المغلقة أو الشبكة المفتوحة أي الانترنت) بدلالة رافعة الأجهزة العاملة عليها حسب قانون متكالف (Metacalef¨s Slaw)مفاده أن قيمة الشبكة تتزايد بالتناسب المباشر مع مربع عدد الأجهزة العاملة عليه[1].

[1] سحقي نعيمة ،الاقتصاد الرقمي في الجزائر الفرص و التحديات –دراسة حالة الجزائر- ،مدكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم التجارية تخصص مالية مؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،جامعة اكلي محند ولحاج ،البويرة ، السنة 2015-214 ص 42-43

المبحث الثاني: استراتيجيات التحول الى الاقتصاد الرقمي و دوره في التنمية الاقتصادية

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي

تعتبر التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من المفاهيم التي أخذت حيزا واسعا في علم الاقتصاد، إذ تشكل الهدف الرئيسي الذي تسعى لتحقيقه كل دول العالم، وأكثر المواضيع التي تهم الحكومات وتسعى لتحقيقها عن طريق وضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية. وبالرغم من الاختلافات بين مفهومي التنمية والنمو إلا أنهما تستخدمان كمرادفات بسبب ما تشمله من عناصر مشتركة، ولتحديد الفروقات بينهما نتطرق إلى المفاهيم الخاصة بكل مفهوم على حدى ثم تحديد أهم الفروقات الموجودة بين التنمية والنمو.

1-تعريف التنمية الاقتصادية :يعتبر تحديد مفهوم موحد للتنمية الاقتصادية أمرا شائكا ومعقدا، بسبب اختلاف التعاريف والمفاهيم التي تختلف باختلاف المدارس والتوجهات هذا من جهة، ومن جهة أخرى كل بلد وخصوصياته بالنسبة لوضعه لاستراتيجيات التنمية.

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها": مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغيير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي، ورفعا مستمرا لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب المختلفة التي تساهم في تحقيقه[1]"

ولا يوجد تعريف واحد يشمل جميع مسارات التنمية الاقتصادية المختلفة، وعادة ما يمكن وصف التنمية الاقتصادية من حيث الأهداف، فيمكن وصف التنمية بأنها تسعى لتحقيق فرص العمل والثروة وتحسين نوعية الحياة، ويمكن وصف التنمية الاقتصادية بأنها عملية تؤثر على النمو وإعادة هيكلة الاقتصاد لتعزيز الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، أما المعنى الواسع للتنمية الاقتصادية فيشمل ثلاثة مجالات رئيسية[2]:

- السياسات التي تتعهد بها الحكومة لتحقيق أهداف اقتصادية واسعة بما في ذلك السيطرة على التضخم، والعمالة العالية ،و النمو المستدام.

[1] خبابة عبدالله، تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية،،2014ص24

[2] The International Economic Development Council's, Economic Development Reference Guide,OpCit,

- السياسات والبرامج لتوفير الخدمات بما في ذلك بناء الطرق السريعة وإدارة المنتزهات ، و توفير الخدمات الطبية بالمناطق المحرومة.
- السياسات والبرامج الموجهة صراحة نحو تحسين مناخ الأعمال من خلال التمويل، والتسويق، والتوسع، ونقل التكنولوجيا، والتطوير العقاري وغيرها.

2-تعريف النمو الاقتصادي :ارتبط النمو الاقتصادي في البدايات بالتنمية الاقتصادية، حتى أن العديد من الاقتصاديين اعتبروا أن النمو والتنمية وجهان لمفهوم واحد، فبعد الحرب العالمية الثانية ركزت أغلب الدول على زيادة الناتج المحلي الإجمالي دون الاهتمام بجوانب أخرى. ومن هنا جاءت الإشكالية حول الاختلافات الموجودة بين التنمية والنمو ، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو الزيادة في كل من الناتج الداخلي الإجمالي وفي متوسط نصيب الفرد خلال فترة زمنية. ويجب أن تكون الزيادة الحاصلة في الناتج الإجمالي والدخل الفردي زيادة حقيقية وليست نقدية فقط، وذلك باستبعاد أثر التضخم وأن تكون هذه الزيادة مستمرة وليست عابرة(مؤقتة)، وبهذا فالنمو الاقتصادي هو مفهوم كمي يعبر عن زيادة الإنتاج في الأجل الطويل، ويتجلى في زيادة الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل، وارتفاع متوسط دخل الفرد منه [1] .

3-التمييز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي: ويمكن تلخيص أهم الاختلافات بين مفهومي النمو والتنمية فيما يلي: [2]

- النمو مفهوم كمي يشير إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع الاقتصادية في بلد ما،بينما التنمية مفهوم كمي ونوعي يهدف إلى رفع مستوى معيشة الإنسان في كافة المجالات.
- النمو عملية تغيير تلقائية بينما التنمية جهد هادف مقصود.
- النمو لا يتناول مختلف نواحي الحياة عكس التنمية؛

يقاس النمو بالدخل الفردي الحقيقي ،بينما التنمية وبسبب كونها مفهوم أشمل من النمو يتضمن تغييرات متعددة اجتماعية، ثقافية، ديموغرافية ،اقتصادية وسياسية ،فإنها تحتاج معايير متعددة الأبعاد.

[1] عبد الكريم بعداش، دراسة في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة ،2009-1999مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الثامن ،2010ص 111-ص 136 .

[2] عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية ،مكتبة حسين العصرية ، بيروت 2014 ، ص 170

المطلب الثاني : دور الاقتصاد الرقمي في التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي

في ظل الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم، أصبح التحول إلى الاقتصاد الرقمي واحدا من أهم السبل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم ما حققه ما يلي[1] :

فقد تم التأكد من قدرة الاقتصاد الرقمي على تحسين النقل والمواصلات والأمن والارتقاء بالتعليم وبناء المدن الذكية والحد من التلوث البيئي وغيرها.

نجحت العديد من دول العالم بتحقيق النموذج الأمثل للتنمية بالاعتماد على التقنيات الرقمية، والتي حققت عوائد مرتفعة من خلال تحقيق الاستقرار في نمو العديد من المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي.

لقد برزت الرقمنة في السنوات الأخيرة باعتبارها المحرك الاقتصادي الرئيسي الذي يسرع النمو والتحول وخلق القيمة، ومن الواضح أن الرقمنة كان لها تأثير كبير على الاقتصاد ككل، ومن المتوقع تسارع التطورات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي في المستقبل.

لقد ثبت أن محاولات قياس تأثير الاقتصاد الرقمي يطرح إشكالية كبيرة، لعدة أسباب أهمها صعوبة تحديد نطاق وحجم المعاملات الرقمية نتيجة التداخل الكبير بين الأعمال التقليدية الروتينية والأعمال التابعة للاقتصاد الجديد ، ويعتبر تحديد حجم الاقتصاد الرقمي مهمة صعبة بسبب صعوبة فصل الاقتصاد الرقمي عن التقليدي، وبسبب التأثيرات التي يمارسها الاقتصاد الرقمي بشكل مباشر أو غير مباشر على مختلف القطاعات والهيئات الخاصة أو العامة، ولهذا اختلف العديد من الاقتصاديين في طرق قياس حجم الاقتصاد الرقمي وفي سبل تحديد أثر هذا الاقتصاد في العالم.

وفي تقرير صادر عن شركة (Huawei) الصينية بالاشتراك مع (Oxford Economics) كشفت النتائج أن الاقتصاد الرقمي أكثر نضجا في البلدان المتقدمة منه في البلدان النامية، حيث اعتمدت الدراسة على عينة من 50 دولة، حيث ساهم فيها الاقتصاد الرقمي بنسبة 18.4% من الناتج المحلي للبلدان المتقدمة، مقارنة بنسبة 10%من الناتج المحلي في البلدان النامية، وتعكس هذه الفجوة التقدم المحقق في البلدان المتقدمة نتيجة تراكم الأصول الرقمية واحتضان الخدمات الرقمية مثل: النطاق العريض والحوسبة السحابية وغيرها من القدرات الرقمية المتطورة، التي تم تطويرها من قبل الشركات والحكومات للاستفادة من الآثار الايجابية للتكنولوجيا الرقمية.

[1] كنيو كنزة ،دور التحول نحو الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر،أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص علوم اقتصادية جامعة عبد الحميد مهري ، قسنطينة 2 ،2020/2019 ، ص 153.

كما بين التقرير أن الاقتصاد الرقمي خلال العشر سنوات الماضية، نما من حوالي 11%إلى 15%من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويتوقع أن تزداد هذه النسبة إلى 24.3%من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحلول عام 2025 وهذه الزيادة المتوقعة خلال العشر السنوات القادمة نتيجة تحسين وابتكار تقنيات رقمية متطورة، والتي تؤدي إلى استخدامات جديدة في الاقتصاد من خلال تطبيقها في مجالات مختلفة كالرعاية الصحية، حيث يتم تطبيق الذكاء الصناعي والتحليلات الضخمة للبيانات على التشخيص الطبي، ويتم الاستفادة من قواعد البيانات المتزايدة للسجلات الصحية الرقمية، وبالتالي ستعمل هذه التقنيات على تنمية قاعدة الأصول الرقمية عبر القطاعات المختلفة في السنوات القادمة، وتضخيم الآثار غير المباشرة الناتجة عنها.

- يساهم التحول الرقمي في تحقيق النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، كما أن التحول الرقمي له أثر إيجابي على الشمول المالي والاجتماعي، والقضاء على الفقر، وزيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية والرفع من جودة التعليم، بالإضافة إلى الحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون. وبالتالي فالاقتصاد الرقمي يتخطى التأثير على الجانب المادي للتنمية إلى جوانب أخرى تكتسي أهمية كبيرة في حياة الإنسان والمجتمعات والدول، كتحقيق التنمية المستدامة التي تتضمن أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية
- يتمتع الاقتصاد الرقمي بمزايا اقتصادية واجتماعية لا تعد ولا تحصى، وبالتالي هناك علاقة قوية بين التحول الرقمي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما ينعكس بشكل إيجابي على تحسين مستوى معيشة الأفراد وتحقيق جودة الحياة، ومن المتوقع أن يكون للتحول الرقمي تأثير كبير على الاقتصاد والمجتمع، من خلال المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وزيادة الإنتاجية.

- ويمكن القول أيضا أن للرقمنة تأثير إيجابي على الجانب الاجتماعي للتنمية من خلال النهوض بالمجتمع وتحسين الخدمات الصحية والتعليم والرفع من جودة كل الخدمات المقدمة بفضل إدماج التقنيات[1] المتطورة، بالإضافة إلى الأثر الإيجابي على البيئة مما يؤدي إلى تخفيض نسبة التلوث في المحيط الذي يعيش فيه الإنسان

[1] كنيو كنزة ، مرجع سابق ص 154.

المطلب الثالث : تحديات و استراتيجيات التحول نحو النمو في ظل الرقمنة

يواجه العالم اليوم تحديات كبيرة، ففي ظل ما يشهده العالم من ثورة رقمية جديدة، بالاستناد إلى التطور الكبير في التقنيات الرقمية التي تغير العالم من جميع النواحي، وفي الوقت الذي تدرس فيه العديد من دول العالم وخاصة النامية منها إمكانية التحول إلى الاقتصاد الرقمي، فالعالم المتقدم قطع أشواط كبيرة في طريقه إلى بناء مجتمع قائم على المعرفة، مما يخلق تحديات كبيرة بالنسبة للدول المتخلفة عن التحول الرقمي، وتعتبر أهم هذه التحديات في تخطي الصعوبات المطروحة أمام الدول النامية في سبيل سعيها للتحول نحو الاقتصاد الرقمي.

يعتبر الاقتصاد الرقمي أهم محرك للنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، ويطرح هذا الاقتصاد العديد من الايجابيات والفرص اللامتناهية للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار فيها، وهذا في حال توفير الإمكانات والبنية التحتية اللازمة لنجاح التحول نحو الاقتصاد الرقمي. ومن جهة أخرى يطرح التحول الرقمي سلبيات متعددة بالنسبة للدول النامية التي تسعى لتحقيق التحول الرقمي، بسبب ضعف هذه البلدان وعدم قدرتها على امتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة، مما يجعلها غير قادرة على تبني التحول الرقمي والنجاح فيه[1].

1الفرص الايجابية للتحول الرقمي:

لقد خلقت الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونمو التجارة الإلكترونية تأثيرا هائلا على الخدمات وهيكل السوق والمنافسة وإعادة هيكلة الصناعة والأسواق، وهذه التغيرات أدت إلى حدوث تحولات على جميع مجالات المجتمع، العمل، الأعمال التجارية، الحكومة ' ومن هنا يمكن القول أن التحول الرقمي منح العالم العديد من الفرص الايجابية التي أدت إلى تغيير منحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أدى الاعتماد الكثيف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعات المهمة في المجتمع كالصحة والتعليم والنقل وغيرها إلى إحداث تغيرات جذرية أدخلت العالم في حقبة جديدة من التطور والازدهار بقيادة ما يسمى بالتقنيات الرقمية.

[1]إنريكو بيني وآخرون، الاقتصاد الرقمي في الشرق الأوسط: تحويل المنطقة إلى اقتصاد رقمي رائد، موقع شركة مكنزي، تاريخ النشر: 2016أكتوبر - متوفر على الرابط التالي: https://www.mckinsey.com/featured-insights/middle-east-and-africa/digital-middle-east-transforming-the-region-into-a-leadingdigital-economy/ar-ae ، تاريخ الاطلاع- 2023/04/19.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الاقتصاد الرقمي أصبح في الوقت الحاضر جزء أكثر أهمية في الاقتصاد العالمي من خلال ما يلي :

➢**الأثر المتزايد على حياة الناس :**فوفقا للاتحاد الدولي للاتصالات، يستخدم ثلاثة أرباع السكان في معظم الاقتصاديات المتقدمة والناشئة الإنترنت، ويقترب معدل الانتشار من 50% في البلدان النامية.

➢**الأثر المتزايد في حياة الناس الاقتصادية :**ففي البلدان المتقدمة والاقتصاديات الناشئة، ثلثي من الأفراد يعتمدون على التسوق عبر الإنترنت.[1]

➢**الاستخدام المتزايد للحكومات للتفاعل مع المواطنين وتقديم الخدمات :**

وفقا لمؤشر الأمم المتحدة لتنمية الحكومة الإلكترونية، حيث تقدم90 دولة الآن بوابة واحدة أو أكثر للوقوف على المعلومات العامة أو الخدمات الإلكترونية، ويقدم 148بلدا على الأقل شكل واحد من خدمات المعاملات عبرالإنترنت.

[1]UNCTAD, World Investment Report: Investment and digital economy,P.156. Available on http://unctad.org/en/PublicationChapters/wir2017ch4_en.pdf, Accessed :/19/04/2023

وبالتالي فالدوافع والفرص الايجابية التي تطرحها عملية التحول الرقمي وخاصة بالنسبة للبلدان النامية تؤدي بها إلى وضع الاستراتيجيات والخطط لتسريع هذا التحول، ويمكن تلخيص أهم إيجابيات هذا التحول في النقاط التالية:

- **التكاليف وضغوط الميزانية :**ويسمح التحول الرقمي بوضع الموازنة المناسبة لتقليص التكاليف، وخاصة لدى الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية، فقد تدهورت أسعار البترول منذ2014 وشهدت الدول المعتمدة على البترول تراجعا كبيرا في حجم إيراداتها، وبالتالي فالتحول الرقمي يضمن لها اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير التكاليف وتنفيذ العمليات الحكومية الفعالة.
- **متطلبات العملاء والمواطنين :**حققت وسائل التواصل الاجتماعي شعبية كبيرة بين الشعوب ووفرت لهم قناة جديدة للتواصل، وأتاحت بذلك الفرصة أمام الحكومات والمواطنين للتعاون معا. وبالتالي سمحت قناة التواصل من معرفة آراء المواطنين الذين اعتمدوا بدورهم على هذه القناة للمطالبة بتوفير مستوى أرقى من الخدمات الحكومية.
- **اتخاذ القرارات السريعة :**من شأن إد ارج التحول الرقمي ضمن قائمة أولويات الرؤى والخطط الوطنية أن ينعكس بشكل إيجابي على اتخاذ القرارات السريعة، التي تمكن الهيئات الحكومية من تفعيل خطط التحول الوطني بسرعة وفاعلية. ويتجلى أبرز مثال على ذلك قرار دولة الإمارات العربية المتحدة سنة2013 لتشكيل الحكومة الذكية بهدف توفير الخدمات الحكومية إلى المواطنين عبر الهواتف المحمولة خلال عامين، ونجحت الحكومة الإماراتية في تطوير وإطلاق أكثر من300 خدمة حكومية عبر الهواتف خلال730يوما فقط ، والفضل يعود إلى تعاونها مع العديد من الهيئات الحكومية في دولة الإمارات. [1]

- **التنويع الاقتصادي :**خاصة للاقتصاديات المعتمدة بشكل كبير على البترول، الأمر الذي يتطلب من الحكومات توسيع نطاق تركيزها على قطاعات أخرى وتطوير قطاعات جديدة تساهم في بناء البلد من خلال:
- **التركيز الاستراتيجي على قطاع تنمية المعلومات والاتصالات :**وكمثال على ذلك تصنف دول الخليج العربي حاليا ضمن أكثر الدول إنفاقا على قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في المنطقة، مما جعلها تقوم بدور عالمي فاعل في طرح تقنيات وحلول جديدة، لذلك يعتبر التركيز على هذا القطاع من أهم العوامل التي تساهم في نجاح الجهود المبذولة لتحقيق الرؤى الوطنية للتحول الرقمي.

[1] ديلويت، التحول الوطني في الشرق الأوسط: رحلة رقمية، ص،19 متوفر على الموقع التالي

:https://www2.deloitte.com، تاريخ الاطلاع.2023/04/19:

- **تطوير القطاعات الأخرى :**حيث تؤدي قطاعات مثل التعليم والرعاية الصحية والسياحة دورا بالغ الأهمية في عملية التنويع الاقتصادي، وقد تأكد مؤخرا أن الحكومات في منطقة الشرق الأوسط اليوم تخصص استثمارات ضخمة لدفع عجلة التحول الرقمي وتطوير هذه القطاعات.
- **الحماية الأمنية :**من خلال ضمان حماية الأمن الوطني من التهديدات الأمنية، بتخصيص استثمارات في مجال أنظمة الحماية والحلول الرقمية لتعزيز مسألة الأمن الوطني وأمن المواطن.

2.الفرص السلبية للتحول الرقمي:

يعتبر التحول نحو الاقتصاد الرقمي غاية تسعى لها كل الدول، ولعل الدول المتقدمة حققت التحول الرقمي المطلوب ووصلت لدرجة متقدمة من التطور، وبالتالي فسلبيات التحول الرقمي تطرح بشكل كبير على مستوى البلدان النامية، بسبب تبعية هذه البلدان وعدم قدرتها على تصنيع التكنولوجيات مما يجعلها دول مستهلكة لا منتجة وهذا ما ينعكس عليها سلبا خلال سعيها لتحقيق التحول الرقمي.

ويمكن تلخيص هذه السلبيات في آثار نقل التكنولوجيا على البلدان النامية والمتمثلة في النقاط التالية:

- يؤدي سعي الدول المتخلفة إلى حيازة وسائل التكنولوجيا الحديثة إلى تحملها المزيد من التكاليف المالية وخاصة نتيجة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لهذه التكنولوجيا وفرضها أسعارا مرتفعة ثمنا لها.[1]

- عدم استفادة الدول المتخلفة من التكنولوجيا التي تحصل عليها نتيجة عدم توافر البيئة المناسبة والعناصر المدربة على تشغيلها، مما يجعلها أسيرة موردي هذه التكنولوجيا سواء في تشغيلها أو صيانتها بتوفير قطع الغيار اللازمة لها وبشروط تزداد قسوة، مما يؤدي إلى زيادة تبعيتها للخارج، فكلما تغيرت أشكال المنتجات أو تطورت وسائل الإنتاج ادعت الضرورة لاستيراد الوسائل الجديدة أو التوقف عن الإنتاج.
- يؤدي نقل التكنولوجيا الحديثة إلى قطاع معين في الاقتصاد القومي(وغالبا ما يكون القطاع التصديري) إلى تعميق الثنائية الاقتصادية وما يترتب عليه من آثار في توزيع الدخل والنمو.
- يؤدي استيراد التكنولوجيا إلى صعوبة نمو التكنولوجيا المحلية لعدم القدرة على المنافسة وتعود المستهلكين وإقبالهم على السلع المستوردة وتفضيلها على السلع المحلية، نتيجة شيوع نمط المحاكاة للعالم الغربي والرغبة في التظاهر.

[1] محمد صفوت قابل، نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية ،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر و التوزيع ،الاسكندرية ،2008 ، ص332

خلاصة الفصل الأول:

يتميز عصر الاقتصاد الرقمي بالتغير السريع والمستمر وبشكل كبير يمكننا من تسميته بالطفرة، نتيجة اعتماده على توفير المعلومة المناسبة في الوقت المناسب إذ يمكننا من تسميته هذا العصر بعصر المعلومات أو عصر المعرفة، بحيث أن هذا الاقتصاد ليس اقتصاد موازي أو بديل للاقتصاد التقليدي، بل هو صبغته الحديثة ومستقبله القريب المحتوم فالتجارة الالكترونية ستكون أسلوب التجارة الأول في المستقبل كما أن النقود الورقية ستختفي لصالح النقود الالكترونية شئنا أم أبينا.

فلقد مرت المجتمعات البشرية بتطورات هائلة تتمثل بالانتشار الكثيف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن الملاحظ وجود تفاوت كبير في مستويات التطور بين الأفراد والجماعات والدول وبين الدول المتقدمة والدول النامية في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول نحو مجتمع المعلومات وهذا ما يعرف بالفجوة الرقمية، فقد أصبح الحديث عن تقدم وسائل الاتصال ومجتمع المعلومات مقترن بالحديث عن الفجوة الرقمية والتنبيه إلى ضرورة الحد منها عن طريق توثيق التلائم والتضامن بين الدول في مجال الكونية وتبنى سياسات داعمة لتكنولوجيات الاتصال.

فلقد أتى هذا الاقتصاد بعناصر عديدة تحقق فوائد في جميع مجالات الحياة الداعمة للتنمية المستدامة ومن بينها التجارة الالكترونية، التسويق الالكتروني، الاستثمار الالكتروني، بينما تعتبر الصيرفة الالكترونية أهم مفرزاته .

الفصل الثاني : مظاهر ومعوقات الاقتصاد الرقمي في الجزائر

- ✓ **المبحث الأول: واقع التجارة الالكترونية في الجزائر.**
- ✓ المطلب الاول: حقيقة التجارة الالكترونية في الجزائر.
- ✓ المطلب الثاني السبل و المتطلبات العامة لاعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر.
- ✓ المطلب الثالث: معوقات و أسباب عدم اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر.
- ✓ **المبحث الثاني:** آليات تطور الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية.
- ✓ المطلب الأول : ماهية الصيرفة الالكترونية ونظام تطويرها في الجزائر.
- ✓ المطلب الثاني : مشروع تطوير نظام الصيرفة الالكترونية.
- ✓المطلب الثالث: دراسة مدى استعداد القطاع المصرفي في الجزائر لتطبيق خيار الصيرفة الالكترونية
- ✓**المبحث الثالث: معوقات وتحديات اقتصاد المعرفة في الجزائر**

المطلب الأول : واقع تطبيقات المعرفة الالكترونية في الجزائري.

- ✓ المطلب الثاني : معوقات تطبيق المعرفة الالكترونية في الجزائر.
- ✓ المطلب الثالث: مشروع الحوكمة الالكترونية في الجزائر و أهم أهدافه

تمهيـــــــــــد

توجد بعض مظاهر الاقتصاد الرقمي في الجزائر غير أنها لا تتعدى حتى المستوى الأدنى المطلوبة من اجل مواكبة العصرنة الالكترونية التي يعيشها العالم اليوم خاصة الدول المتقدمة، إن تطور اقتصاد المعرفة مرتبط بما توفره الدولة للمؤسسات سواء تلك التابعة للقطاع العام أو التابعة للقطاع الخاص، وبما توفره من بنى تحتية تخص الاتصالات والقوانين واللوائح المنظمة للتجارة الإلكترونية على أحسن وجه يمكن القول أن التجارة الإلكترونية تكتسب أرضا جديدة كل ثانية في سائر أرجاء المعمورة والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى الاستفادة من هذه التقنية في الاقتصاد كما تعمل على عصرنة جهازها المصرفي هذا كأقصى حد للتطور التكنولوجي فيها.

وللإحاطة أكثر بهذا الجانب تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث وهم :

- ✓ **المبحث الأول: واقع التجارة الالكترونية في الجزائر.**
- ✓ المطلب الاول: حقيقة التجارة الالكترونية في الجزائر.
- ✓ المطلب الثاني السبل و المتطلبات العامة لاعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر.
- ✓ المطلب الثالث: معوقات و أسباب عدم اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر.
- ✓ **المبحث الثاني: آليات تطور الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية.**
- ✓ المطلب الأول : ماهية الصيرفة الالكترونية ونظام تطويرها في الجزائر.
- ✓ المطلب الثاني : مشروع تطوير نظام الصيرفة الالكترونية.
- ✓المطلب الثالث: دراسة مدى استعداد القطاع المصرفي في الجزائر لتطبيق خيار الصيرفة الالكترونية
- ✓**المبحث الثالث: معوقات وتحديات اقتصاد المعرفة في الجزائر**

المطلب الأول : واقع تطبيقات المعرفة الالكترونية في الجزائري.

- ✓ المطلب الثاني : معوقات تطبيق المعرفة الالكترونية في الجزائر.
- ✓ المطلب الثالث: مشروع الحوكمة الالكترونية في الجزائر و أهم أهدافه.

المبحث الأول: واقع التجارة الالكترونية في الجزائر

تعتبر التجارة الالكترونية من بين ضروريات الحياة الاقتصادية في الوقت الحالي لهذا يجب على أي دول اعتمادها و الجزائر من بينها و خاصة أن العالم في تطور دائم.

المطلب الأول: حقيقة التجارة الالكترونية في الجزائر

سعت الجزائر من الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت و التقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في شهر مارس من عام 1994عن طريق مركز البحث و الإعلام العلمي و التقني(CERIST) ففي نفس السنة كانت مرتبطة بالانترنت عن طريق إيطاليا تقدر سرعة الارتباط بـ 9600 حرف في الثانية (9.6Ko) وقد تم ذلك في إطار مشروع التعاون مع اليونسكو بهدف إقامة شبكة معلوماتية في إفريقيا تسمى RINAF و تكون الجزائر النقطة المحورية في شمال إفريقيا[(1)] .

رغم أهميتها البالغة إلا أن هذه التجارة غائبة في بلادنا، غير أن هناك بعض الملامح التي تدل عليها مثل تأسيس موقع إلكتروني يضمن خدمة التسوق الإلكتروني المباشر بتوصيل مختلف الحاجيات للمواطن داخل بيته، ويتعلق الأمر بموقع "أشريلي" الذي بدأ خدمته النموذجية في ولاية الجزائر، على أمل أن تتوسع في القريب العاجل إلى مختلف ولايات الوطن، وبالنسبة لثمن الخدمة والطلبات، فإن الزبون يخير أن يدفعها عند التسليم أو عبر الإنترنت في موقع epay.dz".بالإضافة إلى موقع" www.ouedkniss.com"الذي يقدم عدة خدمات تتمثل في تصميم المواقع بأنواعها بتوفير فرص الإعلان المجاني لكل من يريد عرض اي صنف من السلع و الخدمات ، كما يوفر مساحات إشهارية لمختلف الشركات.[1]

[1] لسلوس مبارك شخار نعيمة، الاقتصاد الرقمي وإشكالية التجارة الالكترونية في الجزائر، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة جيلالي بونعامة بحميس مليانة الجزائر 23/22 افريل 2014 ص 14

ومواقع أخرى كموقعwww.dzsoq.com" " الذي يشبه إلى حد كبير موقع إيباي eBay.

وتوجد الكثير من المؤسسات الجزائرية على شبكة الانترنت، حيث بلغ هذا العدد حوالي 6000مؤسسة سنة 2000 ليصل إلى حوالي 10000مؤسسة سنة 2001ليبلغ مع بداية 2004حوالي 18000مؤسسة و هو ما يمثل حوالي 2%من عدد المؤسسات الجزائرية المسجلة في المركز الوطني للسجل التجاري و يوجد أغلبها في دليل المؤسسات الجزائرية على الانترنت ،حيث يتولى هدا الدليل التعرف بها والمساعدة في الوصول اليها.

وبالإضافة إلى ضعف نسبة المؤسسات الجزائرية المرتبطة بشبكة الانترنت فإن أغلبها لا يتجاوز استعمال المستوى الثاني في تطبيق التجارة الالكترونية أي أنها تمتلك صفحات معلومات فقط في الشبكة ، في حين أن القليل منها فقط يمتلك مواقع كاملة، وهذا بسبب ارتفاع تكلفة خدمة الموقع التي تقدر سنويا بحوالي 40مليون دج كما أن المعاملات الالكترونية الجزائرية لا تبلغ نهايتها بانجاز جميع مراحل الصفقة ، بسبب وجود ثغرات قانونية كالاعتراف بالوثائق الالكترونية و ال توقيع الالكتروني، و عوائق تقنية تتمثل في غياب وسائل الدفع [1]

أما بالنسبة للتجارة الالكترونية في المؤسسات الجزائرية فإن على الرغم من بعض المحاولات التي قامت بها وزارة الاتصال و مركز السيريست في تهيئة جزء من البني التحتية و البرمجيات وبناء المواقع التجارية إلا أن البنوك والمؤسسات المالية يضل حبيس مجموعة من المشاكل الإدارية التي أصبحت ملازمة لها منذ عقود.

ولقد بادرت بعض المؤسسات البنكية بتطوير شبكات إلكترونية للدفع والتسديد منتشرة في بعض النقاط المحدودة داخل التراب الوطني (Internet،)ولكن البعض منها لم يستمر طويلا بسبب إعتماد هذه المؤسسات على حلول جاهزة غير ملائمة للأوضاع المحلية ولكن الطلب المتزايد عليها شجع بعض البنوك والمؤسسات المالية في الاستمرار في تقديم بعض الخدمات مثل بطاقات صرف الآلي المتوفرة لدى البريد والمواصلات وبعض البنوك التجارية .

[1] لسلوس مبارك شخار نعيمة ،مرجع سابق ص 15

ولكن الملاحظ أن الربط بين هذه الشبكات في نظام (ATM) ضعيف جداً إن لم نقول أنه يتم بعد، مما يفشل الإمكانيات المتوفرة لدى البنوك ويصعب التعاملات لدى الزبائن لعدم تمكن هؤلاء من استعمال نقاط الصراف الآلي التابعة للبنك الآخر.[1]

فكرة ربط البنوك المؤسسات المالية مع بعضها البعض موجودة تحت تسمية (RIS) وهو مشروع كلفت به شركتين أجنبيتين والهدف منه إضافة إلى عمليات الربط والتي تحقق حوالي 1000موقع على مستوى التراب الوطني مهام تدريبية وفنية باستعمال نظام (waf) ولكن من الملاحظ حتى الآن لم يتمكن القطاع المصرفي والمالي في الجزائر من تطبيق وتنفيذ هذه المشروعات نظرا لطرق الإدارة التقليدية المتبعة في هذا القطاع الذي ما يزال حكوميا في مجمله.

المطلب الثاني: السبل و المتطلبات العامة لاعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر

على الدولة الجزائر توفير بعض المتطلبات و إتباع السبل اللازمة من أجل إقامة التجارة الالكترونية فيها من بين هذه السبل و المتطلبات ما يلي:[2]

أولاً : السبل العامة لاعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر

يمكن إجمال السبل العامة في ما يلي:

- ✓ توفير الإطار التشريعي والتنظيمي للتجارة الالكترونية: مع ضرورة دعم البيئة الملائمة للتجارة الالكترونية سواء بإدخال تعديلات على التشريعات القائمة مما يجعلها أكثر استجابة لمتطلبات التجارة الالكترونية، أو إصدار تشريع مختص لتنظيم مختلف جوانب هذه التجارة ابتداء من إنشاء مواقع على شبكة الاتصالات أو إثباتها ، و إجراءات تأمينها حتى تضمن سداد المدفوعات .
- ✓ إرساء قواعد تكوينية في الإعلام الآلي لتدخل التجارة الالكترونية: ضمن البرامج التكوينية على كل المستويات بما فيها التعليم العالي، حيث يمكن إحداث فرع التجارة الدولية تحت اسم التجارة الالكترونية أو أن تدرس كمادة أساسية في تقنية التسويق والتجارة بصفة عامة.

[1] لسلوس مبارك شخار نعيمة ،مرجع سابق ص 15.

[2] نسيسة فاطمة الزهراء، غوالم أمينة، اشكالية التجارة الالكترونية في الجزائر التنمية، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة جيلالي بو نعامةبخميس مليانة، الجزائر، 23-22أفريل 2014، ص 7.

- تخفيض تكلفة استخدام الانترنت ضرورة خوصصة قطاع الاتصال و فتح باب المنافسة فيه حتى تنخفض تكلفة استخدام الانترنت وبالتالي المساهمة في انتشار الثقافة الالكترونية بما فيها التجارة الالكترونية.
- تخفيض الرسوم الجمركية على تكنولوجيا المعلوماتية المستوردة: حتى تكون في متناول الفئات المختلفة للمجتمع بعد انخفاض تكلفة الحصول عليها.
- تطوير أساليب الدفع الالكتروني لدى مختلف المراكز الائتمانية وكذا اعتماد نظام الشبكات الالكترونية المصرفية.
- التفكير في قوانين حماية المستهلك في الجزائر، وهذا تفاديا للتخوف من مخاطر التجارة الالكترونية.

ثانياً : المتطلبات العامة للتجارة الالكترونية

رغم نمو استخدام شبكات الانترنت والتجارة الالكترونية على المستوى العلمي إلا أن النصيب النسبي للمنطقة العربية عموما والجزائر خصوصا ما زالت محدودة سواء بالأرقام أو المستويات المطلقة أو معدلات النمو، ويكفي النظر في هدا المجال الى مدى توافر البيئة الأساسية للمعلومات وشبكة الاتصالات ونوعية العنصر البشري المؤهل للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة...الخ للتعرف على الوضع النسبي الراهن للاقتصاد الرقمي.

إن انتشار التجارة الالكترونية مرتبط إلى حد بعيد بانتشار الانترنت وبالتالي فان انتشار الكمبيوتر والهواتف في المنازل والمنشئات ييسر تبادل كل شيء بدءا بالمعلومات ومرورا بالخدمات والسلع ، وبالرغم من ارتفاع عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر إلا أن النصيب النسبي ما زال ضئيلا إذا قارناه بعدد السكان حيث تمثل نسبة مستخدمي الانترنت في الدول العربية عموما 0.6%من حوالي 4.5%من سكان العالم، حيث تستحوذ الدول المتقدمة على 15%من سكان العالم وتمثل 88%من مستخدمي الانترنت .[1]

[1] سحقي نعيمة ،مرجع سابق ،ص 77.

يرتبط التوسع في استخدام الانترنت بتوفر الخطوط الهاتفية نتيجة زيادة التحميل وقدم الشبكات وضعف الصيانة، والواقع أن تنمية التجارة الالكترونية يصعب تحقيقه إذا غابت المتطلبات العامة لقيام تجارة الكترونية وتتمثل في :

- تبني نظم وشبكات متطورة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية كنظام عصري قادر على توفير الاتصالات في غاية السرعة والكفاءة والاستجابة السريعة .
- شبكات المعلومات المتداخلة معا التي تحكمها جميعا، روح الشفافية والانفتاح في تبادل المعلومات بين الأطراف المشاركة فيها مع السرعة التي تحقق التعادل .
- كفاءة أداء النظام المالي والمصرفي وقدرته على دعم عمليات التجارة الالكترونية والتوسع في نظم الدفع الالكترونية لتسيير وإبرام معلومات مالية مأمونة على الشبكة .
- الاعتماد على مصدر طاقة كافية لتامين العمل الالكتروني، بتحديث وتطوير قدرات التوليد والنقل والتوزيع، وهنا نشير إلى المزايا التي يتيحها الرابط الكهربائي للشبكات العربية حيث يمكن الاستعانة بقدرات التوليد الفائضة في بلد آخر، ومن أمثلة الربط الشبكات الكهربائية في مصر وليبيا، وشبكات الكهرباء في الجزائر وتونس والمغرب .
- يعتبر توفر الخبرات البشرية ذات الكفاءة والخبرة المناسبة شرطا أساسيا للبنية الهوائية للتجارة الالكترونية وتنمية رأس المال البشري هي عملية تعليمية يكتسب فيها الفرد قدرات عملية متخصصة بالإضافة الى انها عملية تنظيمية إدارية يتم فيها تأهيل الأفراد لإدارة و تنفيذ النشاط الإنمائي بجوانبه المختلفة، وهي أخيرا مسألة سلوكية تهدف إلى التأثير الاجتماعي و تنمية القيم المطلوبة .

- **مجال تحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: وذلك باستخدام التكنولوجيا الجديدة، ويمكن اعتبار أهم عنصر من متطلبات إقامة التجارة الالكترونية بتوفير الإطار التشريعي لها، حيث يتطلب إعادة النظر في قانون التجارة والقانون المدني وقواعد الإثبات والقوانين المتصلة بالإشهار والتوثيق لتتلاءم مع المتطلبات الالكترونية وقوانين البنوك والائتمان والقوانين المنظمة لسوق المال والبورصة، قوانين الضرائب والجمارك، استحداث التشريعات الخاصة لحماية المستهلك في مجال التجارة الالكترونية وتحريم الغش والنصب والاحتيال والقرصنة المعلوماتية، وردع الجرائم المعلوماتية وتحديد المسؤولية الجنائية وحماية التجارة الالكترونية[1].

[1] سحقي نعيمة ،مرجع سابق ،ص 78.

المطلب الثالث: معوقات و أسباب عدم اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر

إن التأخر الذي تعيشه الجزائر في التجارة الالكترونية يعود إلى عدة أسباب ومعوقات لذا يجب على الدولة معرفتها و وضع الحلول المناسبة.

أولاً : معوقات التجارة الالكترونية في الجزائر

التحديات التقنية و التكنولوجيا :

تتمثل هذه التحديات في تلك التي لها علاقة بمجال التقنية والتكنولوجيا وتتمثل في ما يلي[(1)] :

- **ضعف البنى التحتية الإلكترونية** إذ لا يوجد بيئة مناسبة لممارسة الأعمال الإلكترونية، كما تحتاج الدولة إلى استثمارات ضخمة في حقل الانترنت حتى تهيأ البنية القادرة على تحمل أعباء و مخاطر الأعمال الالكترونية.

تخلف البنية التحتية في مجال الاتصالات فالإنترنت هو اتحاد بين الحاسوب والهاتف، ودون توفر الخدمات الهاتفية الكافية لا يمكن بأي شكل من الأشكال في استخدام الانترنت، واستخدامه كأداة من أدوات التجارة الإلكترونية والخدمات الهاتفية لا تزال محدودة في الكثير من الدول خاصة النامية منها.

- **ضعف شركات تقديم خدمات الانترنت** تعاني شركات تقديم خدمة الانترنت من مشاكل عديدة يأتي في مقدمة تلك المشكلات عدم ترابطها ببعضها البعض من الدول النامية.

- **تواضع حجم صناعة تكنولوجيا المعلومات التي لا زالت في مراحلها الأولى** تعاني تلك الصناعة من عدد من المشكلات يأتي في مقدمتها ضعف القاعدة البشرية التي تستند إليها صناعة المعلومات ومحدودة حجمها.

- **ارتفاع أسعار خدمة الدخول على الانترنت بالمقارنة بالمستويات العالمية**. حيث يرتبط هذا العامل ارتباطا مهما بالعوامل السابقة الذكر، ويرجع ارتفاع تلك الأسعار إلى التمييز بين تكلفة الخدمة الهاتفية التي تعد مرتفعة أصلا بالقياس بالمستويات العالمية، وتكلفة تقديم خدمة الانترنت ذاتها والتي يتم توفيرها مجانا.

- **إدارة التغيير** حيث مازال عدد كبير من الشركات يستخدم الأنشطة التقليدية وليس من السهل نقل وتغير النظام من التقليدي إلى الإلكتروني بالنسبة لمن قضى أعواما وهو يتداول المعاملات بشكل خاص به[1].

[1] وشان نعيمة و أخرون، الاندماج في الاقتصاد الرقمي (المعرفي) فرص و تحديات – دراسة حالة الجزائر -، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2007-2008، ص 59.

•**ضعف الثقافة التقنية والوعي الإلكتروني بين أفراد المجتمع** حيث تلعب الثقافة والمعرفة بالتجارة الإلكترونية دورا هاما في انتشارها وتطورها لا سيما بين المؤسسات التجارية والقطاعات الإنتاجية، ويعد مستوى و نوعية التعليم في أي بلد وسيلة مهمة في نشر الثقافة والاستخدام الإلكتروني.

•**قصور الكوادر البشرية المدربة والمؤهلة في مجال تقنية المعلومات وتطبيقات التجارة الإلكترونية** حيث يمثل العنصر البشري ركيزة اساسية في تسخير تقنية المعلومات لخدمة اقتصاد المجتمع ، وبالتالي تطوير التجارة الإلكترونية.

- **التميز والاستمرارية والقدرة التنافسية** وهو يتسم بمفهوم تطوير الأعمال، فإنه وإن كان يعتمد إبتداءا على اتساع رقعة الأعمال وعلى اتساع حجم سوق التجارة الإلكترونية فإن المشاريع الإلكترونية لا يعكس إقرارا حقيقيا بأهمية هذا البعد ولعلى هنا المطلوب ليس مجرد الوجود على الشبكة، لأن وجودا دون قدرة تنافسية و تطور دائم يعادل عدم الوجود بل ربما كون الخيار الأخير أقل كلفة ويوفر خسائر الوجود غير الفاعل على الشبكة.

2/- عقبات تجارية

ويمكن تلخيص أهم العقبات التجارية كالآتي

- ضعف الخبرات التجارية والمساعدات الفنية لتحويل الأعمال التجارية إلى أعمال إلكترونية.
- عدم توافر الحافز لدى الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم لممارسة التجارة الإلكترونية ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة من بينها عدم توافر التمويل اللازم لتبنيها إستراتيجية التجارة الإلكترونية والخدمات المرتبطة بها بسبب اقتناعها بعدم جدوى التجارة الالكترونية .
- محدودة حجم التجارة الإلكترونية سواء بين الشركات التجارية نفسها أو بينها وبين مورديها المحليين أو حتى بينها وبين المستهلكين محليا.

قصور رأس المال لأنه في ظل غياب رؤوس الأموال يصعب على الأفراد الذين لديهم الأفكار والإبداعات[1]

[1] سحقي نعيمة ،مرجع سابق ،ص 80.

- ✓ تأخر دور البنوك نسبيا على مواكبة عصر التجارة الإلكترونية أي عدم وجود نظام مصرفي مؤهل للتعامل مع أنظمة التجارة الإلكترونية المتطورة.
- ✓ ضعف إمكانيات القطاعات الاقتصادية في الوفاء بالالتزامات المتوسطة والطويلة الأجل، بالإضافة إلى الشاكل التي تحيط بالمصدر المتمثلة في الجمارك والضرائب، وارتفاع تكلفة الإنتاج الأولية والتكلفة النهائية للصادرات.
- ✓ عدم توفر بنية تحتية كافية للخدمات المالية حتى تنجح الأعمال الإلكترونية عبر الانترنت فإنه ينبغي إنشاء البنية المناسبة للخدمات المالية. حيث أن إحدى القضايا المهمة في هذا هي بطاقات الائتمان، والتي لا تزال محدودة الاستخدام.
- ✓ عدم وجود حوافز مغرية تدفع الأفراد للتسوق من خلال الانترنت، مثلا لا توجد فروق جوهرية في الأسعار عند التسوق التقليدي أو التسوق عبر الانترنت.

3- التحديات الأخرى

إلى جانب العقبات السالفة الذكر يوجد العديد منها والتي سنتطرق إليها في ما يلي[(1)]:

1/العقبات التي تفرضها الحكومة والعقبات التي تعترض القطاع الخاص

أولا /العقبات الحكومية :تتمثل العقبات الحكومية في طبيعة السياسات التي تتبناها بعض الحكومات، والتي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على انتشار التجارة الإلكترونية ومن بين هذه السياسات إصرار كثير من الحكومات على مباشرة إدارة البنى التحتية التجارية مثل الموانئ التجارية البرية والبحرية والجوية مما يجعلها متدنية الكفاءة مرتفعة التكاليف بشكل غير مبرر.

- ➢ **العوامل التي تتصل بالقطاع الخاص :**ويتمثل أهمها في ضعف القاع الخاص ذاته، وهو القطاع المنوط به القيام بالدور القائد في تنمية و نمو التجارة الإلكترونية، كما تثور في هذا الإطار أيضا علاقة الشك المتبادلة بين الحكومة والقطاع الخاص بشكل مستمر والتي تنعكس بشكل خاص في إحجام الأخير عن تقديم البيانات والمعلومات التفصيلية الخاصة بحجم الإنتاج والعمالة والطاقة الإنتاجية والمواصفات الفنية للسلع والمنتوجات التي يقوم بإنتاجها[1].

[1] سحقي نعيمة ،مرجع سابق ،ص 81.

ثانيا /العقبات الاجتماعية والثقافية

تشكل الجوانب الاجتماعية الثقافية لبعض الأمم عوائق أمام انتشار التجارة الإلكترونية. وقد أظهرت بعض الدراسات أنه من الأسباب الرئيسية وراء تأخر بعض المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان الأوروبية، باستثناء البعض يعود إلى أسباب اجتماعية وثقافية. وتظهر هذه العوائق الاجتماعية أكثر حدة إذا ما أخذنا الدول النامية في مناحي حياتها .ومن بين هذه التحديات عامل اللغة. حيث أن اللغة الشائعة والمستخدمة في الانترنت على مستوى العالم هي اللغة الإنجليزية. أي ما عادل 80%، ونضرا لارتفاع معدلات الأمية ورداءة النظم التعليمية في هذه البلدان، فإن نسبة من يستخدم الانترنت لأغراض تجارية تظل منخفضة ومحصورة في الطبقات المثقفة، كما أن النظرة السائدة في بعض المجتمعات خاصة الإسلامية منها إزاء الانفتاح على العالم الخارجي وما ينطوي عليه من غزو ثقافي وفكري وأخلاقي مثل ترويج السلع المحرمة إسلاميا أو ما يلقي بالشكل على الدور التقليدي للمرأة في مجتمعاتها ، قد يشكل عائق وتحدي أمام انتشار استخدام التجارة الالكترونية في هده المجتمعات .ومن ناحية أخرى فإن الشكوك حول أمن المعلومات وغياب الثقة لدى بعض المجتمعات كما هو الحال في الدول النامية، لا سيما في عمليات البيع والشراء.

2/ أسباب عدم إعتماد التجارة الالكترونية

أهم الأسباب التي تحول دون انتشار هذه التجارة في بلادنا ما يلي[(1)] :

- ✓ انتشار الأمية بالمعنى الحديث، والذي يعني من لا يحسن استخدام الحاسوب، وتشمل واسعة من المتعلمين، وبالتالي فلا نتخيل أنهم يستطيعون ممارسة تجارتهم عبر الانترنت والتي ترتكز على استخدام الحاسوب.
- ✓ ارتفاع تكلفة استخدام الإنترنت، ذلك أن تكاليف الاتصال العادي في بلادنا مازالت مرتفعة في ظل غياب المنافسة في قطاع الاتصالات الذي لاتزال الدولة تحتكر الجانب الأكبر منه.
- ✓ نقص اهتمام المؤسسات الاقتصادية في البلاد بهته التقنية التجارية الحديثة التي يمكن ان تفتح لهم أفاقا اقتصادية أوسع، مما يجعل انتشارها يكون ضعف في بلادنا[1].

[1] رباعي أمينة، التجارة الالكترونية و آفاق تطويرها في البلدان العربية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر،2005-2004ص 114

- ✓ الطابع اللامادي غير الملموس للتعامل، بما لا يشجع الكثير على التعامل مع أناس لا يواجهوهم وجهاً لوجه وعلى وسائط إلكترونية غير ورقية، وذلك لعدم الثقة في هذه الوسائط الإلكترونية.
- ✓تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث وسائل وتقنيات الدفع الحديثة.

3/ انعكاسات اعتماد التجارة الالكترونية على الاقتصاد الوطني من أهم المزايا التي سينالها الاقتصاد الجزائري بعد اعتماده التجارة الالكترونية مايلي[(1)]:

- ✓ فتح آفاق أوسع أمام المؤسسات الاقتصادية التي تعاني من مشكل صعوبة النفاذ إلى أسواق عالمية نتيجة صغر حجمها وانخفاض مواردها وبالتالي فإن المؤسسة الصغيرة غير المعروفة حتى المستوى المحلي يمكن لها أن تفتح آفاقا أوسع على المستوى العالمي
- ✓ الاستفادة من الخدمات والسلع الأجنبية التكنولوجية المتطورة وبالتالي توفر إمكانيات إخراج الاقتصاد الجزائري من تخلفه وإعطائه قدرة تنافسية اكبر.
- ✓ تطوير الصادرات خارج المحروقات حيث أن منتجات جزائرية تجد طلبها في السوق العالمي لكن نقص الإشهار الدولي للسلع الجزائرية يجعلها مجهولة لدى العالم.
- ✓ تطوير العمل المصرفي الجزائري مما يتوافق مع متطلبات التجارة الالكترونية الخاصة بطرق الدفع الالكتروني المختلف.
- ✓ تفاقم المشاكل الإدارية بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية فيما يتعلق بالتخلف عن تقديم التصريحات الجبائية أو دفع المستحقات حيث يمكن أن يتم ذلك بسهولة عن طريق شبكة الانترنت والدفع الالكتروني.
- ✓ سهولة إيصال المعلومة للمستهلك و الوصول إليه، سواء على المستوى العالمي أو المحلي.

بصفة عامة إعطاء نفس جديد للتجارة الالكترونية الجزائرية خاصة ونحن مقبلون على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. [1]

[1] زروقي إ براهيم، بدري ع بد ايد، واقع الاقتصاد الإفتراضي للدول العربية في ظل التجارة الالكترونية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 14- 13مارس 2012.ص 18

المبحث الثاني: آليات تطور الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية

إن التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات مست كل الاجهزة الاقتصادية و خاصة الجهاز المصرفي فعملت كل ا لدول على تطبيق هذا التقنيات على أجهزتها المصرفية و الجزائر هي كذلك تحاول الاستفادة من هذه التطورات من أجل الاستفادة من الفوائد المترتبة عنها و تقديم احسن الخدمات المصرفية.

المطلب الأول: ماهية الصيرفة الالكترونية ونظام تطويرها في الجزائر

مع بداية الانتقال إلى عصر المعرفة و المعلومات و مع ظهور التجارة الالكترونية ، في ضوء الاستخدام الواسع لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال عرفت الصناعة البنكية تطبيق نظم وسائل جديدة حققت السرعة في الاستفادة القصوى مما تقدمه هده التكنولوجيا الحديثة .

أولاً : تعريف الصيرفة الالكترونية

التعريف الأول :يقصد بالخدمات المصرفية الالكترونية تقديم المصارف الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات اتصال إلكترونية و تقتصر صلاحية الدخول إليها المشاركين فيها وفقاً لشروط العضوية التي تحددها ا لمصا رف و ذلك من خلال أحد المنافذ على ا لشبكة كوسيلة اتصال ا لعملاء[1] أو هي تقديم الخدمات الخاصة بالعملاء المصرفية عن طريق قنوات التوصيل الالكتروني.

التعريف الثاني:يتمثل في دخول البنوك عبر الانترنت، و هو بالتالي أسلوب سهل الاستعمال و في أغلب الأحيان بتكلفة منخفضة. ستصبح الصيرفة عبر الخط صيرفة عبر الانترنت و ستكتفي البنوك بقطاع الانترنت فقط كما يرى james vorbrugge الخبير في الصيرفة و رئيس قسم المالية بجامعة جورجيا الأمريكية[2]

كما يجب التفريق بين نوعين من البنوك التي يمارس الصيرفة الالكترونية:

- البنوك التي ليس لها بنايات، تأوي هياكلهاBrick and mortar facilitiesو تسمى بالبنوك الافتراضية أو بنوك الانترنت، و هذا النوع من البنوك يوفر مصارف العقارات و الإطارات المصرفية ذات الكفاءات العالية مما ينعكس ايجابيا على تسعيرتها .

[1] بركان أمينة وأخرون، **المصارف الالكترونية**، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، الطبعة الأولى، 2013، ص 101.

[2] تطار محمد منصف، النظام المصرفي الجزائري و الصيرفة الالكترونية، مجلة العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني، جوان 2002، ص 181

●البنوك الأرضية land Banksو هي بنوك عادية تعرض بالإضافة إلى المنتوجات التقليدية خدمات الصيرفة الالكترونية.

التعريف الثالث: تعرف على أنها كافة الأنشطة و العمليات التي يتم عقدها أو تنفيذها او الترويج بواسطة الوسائل الالكترونية مثل الهاتف و الحاسوب و أجهزة الصراف الآلي و الانترنت و التلفزيون الرقمي و غيرها و ذلك من قبل المصارف أو المؤسسات التي تتعاطي التحويلات النقدية إلكترونية[1] .
و من خلال التعاريف السابقة يمكن القول: أن الصيرفة الالكترونية هي تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة باستعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من خلال استخدام الادوات الالكترونية المختلفة مما تمكن العملاء من الاستفادة منها بسرعة فائقة و بتكلفة أقل و دون أي عناء.

ثانياً : مزايا وسلبيات الصيرفة الالكترونية : فمن إيجابيات الصيرفة الالكترونية ما يلي[2] :

- ✓ إمكانية القيام بأي عملية من البيت أو من أي مكان به حاسوب، خط هاتفي ومودم.
- ✓ تعرض الخدمات على طول ساعات اليوم وخلال كل ايام الأسبوع.
- ✓ تنفذ العمليات وبسرعة فائقة.
- ✓ كما أن رقعة الخدمات المعروضة تعتبر واسعة.

أما سلبيات الصيرفة الإلكترونية فيمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ يتعين على المستخدم أن يكون قادرا ومرتاحا باستخدام الحاسوب.
- ✓ يتطلب النجاح والعمل بارتياح من المستخدم واستثمار شيئا من الوقت للتعلم.
- ✓ تغيير البرامج أو تغيير المصرف يتطلب جهد إعادة إدخال معلومات جديدة، ولكن هذا لا يعني زبائن المصارف التي تعتمد على أنظمة الانترنت، بالإضافة إلى أن المنافسة خفضت من حدة المتاعب.

ثالثاً : متطلبات الصيرفة الالكترونية

من بين أهم متطلبات قيام الصيرفة الالكترونية ما يلي :

- ✓ وجود شبكة الكترونية عريضة تضم كل الهيئات ذات الصلة و مربوطة بالشبكة العالمية ّ الانترنت وفقا لأسس قياسية مؤمنة عبر كل مراحل التعاملات المالية و المصرفية.

[1] بن منصور فريدة، الصيرفة الالكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية تخصص بنوك و مالية، جامعة ورقلة، 2011-2010ص 58.

[2] جليد نور الدين، تطور وسائل الدفع المصرفية في ظل التجارة الالكترونية - حالة الجزائر ، 2005/2010-مشروع أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع نقود و مالية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2010 - 2009. ص 94.

- ✓ وضع خطة و مرحلة للبدء في إدخال خدمات الصيرفة الالكترونية وفقا للأوليات تحددها خطة استراتيجية على مستوى المصرف، المصرف المركزي، البلد و موقع البلد في الخارطة السياسة و تعاونه المالي مع الدول الأخرى، وأن يتم اشتراك جميع الأطراف ذات الاختصاص في وضع هذه الخطة.
- ✓ وضع النظم القياسية التي تتيح الربط و تبادل البيانات بين مختلف الهيئات، و هناك العدد من هذه النظم التي تحدد قوالب الرسائل المالية و نظم التامين القياسية المقترحة للقطاع المالي لتبنيها و بالتالي إتاحة إمكانية الربط و التبادل.
- ✓ تطوير التطبيقات المصرفية في المصارف و توحيد هذا الجهد للاستفادة من الخبرات المتراكمة بين المصرفين و الفنيين في المصارف، و يتم هذا التوحيد على مستويات مختلفة وفقا لخطة، لتبني طرق قياسية للتطوير و المشاركة في توحيد التدريب و أهدافه.
- ✓ دعم و تشجيع التعاون الإقليمي و الدولي في مجال تكنولوجيا المعلومات الاتصالات، مما يساعد على التكامل والاستفادة من التجارب بعضهم البعض.
- ✓ إنشاء الهيئة الإدارية التي تقوم بالتنسيق بين مختلف الهيئات المعينة، سواء على المصرف الواحد أو على مستوى المصرف المركزي أو على مستوى البلد أو المستوى الإقليمي التي تتيح الربط و التعاون و التكامل بين مختلف الدول ذات المصالح و أهداف المشتركة.

المطلب الثاني: مشروع تطوير نظام الصيرفة الالكترونية

لقد تبنت الجزائر مشروع الصيرفة الالكترونية كغيرها من دول العالم و عملت على تطوير هذا المشروع.

أولاً : واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر[1]:

ما يميز الخدمة المصرفية التي يطرحها النظام المصرفي الجزائري انها خدمة تقليدية، و لا تتناسب مع ما هو حاصل في الدول المتقدمة لذلك لابد من التفكير في تحديث الخدمة المصرفية في الجزائر و ذلك بجعلها عصرية و من بين أهم عناصر التحديث للخدمة المصرفية هو تحديث و سائل الدفع بمختلف أنواعها و جعلها وسائل دفع إلكترونية حتى يسهل اعتماد الصيرفة الالكترونية في الجزائر فقد عرف النظام المصرفي الجزائري مؤخراً إدخال بطاقة السحب و برمجة عدة مشاريع.

فقد أنشأت شركة ما بين المصارف الثمانية العمومية الجزائرية و هي: بنك الفلاحة و التنمية الريفية،الصندوق الوطني للادخار و التوفير، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك البركة الجزائري، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، البنك الوطني الجزائري، و

[1] نفس المرجع السابق جليد نور الدين

هذه الشركة أنشأت في سنة 1995وهي شركة ذات أسهم رأسمالها 267مليون دينار جزائري حيث اشتهرت هذه الشركة في إطار تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري و تطوير و تسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف فضلاً عن تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود و وضع الموزعات الآلية(DAB) في المصارف والتي تشرف عليها الشركة و تقوم بصناعة البطاقة المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دولياً و طبع الإشارة السرية، و تنشأ هذه الخدمة عن طريق عقد يبرمه المصرف مع شركة SATIMالذي يحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال و إجراءات التسليم، بالإضافة إلى عملية الربط بين(DAB) و مصالح " ساتيم" بواسطة شبكة اتصال(X25-DZPAC) حيث تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية او محمولة ، بالاضافة الى سجل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات مابين المصارف و في سنة 1996أعدت شركة SATIMمشروعاً لإيجاد حل للنقد بين المصارف و أول مرحلة لهذا المشروع الذي بدأ في العمل سنة 1997تمثلت في إعداد شبكة نقدية إلكترونية بين المصارف في الجزائر هذه الشبكة لا تغطي إلا الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محلياً و بالتالي يمكن

للمصارف الوطنية و الأجنبية الخاصة أو العامة أن يقدموا إلى كل زبائنهم خدمة سحب الأموال بواسطة الموزع الآلي. كما تعمل شركة "ساتيم" على ضمان حسن سير عملية السحب و تكامل الموزعات الآلية مع عدد من المصارف، هذا بالإضافة إلى تأمين قبول البطاقة في جميع مصارف المشاركة و إجراء عملية المقاصة لصفقات السحب بين المصارف حيث تـأمين تبادل التدفقات المالية بين المشاركين و المؤسسة المسؤولة عن المقاصة كذلك تعمل هذه الشركة على البطاقات المزورة و كشف كل التلاعبات.

المطلب الثالث: دراسة مدى استعداد القطاع المصرفي في الجزائر لتطبيق خيار الصيرفة الالكترونية

كان لتطويرالخدمة المصرفية الالكترونية في الجزائر أثر كبير على الاقتصاد الجزائري كما أهمية بالغة على الجهاز المصرفي

أولا: الخدمات المصرفية الالكترونية وآثارها على الاقتصاد الجزائري

أصبح الاقتصاد الجزائري اقتصاد يتسم بنوع من الحرية الاقتصادية بعدما كان اقتصادا مغلقا وممركزا وتم فتح جميع القطاعات أمام كل الخواص أجانب كانوا أو محليين ومن هذه القطاعات نجد القطاع المصرفي والمالي وحتى يتطور ويكون فعالا وجب تحديث الخدمة المصرفية الإلكترونية، كما يمكن أن تضيف عدة أشياء إيجابية للاقتصاد الوطني نوجزها فيما يلي [1] :

أ – محاربة الاقتصاد الموازي :لقد فرضت تأخر وسائل الدفع في الجهاز المصرفي الجزائري على المتعاملين التجاريين خارج الدائرة المصرفية، هذا التعامل ساعد على تداول النقود خارج هذا الاطار

[1] نفس المرجع السابق جليد نور الدين

الذي ساهم بدوره في بروز ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وتفشي ظاهرة الاكتناز كلها عوامل ساعدت في ارتفاع السوق الموازية حتى أصبحت تمثل 40%، وبالتالي فإن تحديث الخدمات المصرفية الالكترونية وإقامة أنظمة دفع إلكترونية سوف يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازية الى دائرة السوق المصرفية ،و بهدا تساهم الخدمة المصرفية الالكترونية في التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي والسوق الموازية، طبعا في ظل توفير بيئة مناسبة لذلك وارساء ثقافة مالية ومصرفية للمجتمع الذي يجب أن تقوم به المصارف وكل من يهمه الأمر. [1]

ب – إيجاد وتطوير التجارة الالكترونية في الجزائر :يساهم تحديث الخدمات المصرفية الالكترونية في الجزائر من خلال إتاحتها لوسائل الدفع الالكترونية في إنشاء وتطوير حجم التجارة الالكترونية واعطائها البعد الدولي، وتطوير التجارة الالكترونية سيساهم في تطوير القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الخدمات وجلب المزيد من الاستثمارات.

ج – المساهمة في نجاح الحكومة الالكترونية إن جسدت في الجزائر :تستعد الجزائر كغيرها من بلدان العالم في بناء الحكومة الالكترونية، وبالتالي تتطلب الحكومة الالكترونية وجود خدمات مصرفية إلكترونية حديثة، فعند توفر هذه الوسائل سيكون من السهل إقامة هذه الحكومة، والتي لها دور كبيرفي تطوير المجتمع و جعله من المجتمعات المعلوماتية.

د– بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر:يعتبر المصرف الالكتروني من الهياكل الرئيسية لبناء الاقتصاد الرقمي، ويساهم في تقليص حجم الفجوة الرقمية في الجزائر.

ثانيا : أهمية تحديث الخدمات المصرفية الالكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري

تحديث الخدمات المصرفية الالكترونية سوف يتيح للجهاز المصرفي الجزائري دخول العصرنة من ابوابها الواسعة فهي تمنح عدة امتيازات نحصرها فيما يلي:

- ✓ إدخال الخدمات المصرفية الالكترونية يؤدي الى تخفيض النفقات التي تتحملها في اداء خدماتها ويوفر تكلفة
- ✓ إنشاء فروع جديدة للمصارف في المناطق البعيدة، مثلا إنشاء مصرف عبر شبكة الانترنت لا يمكن مقارنته بإنشاء مصرف تقليدي بتكلفة ما يحتاج إليه من مباني و أجهزة وعمال ومستندات وصيانة ...إلخ.

[1] جليد نور الدين، **تطوير وسائل في الجهاز المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير،فرع نقود و مالية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، ،2005-2006ص .180

تطوير الخدمة المصرفية الالكترونية يؤدي إلى اختصار المسافة الكبيرة وتقليل تكلفة إنشاء الفروع الجديدة.[1]

- ✓ تعزيز الشفافية من خلال استعمال شبكة الانترنت ، ودلك من خلال التعريف بهده المصارف و الترويج لخدماتها وتحسين الإعلام بالنشرة، وتطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين و الدارسين وسائر الأطراف الأخر ى المعنية بالأمر.
- ✓ تساهم ثورة الاتصال والمعلومات في شؤون الحياة اليومية، ففي البلدان المتقدمة تقوم كل أسرة وكل مؤسسة تجارية باتصال شبكة الانترنت لأغراض التسويق أو لتنفيذ بعض العمليات المصرفية، وبالتالي يمكن تحسين وتسهيل معيشة العائلات والأفراد.
- ✓ تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية، وإقامة أنظمة دفع إلكترونية تساهم في تطور أدائها وترقيتها.
- ✓ تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية بالجزائر سيؤدي إلى إحداث منافسة في مجال المصرفي والمالي، وبالتالي تستعد المصارف الجزائرية ومواكبتها للمصارف العالمية، في ظل الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبداية تطبيق اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.
- ✓ المساهمة في جلب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير خدمات مصرفية متطور على مدار 24/24ساعة، و7أيام/ 7أيام، لكن هذا لا يعني أن لإدخال الخدمات المصرفية الإلكترونية في ظل اعتمادها في الجزائر ليس لها سلبيات، بل هناك الكثير ومنها مثلاً مخاطر القرصنة، تكلفة الصيانة، والبنية التحتية، أمن وسرية التعاملات المصرفية، خاصة في ظل هشاشة الجهاز المصرفي الجزائري.[2]

[1] جليد نور الدين، **تطور وسائل الدفع المصرفية في ظل التجارة الالكترونية - حالة الجزائر ، 2010/2005-**،مرجع سابق،ص 192.

[2] المرجع السابق

المبحث الثالث: معوقات وتحديات اقتصاد المعرفة في الجزائر

رغم توفر الجزائر على إمكانيات مادية وبشرية كبير ة جداً إلا الدولة الجزائرية لم تعطي أي اهتمام ولم تستغلها بشكل مناسب تجعلها تتخطى المشاكل التي تقف دون تحقيق المعرفة في دولة كالجزائر

المطلب الأول: واقع تطبيقات المعرفة الالكترونية في الجزائري

هناك عدة مؤشرات يمكن من خلالها قياس المعرفة في الجزائر و من بين هذه المؤشرات ما يلي:

1-واقع التعليم الالكتروني في الجزائر :

التعليم الالكتروني شكل من أشكال التعليم عن بعد ويسمى أيضا بالتعليم اللاحضوري، ويستعمل آليات الاتصال الحديثة كالحواسيب والشبكات والوسائط المتعددة في علمية التعليم.

وبالنسبة للتجربة الجزائرية في استخدام التعليم الالكتروني عن بعد، لا تزال في بدايتها رغم الإمكانية المالية التي تمتلكها، ولقد بذلت الجزائر جهود معتبر في تحقيق هذا النوع من التعليم ولكن لا ترقى الجهود إلى المستوى المطلوب حيث يمكننا حصر التعليم الالكتروني في المدارس والمعاهد والجامعات الجزائرية في بعض الوسائل التي تعبر تقليدية بالنسبة للدول الأخرى كاليابان، ويمكن باختصار تلخيص أهم محاولات الجزائر لترسيخ التعليم الالكتروني فيما يلي:

تجربة مؤسسة EEPADوتجربة المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد ،CNEPDأول تجربة في ميدان التعليم الافتراضي، والتي لازالت قائم، تتولى الإشراف عليها جامعة التكوين المتواصل، التي أنشئت موقعا افتراضية تبث من خلاله دروساً مكملة لطلبتها في بعض التخصصات. [1]

[1] حاج قويدر قورين،محمد طيفور أمينة، **تطبيقات المعرفة الالكترونية في الجزائر الواقع والتحديات**، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة جيلالي بو نعامة بخميس مليانة، الجزائر، 22-23أفريل2014 ، ص 7.

-**مشروع ide@**:وهو مشروع إنترنت لتطوير التعليم عن بعد في الجزائر والذي يدخل ضمن برنامج TEMPUSيقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل ومرافقة سياسات إصلاح التعليم العالي المعتمد من طرف بلدان البحر الأبيض المتوسط.

-**الشبكة الجزائرية للبحثARN** التي تدعم على الخصوص نظام التعليم عن بعد من خلال توطيد جيد لهذه الشبكة التي أنشئت من أجل دعم عملية الدخول للأنترنت ولكن للأسف فاشلة.
برنامج التعليم عن بعد COSELEARN:يعد برنامجا للتعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسة السويسرية QUALILEARNINGويضم أيضا 9بلدان من الساحل والمغرب العربي. وقد جاءت المرحلة الأولى منه سنة 2008ومكنت من تكوين 34خبيرا وتم توظيفهم كأساتذة أو مهندسين في عدة مؤسسات جزائرية، أما المرحلة الثانية من البرنامج فبدأت في مارس 2009وتضمنت تكوين في مجال اختصاصيين في التعليم الالكتروني.

-**مشروع FPD-CARO): (**وهو مبادرة من جامعة بجاية في طرح فكرة التعليم الافتراضي و يهدف إلى تمكين تحقيق نموذج التعليم الالكتروني مع الإدماج التدريجي لهذا النوع من التعليم في الجامعات الجزائرية.

-**مشروع إيباد** :أطلقت مؤسسة "إيباد" ما يسمى بالمدرسة الرقمية، المخصصة لتلاميذ الثانوي والمتوسط، من خلال وضع برنامج خاص على شبكة الانترنت موجه في بدايته، للمقبلين على امتحانات شهادة البكالوريا أوشهادة التعليم الأساسي، وقد أطلق على هذه المدرسة الافتراضية اسم "تربيتك"، وهي عبارة عن فضاء بيداغوجي افتراضي أو ساحة للتعلم عن بعد.[1]

[1] حاج قويدر قورين،محمد طيفور أمينة،مرجع سابق ص 8.

2-واقع المجتمع الرقمي في الجزائر

حسب تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات 2010حول قياس مجتمع الرقمي حققت الجزائر المرتبة 100من بين 159دولة في الترتيب العالمي بمؤشر الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات الاتصالات(IDI)2.65بالمقارنة مع السنة السابقة التي حققت فيها المرتبة 97بمؤشر(IDI) 2.47وهذا يعني تراجع الجزائر بثلاثة مراتب عن السنة السابقة، بالموازاة حققت الإمارات العربية المتحدة المرتبة 29والبحرين المرتبة 33في حين حققت الجارة تونس المرتبة 85،هذا يعني تأخر المجتمع الرقمي في

الجزائر وهذا يعزى إلى عدة أسباب منها الأمية العلمية والتكنولوجية، ضعف البنية التحتية للتكنولوجيا في الجزائر، غياب ثقافة مجتمع المعلومات، الفقر، البطالة...الخ.

3-واقع الابتكار التكنولوجي

أصدرت كلية إدارة الأعمال العالمية "INSEAD،"تقرير مؤشر الابتكار العالمي ،2011جاءت فيه الجزائر في المركز 14 عربيا و 125عالميا، واحتلت بذلك المرتبة الأخيرة في قائمة الدول التي شملها التقرير، في حين كانت الجزائر تحتل المرتبة 121في 2010وهذا يعني تراجعها بأربع مراتب مقارنة مع ترتيب السنة المنصرمة، وهي مؤشرات تعكس المستوى المتدني للابتكار وتدني أداء الجامعات الجزائرية وخاصة مجال البحث العلمي، وهذا الترتيب المتدني للجزائر يعزى أولاً إلى ضعف البحث العلمي الناجم عن ضعف معدل الإنفاق، فهو لايتعدى 0.2%من الناتج الوطني، و 96%من هذا الرقم المتواضع(0.2%من الناتج الوطني) توفره الحكومات وهو في شكل مشاريع بحث(PNR CNEPRU....الخ) وملتقيات ومؤتمرات علمية، في الوقت الذي تخصص أوروبا 2.4%من إنتاجها الوطني للبحث العلمي، ويوفر القطاع الخاص أكثر من نصفه. أما السبب الثاني فهو ضعف التعليم العالي في الجزائر وحسب التصنيف العالمي للجامعات لعام 2011فإن الجامعات الجزائرية تأتي في مؤخرة ترتيب الجامعات العربية، حيث احتلت جامعة الجزائر المرتبة الـ80عر بيا والرتبة الـ 6275عالميا، ممثلة في جامعة تلمسان، وأما السبب الثالث فهو هجرة الأدمغة التي بلغت في 2010حوالي 214ألف كادر بشري على رأسهم الأطباء، مما يسبب نزيف في الكوادر العلمية المؤهلة، وذلك راجع إلى غياب البيئة الحاضنة لهم. [1]

1 حاج قويدر قورين،محمد طيفور أمينة،مرجع سابق ص 9.

4-واقع خدمات الانترنت في الجزائر

دخلت خدمة الإنترنت أول مرة في الجزائر عام 1993عن طريق مركز البحث للمعلومات العلمية والتقنية، وهو مركز للأبحاث تابع للدّولة الجزائرية، في عام 1998صدر المرسوم الوزاري رقم 265لعام 1998ا لذي بموجبه أدى احتكار خدمة الإنترنت من الدولة وسمح للشركات الخاصة بتقديم هذه الخدمة، بيد أن هذا المرسوم اشترط على الذين يريدون هذه الخدمة لأغراض تجارية أن يكونوا جزائريو الجنسية، ويتم تقديم الطلبات مباشرة إلى وزير الاتصالات. وفي عام 1998ظهرت أولى شركات التزويد الخاصة وارتفعت أعداد الشركات التي تزود الزبائن إلى 18شركة بحلول شهر مارس عام 2000ورغم تحرير قطاع الاتصالات في الجزائر إلا أن الوضع الحالي بالنسبة لشبكة الإنترنت ما

يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار، وتشير الإحصائيات أن مجموع مستخدمي الإنترنت في الجزائر بلغ 1.9مليون شخص2005.ومن أبرز شركات التزويد بالأنترنت شركة أيباد Eepad لكن في ماي 2008بقرار من وزارة البريد وتكنولوجيات الاتصال والإعلام خفض سعر الاشتراك إلى النصف لدى أكبر شركات التزويد الانترنت التابعة للدولة الجزائرية وهي اتصالات الجزائر حيث عرف عدد المشتركين ارتفاعاً ملحوظاً.

وبخصوص عدد المشتركين في الانترنت، في مختلف الشبكات بلغ حوالي 4.700.000مع بداية شهر فيفري 2010بنسبة ولوج تقدّر بـ 12.50% في حين بلغ عدد المشتركين حوالي 5.055.000 سنة 2011 و يشير آخر تقرير صادر عن مكتب **"نات أنديكس "**الأمريكي في 2012إلى أن الجزائر احتلت المرتبة 176في مجال سرعة الانترنت، وراء بلدان تبدوا في الواقع أكثر فقرا منا، وهذا بناءً على متابعة يومية لكل شبكات الانترنت عبر العالم، وقد تمت متابعة السوق الجزائرية بين 4 جويلية و 5أوت 2012حيث أن سرعة الانترنت في الجزائر لم تتجاوز 0.69 ميغابايت في الثانية. وما يلاحظ منذ بداية استعمال الانترنت في الجزائر و حتى هذه السنة أن مواقع التواصل الاجتماعي والمحادثة هي المواقع الأكثر زيارة في الجزائر من قبل حوالي 75%من الشباب و نذكر منها(skype - msn –facebook -youtube- twitter.....الخ). [1]

[1] حاج قويدر قورين،محمد طيفور أمينة المرجع السابق ص12.

أما الطلبة و الإطارات فيقصدون الانترنت من أجل الاطلاع على بريدهم الالكتروني و البحث عن معطيات اقتصادية، ثقافية، مالية، سياسية، رياضية و اجتماعية. وكل هذه الفئة تشكل أقلية بالنسبة لهواة التواصل الاجتماعي والمحادثة. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة أيضا من الطلبة الجزائريين يقصدون مواقع الجامعات الأجنبية وخاصة الفرنسية منها للاستفادة من مذكرات نهاية الدراسة..

5-واقع خدمات التجارة الالكترونية الجزائر

لا تختلف التجارة الالكترونية في الجزائر عنها في العالم من حيث مقوماتها وخصائصها ، و إنما تختلف عنها من حيث درجة الانتشار و مستوى التطور،و قد بادرت بعض المؤسسات بتطوير شبكات الكترونية للدفع و السداد، و لكن عدم القدرة على التحكم فيها و تسييرها، جعل بعضها تتوقف عن تقديم خدماتها بسبب اعتماد هته المؤسسات على حلول و انظمه مستوردة غير متوافقة و خصائص السوق الجزائرية لكن وجود الطلب المتزايد على هذه الخدمات مثل الدفع و التسديد ببطاقات المعاملات المالية، شجع بعض المؤسسات على مواصلة تقدمها مثل: بطاقات الدفع المقدم لخدمات الهاتف و بطاقة السحب من الصرافات الآلية لمؤسسة البريد والمواصلات، والبطاقات البنكية للسحب ولكن هذه البطاقات المالية غير كافية للتعامل على المستوى الدولي لكنها فاتحة للانطلاق في التجارة الالكترونية في بلادنا.

أما من حيث علاقة المؤسسات الاقتصادية بشبكة الانترنت، فيوجد عدد محتشم منها على الشبكة، حيث بلغ عددها حوالي 6.000مؤسسة سنة 2000ليصل إلى حوالي 10.000مؤسسة سنة 2001ليبلغ مع بداية2004حوالي 18.000مؤسسة وإلى غاية 2011/2010ووصل عدد المؤسسات الجزائرية على شبكة الانترنت حوالي 30.000وهو ما يعادل 2.5%من عدد المؤسسات الجزائرية المسجلة في المركز الوطني للسجل التجاري .[1]

[1] حسين شنيني، **واقع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من الجزائر**،مصروالإمارات خلال الفترة : 2000-2010دراسة مقارنة، مجلة الباحث العدد09 . ، 2011 ،ص 69

و يوجد اغلبها في دليل المؤسسات الجزائرية على الانترنت ، حيث يتولى الدليل التعريف بها والوصول إليها،و بالإضافة إلى ضعف نسبة المؤسسات الجزائرية المرتبطة بشبكة الانترنت فإن أغلبها لا يتجاوز استعمال المستوى فقط يمتلك مواقع كاملة، و هذا بسبب ارتفاع تكلفة خدمة الموقع التي تقدر سنويا بحوالي 60مليون سنيتم كما أن المعاملات الالكترونية بالوثائق الالكترونية، و التوقيع الالكتروني، و عوائق تقنية أهمها غياب وسائل الدفع الالكتروني. وبالتالي فإن التجارة ات الاقتصادية الجزائرية بعيدة كل البعد عن التطورات العالمية.

كما أنه لا يمكن الحديث عن تجارة الكترونية فعلية دون وجود قطاع بنكي عصري و متطور، الأمر الذي يفرض على النظام المصرفي الجزائري ديناميكية أكبر في تقديم الخدمات خاصة خدمة التسويق الالكتروني، الذي يسمح بإقامة علاقات جواريه، و الوصول بسهولة إلى زبائن جدد، حيث تعاني المنظومة البنكية الجزائرية من تراكم مشاكل عديدة تقف حائلا أمام تطورها و عائقا في وجه هذا الاستثمار، لعل أهمها صعوبة الحصول على التمويل وضعف المعلومة الاقتصادية، إضافة لسيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، و مشكلة الحصول على العقار الصناعي، غياب اليد العاملة المؤهلة،و الحواجز الإدارية، و تأخر البنية التحتية عن مواكبة التحولات الراهنة ...الخ. و لا يمكن في الجزائر مثلا إنشاء موقع الكتروني و تسويق المعلومات مقابل عوائد مالية كون خدمة الدفع الالكترونية غير متوفرة، و كل ما هو موجود أن الزبون يدفع حقوق الخدمات عن طريق البنك، و هي طريقة معقدة و تستهلك الكثير من الوقت.. [1]

[1] حسين شنيني، مرجع سابق ص 69.

و قد قامت أغلب البنوك الجزائرية بإنشاء مواقع الكترونية و لكن المطلوب حقيقة هو اللجوء إلى حلول عملية وسريعة مثل التسديد المباشر عبر الانترنت و البطاقات البنكية للدفع و السحب التي تبنتها عدة بنوك كبنك الفلاحة و التنمية الريفية(BADR) و الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط(CNEP).

و قد قامت الجزائر بمشروع الشبكة المتخصصة للربط البنكي، و قد جاء هذا المشروع كثمرة اتفاق بين وزارة المالية ووزارة البريد و المواصلات، ليسمح بربط جميع البنوك ببعضها البعض، من أجل إنشاء وسائل دفع جديدة واستعمال النقود الالكترونية و جعل الاتصال بالبنوك يتم في زمن حقيقي. كما تقدمت وزارة البريد و الموصلات الجزائرية على نفس المنوال من أجل التحسين بمناقصة وطنية دولية في أوت 2001، و تخص تقديم حلول و معدات مالية تدعم السحب و الدفع محليا و خارجيا وتتشكل من:

- ✓ نظام الإدارة و التسيير تشمل معدات و برامج تخص السحب و الاطلاع على الرصيد المتبقي وإمكانية طلب دفتر الصكوك و القيام بالتحولات النقدية بين البنوك، و تتمثل أيضا استخدام البطاقات المالية و الدولية كبطاقة (visa carte).
- ✓ 20000 بطاقة بنكية مزودة بشريحة
- ✓ carte à puce.
- ✓ 500 محطة دفع آمنة، تنصب في واجهة وكالات البريد لتمكين الزبون من التسديد عن بعد عن طريق الانترنت أو عن طريق الهاتف النقالGSM
- ✓ 500 موزع آلي للأوراق النقدية تنصب في واجهة وكالات البريد، تربط مباشرة مع الشبكة المالية الداخلية (هي موجودة فعلا ولكن الكثير منها معطلة.)[1]

[1] حسين شنيني ،المرجع السابق ص 70.

6-واقع الحكومة الالكترونية في الجزائر :

هي أسلوب حديث لصياغة نُسُق الإجراءات الإدارية والتنظيمية والخدمية وحركة البيانات والمعلومات بالمؤسسات العامة للدولة، وتستلزم تغييرات في القوانين القائمة واستحداث قوانين جديدة وسياسات جديدة فإن الحكومة الالكترونية هي تطبيق تقنية المعلومات والاتصالات لتحقيق الكفاءة والشفافية وصحة المعلومات وتبادلات المعلومات داخل الحكومة، وبين الحكومة والمؤسسات الفرعية التابعة لها، وبين المواطنين والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية، وتعزيز قدرة المواطنين في الوصول للمعلومات واستخدامها منها .:

- دفع المخالفات المرورية والغرامات والفواتير البريدية والكهرباء.
- استخراج الوثائق الإدارية.
- ـاستخراج البطاقات وجوازات السفر ....الخ.
- تسهيل عمليات الدفع وتنفيذ المشتريات بالقطاع العام.
- توفير النماذج الالكترونية واستطلاع الرأي العام بشكل آلي.
- معلومات الوظائف الشاغرة.
- توفير البيانات الإحصائية.
- دعم تقنية المعلومات والاتصالات للأعمال التطوعية ومراكز الأمن والمحاكم.

وفي هذا المجال احتلت الجزائر المركز 13عربيا و 139عالميا من إجمالي 184دولة وفق المؤشر العالمي للأمم المتحدة لمدى جاهزية وسرعة الحكومة الإلكترونية لعام 2012ومدى استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات لخدمة المواطنين والتفاعل معهم وهذه مرتبة متأخرة جداً بالمقارنة مع دول أقل ماليا من الجزائر مثل تونس. ورغم أن الجزائر كانت قد أعلنت أن حكومتها الإلكترونية تكون جاهزة قبل 2013وهي تندرج ضمن مشروع أوسع هو الجزائر الإلكترونية التي تشهد رقمنة كل المصالح العمومية المختلفة من الصحة الإلكترونية إلى التعليم الإلكتروني. [1]

وصولا إلى البلدية الإلكترونية حسب ما أعلن عن ذلك بصالح وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ولكن الواقع الذي نعيشه يدل على عكس ذلك فالجزائر مازالت بعيدة عن تطبيق مشروع متكامل للحكومة الالكترونية، وهذا لا يخفي بعض الجهود التي بذلتها مثل جواز السفر البيومتري، رقمنة الوثائق المدنية مثل استخرج شهادات الميلاد، تسديد بعض الفواتير الكترونيا مثل مشروع موبيليس...الخ .

[1] سحقي نعيمة ،مرجع سابق ،ص 94.

لقد تم إطلاق مشروع الحكومة الالكترونية في الجزائر منذ أكثر من ثلاثة سنوات لكنه لم يتجسد بعد على أرض الواقع وذلك بسبب جملة من العقبات نذكر من بين أهمها مايلي[1]:

- ✓ -عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية طلبات العملاء على إيصال الهاتف الذي يعد أهم القنوات للتواصل عبر الانترنت.
- ✓ تأخير في استكمال البنية التحتية للاتصالات وتباينها من منطقة إلى أخرى، وتأسيسا عليه فأن الفارق كبير لسد الفجوة الرقمية و دول العالم المتقدم في هذا المجال لا سيما و ان الجزائر على مقربة من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ محدودية انتشار استخدامات الانترنت في الجزائر مقارنة بدول العالم ، وهذا نتيجة للأسباب السابقة الذكر.
- ✓ التعاملات المالية الالكترونية لا تزال في بدايتها، رغم مرور ثلاثة سنوات على مشروع السلطات الجزائرية
- ✓ تعميم التعاملات المالية الالكترونية على مستوى مختلف المؤسسات المالية والتجارية، إلا أن هذه التجربة لا تزال متعثرة، فعلى سبيل المثال إن فئات واسعة من المتعاملين الاقتصاديين وكذا المواطنين يتخوفون من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب أموالهم بسبب كثرة الأخطاء الناجمة عن جهاز السحب الالكتروني والتأخير الكبير في تحسين حساباته.

[1] شلالي عبد القادر، قاشي علال، **الحوكمة الالكترونية والمعوقات في الجزائر**، مداخلة ضمن أشغال اليومين الدراسين حول: مستقبل الحوكمة الالكترونية في الجزائر، جامعة البليدة ،02الجزائر، يوم 27فيفري ،2014ص .11

المطلب الثاني: معوقات تطبيق المعرفة الالكترونية في الجزائر

هناك العديد والعديد من المعوقات التي تحول دون تطبيق المعرفة الالكترونية في الجزائر ومنها[1]:

- ✓ غياب للعمليات والأنشطة التعليمية والإداريـة التي تستطيع التعامل بكفاءة وفاعلية مع نظم وأدوات تكنولوجيا المعلومات بشكل عام ومع تقنيات الاتصالات الرقمية وتقنيات الخدمة التعليمية الذاتيـة بشكل خاص.
- ✓ عدم الاهتمام تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة ونظم المعلومات وهندسة البرمجيات وبرامج الشبكات والتجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية والذكاء الاصطناعي.
- ✓ غياب قواعد بيانات خاصة بالمسافات التعليمية على اختلاف أنواعها وبالقائمين عليها أيضاً. فقواعد بيانات المعرفة مثلاً، تعد الأكثر أهمية بالنسبة للتعلم الإلكتروني. وتوجد هذه القواعد على مواقع البرمجيات حيث تعرض الشروحات المفهرسة والتوجيه للاستفسار عنها، مع الإرشادات والتعليمات التدريجية لأداء مهام معينة، وبذلك يتم عرض المعلومة بشكل فعال حيث يمكن للمستخدم اختيار كلمة رئيسية أو عبارة لبحث قاعدة البيانات، وبالمقابل يمكنه أن يختار كلمة من قائمة أبجدية.
- ✓ عدم وجود دعم على الشبكة (،Online support)وهو عبارة عن نموذج للتعلم الإلكتروني ، وهو يكون على شكل منتديات وغرف حوار ولوحات إعلانية على الشبكة، وبريد الكتروني أو دعم المراسلة في الوقت الحقيقي.

[1] حاج قويدر قورين،محمد طيفور أمينة ، مر جع سبق ذكره، ص .12-13.

- ✓ عدم وجود مواقع شبكية مبتكرة و متكاملة و متجددة على الدوام. فالمواقع الشبكية التعليمية تحتاج إلى لمسات خبراء في تكنولوجيا المعلومات والتسويق والإدارة بالإضافة إلى خدمات معلمين محترفين ومدربين من الطراز الخاص . وعليه، فإن الموقع الشبكي التعليمي هو حصيلة هذه المهارات مجتمعة، يضاف إليها مهارات وخبرات علماء النفس والاجتماع والتربية.
- ✓ الانتشار الواسع للأمية في الجزائر، حيث تعتبر من الدول التي تحوي نسبة أمية مرتفعة و بالتالي فإن هؤلاء لا يفقهون حتى معنى أن تمارس المعرفة الالكترونية و هذا عائق يحول دون انتشارها.

-انتشار من لا يحسنون استخدام الحاسوب حتى من فئات المثقفين و المتعلمين فالعديد من خرجي الجامعات حاصلين على شهادات عليا ولكن لا يحسنون استخدام تكنولوجيا الحواسيب.

✓ التكلفة المرتفعة للحصول على حاسوب شخصي فانتشار المعرفة الالكترونية يتطلب اكتساب حاسوب شخصي لتحقيق حرية و راحة في التعلم الالكتروني والاطلاع على المواقع دون قيد زمني أو مادي وهذا رغم انتشاها الواسع وتنوعها.

✓ ارتفاع تكلفة استخدام الانترنت حيث أن هناك غياب للمنافسة لأن في الجزائر تقريبا شركة واحدة تسيطر شبه كليا على الانترنت وهي شركة اتصالات الجزائر مما يحول دون انخفاض تكلفة الاتصال عن طريق الانترنت إضافة إلى الظروف المادية التي يعيشها الشباب من بطالة وفقر والتي تجعل الانترنت أخر اهتماماته...الخ.

✓ نقص اهتمام المؤسسات الاقتصادية في البلاد و عدم وعيهم بما يمكن للمعرفة الالكترونية من أن تفتح لهم من آفاق اقتصادية أوسع، فالعديد من المؤسسات الاقتصادية متصلة بالانترنت ولكن بمواقع الكترونية غير مفعّلة تحتوي على معلومات عامة عن المؤسسة غير مخصصة للمعاملات الالكترونية.

✓ تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث الوسائل و تقنيات الدفع الحديثة بالإضافة إلى التخوف من خوض غمار تجارة افتراضية قد تلحق خسائر فادحة يصعب على دولة مثل الجزائر تغطيتها.

- ✓ غياب قانون واضح وصريح يسير المعاملات الالكترونية.
- ✓ البيروقراطية والفساد الإداري والمالي.
- ✓ ضعف البنية التحتية: حيث أن الجزائر لا تمتلك بنية تحتية اليكترونية قوية[1].:

[1] حاج قويدر قورين،محمد طيفور أمينة ، مر جع سبق ذكره، ص .12-13.

- ✓ تواضع الثقافة المعلوماتية والتفاعل الالكتروني وضعف مجتمع المعلومات.
- ✓ ضعف مستوى الثقة بالحكومة ومعاملا تها.
- ✓ النقص في المهارات المتخصصة في مجال التقنية والاتصالات.
- ✓ غياب المعايير الخاصة بالاتصالات واستخدام المعلومات.
- ✓ غياب الرغبة السياسية.

المطلب الثالث: مشروع الحوكمة الالكترونية في الجزائر و أهم أهدافه

لقد تبنت الجزائر مشروع الحوكمة الالكترونية بعد ما لاحظت استفادة بعض الدول من هذا المشروع مثل مصر و سوريا الأردن وقد تم طرح هذا المشروع من خلال وزارة البريد و التكنولوجيات الاعلام والاتصال في برنامج الجزائرالالكترونية2013 – 2008

1 –أهداف مشروع الجزائر حكومة إلكترونية :

- ✓ إن الهدف الأساسي من مشروع الجزائر الالكترونية 2013و بالأخص مشروع الحوكمة الالكترونية هو:
- ✓ ضمان الفعلية في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين و أن تكون متاحة للجميع، بتبسيط وتسهيل المراحل الإدارية التي يسعى من خلالها إلى الحصول على وثائق أو معلومات.
- ✓ تنسيق بين مختلف الوزارات و الهيئات الرسمية.
- ✓ مكافحة البيروقراطية التي تشكل كبحاً لتنمية البلاد.
- ✓ تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين في مختلف مجالات حياة مجتمعنا و المساهمة كذلك في تجسيد على أرض الواقع مبادئ العدالة الاجتماعية و المساواة و كذا تحقيق السياسة الوطنية الجورية عن طريق تقريب الإدارة من المواطن.
- ✓ حماية مجتمعنا و بلادنا ضد آفة الجريمة المنظمة و بالأخص الجريمة المنظمة العبرة للحدود و كذا ظاهرة الإرهاب و التي تستعمل غالباً تزوير و تقليد وثائق الهوية و السفر كوسيلة لانتشارها.

2 –برنامج عمل تنفيذ مشروع الجزائر الحكومة الالكترونية 2013

يتأتى برنامج الحكومة الالكترونية ضمن المبادرات و المشاريع التنموية التي تتبنها حكومة الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف جوانب الحياة، و يتمثل برنامج عمل تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية في[1] :

- **برنامج تطوير التشريعات** و الذي يتضمن إعداد قانون ينظم المعاملات الحكومية الالكترونية و تطوير التشريعات القائمة.
- **برنامج تطوير البنية المالية** يعمل البرنامج على تطوير المؤسسات المالية لتصبح أكثر مرونة.

-مشروع التطوير الاداري و التنفيذي و الذي يشمل تطوير أساليب العمل في الجهات المقرر استخدامها للمعاملات الالكترونية.

- **برنامج التطور الفني** يرتكز هذا البرنامج على استخدام التكنولوجيا الرقمية في الجهات الحكومية لتطوير الطاقات و القدرات اللازمة لإنجاز المشروع، كذلك يهتم البرنامج بتحسين الكفاءة التشغيلية و التي تتضمن استخدام أحدث الأجهزة والمعدات و أنظمة قواعد البيانات وتحديث البنية الأساسية للاتصالات و المعلومات.
- **برنامج تنمية الكوادر البشرية** من خلال العمل على تطوير فكر القيادات الحكومية بما يتلاءم مع مفهوم الحكومة الالكترونية، و إعداد خطة مناسبة لتدريب فرق العمل التي يتم تكوينها من جميع الجهات الحكومية .
- **برنامج الإعلام و التوعية** يتم من خلال البرنامج إعداد خطة تعرف المجتمع بمزايا التحول الى المجتمع الرقمي و كيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الالكترونية.

[1] بلعربي عبد القادر و أخرون، مرجع سابق ، ص 8-9..

خلاصة الفصل الثاني

بالرغم من المحاولات التي تقوم بها الدولة فيما يخص تهيئة البنى التحتية و البرمجيات و بناء المواقع التجارية وتطور عدد مستخدمي الانترنت محاولتاً لنقل الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمية ذلك من خلال تطوير التجارة الالكترونية بها و كذلك عصرنة الجهاز المصرفي ببنوكها و كذلك تبنها لفكرة الحكومة الالكترونية غير أنه نجد هناك الكثير من الصعوبات التي تعرقل تحقيق هذا الهدف لذلك أصبح من الضروري تجاوزهذه المشاكل و استغلال كل الطاقات والموارد المتوفرة من أجل النهوض بالاقتصاد الرقمي بها حتى تتمكن من مواكبة التطورات الهائلة التي يشهدها عالم اليوم في حين الجزائر من تأخر شديد في هذا المجال على ضوء ما يعيشه العالم اليوم من تطورات خطيرة و الذي انعكس على اقتصاديات دول العالم خاصة تلك المصدرة للبترول، و باعتبار أن الجزائر من بين الدول التي ترتكز بالدرجة الأولى على المحروقات بنسبة 95% أصبح من الحتميات ولضروريات الاستثمار خارج هذا المجال من أجل إنعاش و تطوير الاقتصاد الوطني و على سبيل المثال مجال تكنولوجيا المعلومات الاتصال يعتبر مجالاً وسعاً لذلك من خلال جلب الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة التي يدخلونها معهم وغيرها من الأفكار التي تدخل بدخول الاقتصاد الرقمي للاقتصاد الوطني .

الفصل الثالث :الجانب التطبيقي

- ✓ **المبحث الأول: ماهية البنوك**

المطلب الاول: مفهوم النظام المصرفي.

- ✓ المطلب الثاني :نشأة وميلاد البنوك في الجزائر.
- ✓ المطلب الثالث: النظام المصرفي الجزائري والإصلاحات الأساسية.
- ✓ **المبحث الثاني: الخدمات البنكية الالكترونية في الجزائر.**
- ✓ المطلب الأول : واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر.
- ✓ المطلب الثاني : وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر.
- ✓ المطلب الثالث: البنوك الجزائرية واستعداداتها في ظل الصيرفة الالكترونية.
- ✓ **المبحثالثالث: خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفيةBADR**
- ✓ المطلب الأول: تقديم عام حول البنك BADR
- ✓ المطلب الثاني : تكنولوجيات وخدمات بنكBADRالالكترونية.
- ✓ المطلب الثالث: نظرة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة السواقي 857

تمهيـــــــــــــــد:

لقد أصبحت البنوك اليوم اهم المؤسسات الممولة للاقتصاد الوطني ومن دونها لا يتأتى تمويل مختلف المشاريع التنموية سؤال تلك التي تقوم بها الدولة ، أو التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون أو المعنيون .

وبسبب الأهمية التي اكتسبتها البنوك في الحياة التجارية والمالية اضطرت الدولة إلى تنظيم عملها ،فجعلت على رأس الجهاز المصرفي بنكا يسمى البنك المركزي وظيفته الإشراف على البنوك التجارية وضبط سيرورتها لكي تخدم الاقتصاد الوطني .

نتيجة للدور الذي يلعبه البنك المركزي في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والمالية والنقدية والصلاحيات القانونية التي يتمتع بها ، فالمشرع أعطى للبنك المركزي مجموعة من الأدوات القانونية التي بإمكانه استخدامها لتحقيق أهداف السياسة النقدية التي يضعها على اعتبار أنه هو من يضع هذه السياسة النقدية من خلال مجلس النقد والقرض الهيئة التابعة له .

ونظرا لأهمية هذا الموضوع قمنا بدراسته في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية البنوك**

المطلب الاول: مفهوم النظام المصرفي.

- ✓ المطلب الثاني : نشأة وميلاد البنوك في الجزائر.
- ✓ المطلب الثالث**:** النظام المصرفي الجزائري والإصلاحات الأساسية.
- ✓ **المبحث الثاني: الخدمات البنكية الالكترونية في الجزائر.**
- ✓ المطلب الأول : واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر.
- ✓ المطلب الثاني : وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر.
- ✓ المطلب الثالث: البنوك الجزائرية واستعداداتها في ظل الصيرفة الالكترونية.
- ✓ **المبحث الثالث: خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR**
- ✓ المطلب الأول: تقديم عام حول البنك BADR
- ✓ المطلب الثاني : تكنولوجيات وخدمات بنكBADRالالكترونية.
- ✓ المطلب الثالث: نظرة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة السواقي 857.

المبحث الأول : ماهية البنوك

يعتبر النظام المصرفي الصورة الرئيسية التي تبين لنا مدى تطور اقتصاد بلد ما فكلما كان هذا الأخير متطورا كان الاقتصاد متطورا، وكلما ازدهرت الاقتصاديات زاد اعتمادها على البنوك سواء كانت من أجل الاستثمار أو الإيداع.

المطلب الأول: مفهوم النظام المصرفي.

يعتبر النظام المصرفي على أنه مجموعة المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تعمل في ظلها المصارف ومن خلال هذا المطلب سنتطرق الى تعريف النظام المصرفي واهم خصائصه.

أولا: تعريف النظام المصرفي وخصائصه

سنحاول من خلال هذا المطلب تعريف النظام المصرفي وأهم خصائصه وتكمن أهمية النظام المصرفي باعتباره المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الدولة.

1 - تعربف النظام المصرفي: هناك عدة تعريفات للنظام المصرفي نذكر منها ما يلي:

- يعرف النظام المصرفي على أنه:" المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف في البلد"[1].

- ويعرف كذلك: "بأنه مجموعة المصارف العاملة في بلاد ما وهو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية؛ وخاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، وهو يشمل الجهاز المصرفي والمنشآت المالية المتخصصة السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي و الخزينة العامة"[2].

- كما يعرف أيضا: "هو وليد تاريخ معين، كما أنه خاص باقتصاد كل دولة، وإن التاريخ السياسي والاقتصادي للدولة وتقاليدها الإدارية والمالية المفروضة عليها خارجيا، تساهم في تكوين وبلورة المؤسسات المصرفية والنقدية والمالية بهاء ومع مرور الزمن نلاحظ أن النظام المصرفي يتغير ويتعقد أكثر فأكثر، ويتشعب حسب حاجيات ومراحل التنمية الاقتصادية لكل دولة"[3].

1-خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية – البنوك التجارية – السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجارية، الإسكندرية، 2003,. ص: 179.

2-زرياحن محمد، "النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة بوهران، وهران، 2011-2012، ص:06.

3-عصام عمر أحمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية – النظام المصرفي – نظرية التمويل الإسلامي – البنوك الإسلامية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013، ص ص:13- 14.

- ويعرف النظام المصرفي أيضا: "بأنه جزء من النظام المالي الذي يضم مختلف النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية، وخاصة تلك المتعلقة بمنح القروض، وهو يشمل الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية المتخصصة والسلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العمومية. أما الجهاز المصرفي فهو مجموعة البنوك العاملة في بلد ما".

- كما يعرف أيضا: "هو مجموعة البنوك العاملة في بلد ما على اختلاف أنواعها وتعدد أنشطتها، سواء كانت بنوك تجارية أو صناعية، أو زراعية، أو غيرها، والبنك الذي يشرف على النظام المصرفي ويراقب ويوجه نشاطه يسمى بالبنك المركزي أو بنك البنوك (1)

- ويعرف أيضا بأنه : " تلك المصارف أو البنوك التي تتعامل بالائتمان ويؤدي النظام المصرفي مهمته في الاقتصاد حيث يوفر الائتمان للمؤسسات والأفراد الذين يحتاجونه. ويتطور النظام المصرفي صار يؤدي عددا من الوظائف عن طريق مؤسسات خاصة تتولاه، وهي نوع من البنوك أو المصارف الخاصة بأنظمة مصرفية متخصصة. مثل التوظيف لرأس المال، وتنشيط الإنتاج وتشجيع الادخار , وتوفير غطاء للعملة أو النقد، وإدارة وتسويق عمليات التحويل الخارجي، وغيرها وهي من خصائص عمل المصرف المركزي" (2)

2-خصائص النظام المصرفي: يتميز النظام المصرفي بعدة خصائص نذكر منها: (3)

- ✓ تعد المصارف مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات الفائض، (من لديهم المال، ولا يستطيعون استثماره) و وحدات العجز (من يحتاج المال لاستخدامه، وليس لديه المال).
- ✓ تخضع المصارف في أعمالها لإشراف السلطات النقدية ورقابتها في البلد كالمصرف المركزي.
- ✓ تلتزم بالتشريعات المصرفية: مثل قانون المصرف المركزي، وقانون المصارف، وقانون الصرافة، وقانون مراقبة العملة الأجنبية، وغيرها من التشريعات المصرفية.
- ✓ تعتمد المصارف، خاصة التجارية والإسلامية، بصفة رئيسية في مصادر أموالها على الودائع، أكثر من اعتمادها على أموالها الخاصة.
- ✓ تستثمر البنوك جزء كبير من الودائع إما في الإقراض، وإما في أي وسيلة أخرى من وسائل الاستثمار المختلفة، وتحقق عائد من كونها وسيلة بين من يقدم المال، ومن يحتاج إليه.

1-لؤي عبد الرحمن، العمليات المصرفية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2015، ص: 11.

2-أحمد ناجي أحمد، أساسيات العمل المصرفي، دار الهداية للنشر، مصر، 2016، ص: 04.

3-هشامجبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، 2008، ص:13.

ثانيا: أهمية النظام المصرفي: للنظام المصرفي أهمية كبيرة تظهر من خلال ما يلي:[1].

- ✓ تجميع المدخرات المبعثرة عن طريق قبولها لأشكال الودائع كافة.
- ✓ تمويل الاستثمارات : تستخدم البنوك المدخرات المتجمعة لديها في عمليات التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع؛ فتقوم البنوك التجارية بتمويل الاستثمارات على شكل قروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل، وتقوم البنوك المتخصصة بمنح قروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات الثابتة كالمعدات.
- ✓ تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الاعتمادات المستندية اللازمة لعمليات التصدير والاستيراد.
- ✓ المساعدة على تنفيذ المؤسسات الكبيرة بإصدار الكفالات بالنيابة عن المقاولين من أجل تسهيل قيامهم بعملهم دون تجميد رأس مال لازم لضمان قيامهم بالتنفيذ.
- ✓ تسهيل إجراءات الحوالات وتسليمها للمواطنين، فتساهم في تقليل مخاطر نقل النقود.
- ✓ المشاركة في تقديم التمويل اللازم للمشاريع الضخمة عن طريق المشاركة في منح القروض المجمعة التي تحتاج إليها الشركات الصناعية، شركات النقل، السياحية والعقارية.
- ✓ حفظ أموال الأفراد، وتسهيل معاملاتهم دون الحاجة لحمل النقود، باستخدام الشيكات، بطاقات الائتمان، وغيرها من أدوات الدفع المستحدثة.
- ✓ تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد.

ثالثا: أهداف النظام المصرفي: يهدف النظام المصرفي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ومن بين هذه الأهداف ما يلي[2]:

- ✓ العمل على استقرار قيمة النقود حتى تكون واسطة تبادل موثوقة، ومقياس عادلا للمدفوعات المؤجلة ومستودعا ثابتا للقيمة.
- ✓ تعبئة المدخرات واستثمارها في التنمية الاقتصادية.
- ✓ الحد من ظاهرة البطالة والعمل على تحقيق التشغيل الكامل.
- ✓ العمل على تحقيق معدلات نمو مرتفعة.
- ✓ العمل على تحقيق مستوى من الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع.

1-عصام عمر أحمد مندور،مرجع سايق، ص ص:13-14.

2-وفاء فلاح وأاخرون، "دور الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر". مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي: تخصص بنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي 2017 - 2016 ص:04.

المطلب الثاني : نشأة وميلاد البنوك في الجزائر

بعد الاستقلال كان النظام البنكي تابع لفرنسا لهذا حاولت السلطة النقدية الجزائرية إصلاحه وتوجيهه كونه كان متكونا في أغلبه من بنوك أجنبية التي عمدت رفض تمويل الاقتصاد الوطني، وهنا نجد أن هذا النظام مر بفترتين:[1]

الفرع الأول: الفترة الممتدة من 1962إلى غاية 1970:غداة مرور الجزائر إلى الاستقلال كان لابد أن تتخذ عدة إجراءات لاسترجاع كامل حقوقها وسيادتها ومن أهم هذه الإجراءات :

1/**المرحلة الأولى: من(1962_1966)**حاولت السلطة النقدية الجزائرية تغيير بعض الملامح كونها اتبعت النظام الاشتراكي فقامت ب :

أولا: إنشاء البنك المركزي الجزائري(B.C.A):

تم إنشاؤه بموجب قانون 62- 144بتاريخ 13ديسمبر1962، وهو يشكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ورأس المال هو مللك للدولة، ويرأس البنك محافظ ومدير عام يتم تعيينهما بمرسوم من قبل رئيس الجمهورية وباقتراح من وزير المالية، والبنك لا يتعامل مع الأفراد ولا مع المنشآت بل مع البنوك والدولة المتمثلة في الخزينة العامة".

ب-إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (C.N.E.P) : أنشئ الصندوق بموجب القانون رقم -277 64بتاريخ 10أوت 1964وهو مؤسسة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، من أهم أنشطته جمع المدخرات الفردية وأموال الهيئات المحلية لأجل بناء السكن.

2**المرحلة الثانية: من (1966_1970) :**في هذه المرحلة قررت الحكومة الجزائرية تأميم جميع البنوك الأجنبية

-أ إنشاء البنك الوطني الجزائري(B.N.A): أنشئ البنك الوطني الجزائري بموجب الأمر -178 66الصادر بتاريخ 13جوان 1966برأسمال قدره عشرون مليون دينار جزائري ."

وقد جاء البنك الوطني الجزائري ليحل محل البنوك التالية[2] : القرض العقاري الجزائري التونسي، القرض الصناعي والتجاري ، بنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا ، بنك باريس

1خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص.182 .

2شاكر القزوني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2008ص156.

وهولندا ، مكتب معسكر للخصم ، وتتمثل وظائفه فيما يلي: [1]

- ✓ تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير والمتوسط ، منح قروض القطاع الزراعي الميسر ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي، إقراض المنشئات الصناعية، خصم الأوراق التجارية في الميدان السكني، المساهمة في رأسمال عدة بنوك أجنبية لدعم التجارة الخارجية.

ب-إنشاء القرض الشعبي الجزائري(C.P.A):

- ✓ أنشئ بتاريخ 29ديسمبر 1966بموجب القانون رقم 66-30المعدل بأمر 67- 75بتاريخ 11ماي 1967برأسمال قدره خمسة عشر مليون دينار جزائري."، و جاء ليحل محل البنوك الشعبية التالية القرض الشعبي الجزائري (وهران، قسنطينة، عنابة) ،الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي؛ أدمجت فيما بعد كل من مؤسسة القروض المارسيلية جوان 1968 ، المؤسسة الفرنسية للتسليف والبنك1972،البنك المختلط (الجزائر، مصر) 1968.

ج- البنك الخارجي الجزائري(B.E.A):" تأسس في أول أكتوبر 1967بموجب الأمر - 204 67وبهذا فهو ثالث وآخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي[1]."، وقد تم إنشاءه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية وهي: القرض الليوني؛ المؤسسة العامة؛ قرض الشامل؛ البنك الصناعي للجزائر والحوض المتوسط؛ بنك باركليز.

ويمارس هذا البنك كل مهام البنوك التجارية وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع الجارية، وفي جانب الإقراض يتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية فهو يقوم بمنح القروض للاستيراد كما يقوم بتامين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم."

الفرع الثاني: الفترة الممتدة من 1970 الى غاية 1985 وقد مرت هذه الفترة بمرحلتين[2]:

01/المرحلة الأولى: من (1970_1982)

تميزت هذه المرحلة بتطبيق إصلاحات مالية على الجهاز المصرفي فابتداء من سنة 1970قررت السلطات السياسية إسناد مهمة التسيير والتحكم في العمليات المالية للمؤسسات العمومية إلى البنوك مما استلزم إعادة تنظيم كل الهيئات البنكية للبلاد، أما في سنة 1978فقد ترك النظام المصرفي المجال للخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات المخططة للقطاع العمومي مع إلغاء القرض المصرفي المتوسط المدى فيه باستثناء بعض النشاطات مثل النقل والخدمات.

---

1 شاكر القزوني، **مرجع سابق** ،ص156.

2خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص.185

2-**المرحلة الثانية: مرحلة إعادة الهيكلة(1982_1985)** في هذه الفترة تم إنشاء بنكين اثنين هما[1]:

-أ بنك الفلاحة والتنمية الريفية(B.A.D.R):أنشئ بموجب المرسوم رقم 206- 82المؤرخ في 19مارس 1982برأسمال قدره مليار دينار جزائري وقد جاء لإعادة تعزيز نموذج النمو المتوازن للاقتصاد الجزائري، وتتمثل وظائفه الأساسية في تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي والصناعات الزراعية بالإضافة للحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشئات الخاصة المتواجدة في الريف إذ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك متخصص مهمته تمويل القطاع والعمل على تطوير الريف والإنتاج الغذائي. يتميز هذا البنك بأنه ودائع من جهة و من جهة أخرى هو بنك تنمية يمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل مع إعطاء امتيازات للمهن الفلاحية والريفية حيث يمنحها قروض بشروط أسهل كسعر فائدة وضمانات اخف مقارنة مع المهن الأخرى.

ب-بنك التنمية المحلية(B.D.L):تأسس هذا البنك بالمرسوم رقم 85-85المؤرخ في 30أفريل 1985وهو ثاني بنك تجاري إنبثق عن عملية إعادة هيكلة المنظومة المصرفية، كما ورث هذا البنك قسما من أسهم مملوكة للصندوق الشعبي الجزائري."

يقدم هذا البنك مجموعة من النشاطات المتمثلة في: جمع المدخرات الوطنية؛ منح الائتمان للقطاع العمومي والخاص؛ منح الائتمان للقطاع العمومي والخاص؛ القيام بعمليات الصرف والتجارة الخارجية؛ تمويل المؤسسات والشركات العامة ذات الطابع الاقتصادي تحت وصاية البلديات والولايات؛ انجاز مخططات الجماعات المحلية التي تنبثق عن المخطط الوطني للتنمية [2].

ويلاحظ انه قد تغير مع تأسيس هذين البنكين نوعا ما هيكل نظام تمويل وأدائه وكان إجراء تأسيس بنوك جديدة تتكفل بتمويل قطاعات معينة يهدف إلى ترسيخ تخصص البنوك وفي هذا الإطار تم إسناد لكل بنك مهام محددة يقوم بها فاسند للبنك الأول مهام تمويل القطاع الفلاحي وترقية الأنشطة المختلفة المتواجدة في الريف على الصعيد الوطني، أما الثاني فكانت مهمته تكمن في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية[3]"

1خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص.186

2بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03 ،2006 ، ص 39 ،متوفرة على الموقع *http://lefpedia.com/arab/d8/a3/d8/b7/d8/bn/d9/7/d9/8116858.htm*

3 بطاهر علي ،نفس المرجع.

ففي الوقت الحالي يتكون الجهاز المصرفي الجزائري من ثلاثة قطاعات أساسية وهي بنوك ومؤسسات مالية، ومكاتب التمثيل، و على رأس هذه القطاعات بنك الجزائر. حيث شهدت المنظومة المصرفية توسعا ملحوظا في الفترة الأخيرة، فإلى جانب البنوك العمومية الستة، وصل عدد البنوك المعتمدة إلى 20 بنكا، و09 مؤسسات مالية [1] وهي :

- ✓بنك الجزائر
- ✓ البنوك العمومية الستة وهي (الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط ،البنك الوطني الجزائري ،القرض الشعبي الجزائري ،البنك الخارجي الجزائري ،بنك الفلاحة و التنمية الريفية ،بنك التنمية المحلية)
- ✓ بنوك مشتركة و أجنبية وهي : بنك البركة الجزائري، سيتي بنك الجزائر (فرع بنك).

✓ المؤسسة العربية المصرفية (الجزائر) ، نتيكسيس الجزائر، سوسيتي جينرال (الجزائر)،المجمع الجزائري للبنوك ، البنك العربي الجزائر (فرع بنك) ، بي أن بي باريبا (الجزائر)، ترست بنك (الجزائر)،بنك الاسكان للتجارة و التمويل (الجزائر).بنك الخليج (الجزائر).فرنس بنك (الجزائر).

- ✓ آتش أس بي سي الجزائر (فرع بنك).
- ✓ الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف (SOFINANCE-SPA)
- ✓ شركة إعادة التمويل الرهني (SRH)
- ✓ الشركة العربية للتأجير (ALC) (SOCIÉTÉ DE CRÉDIT-BAIL)
- ✓ الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية(CNMA)
- ✓ مغرب تأجير الجزائر (MLA)
- ✓ المؤسسة الوطنية للايجار (SNL).
- ✓ إيجار الجزائر (ILA)
- ✓ ايجار الجزائر (EDI)
- ✓ صندوق الاستثمار الوطني
- ➢ مكاتب التمثيل و تتمثل في **:[1]:**
- ✓ البنك التجاري البريطاني العربي (BACB)
- ✓ اتحاد المصارف العربية والفرنسية (UBAF)

1- عنان رشيد و طوماش البشير ،دور الصيرفة الاسلامية في تفعيل النشاط المصرفي في الجزائر دراسة حالة بنك البركة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية قسم العلوم الاقتصادية ،الجامعة البليدة 02 لونيسي علي ،2020 ص 20-22 اطلع عليه بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz/04/19/2023.

- ✓ الاتتمان الصناعي والتجاري (CIC)
- ✓ بانكة سابدل (BANCO SABADELL)
- ✓ مونتي دي باشي سيينا (MONTE DEI PASCHI DI SIENA)
- ✓ بنك اسبانيا CAIXABANK

المطلب الثالث: النظام المصرفي الجزائري والإصلاحات الأساسية

إن الدراسة السابقة أظهرت خلل يتمثل أساسا في التعارض القائم بين اعتبارات تمويل التنمية وأولوياتها وبين اعتبارات البنك كمؤسسة تجارية يلزمها ما يلزم المؤسسة للعمل بفعالية من اجل ضمان تطورها وهذا الأمر الذي دفع السلطات العمومية للتفكير في إدخال إصلاحات عميقة على النظام المصرفي تهدف إلى إعطاء الأدوات الضرورية للبنوك من اجل العمل كمؤسسة تجارية، وكانت هذه الإصلاحات لا تتماشى مع هدف البنك لذلك أصبح من الضروري إصدار قوانين أخرى.

الفرع الأول: الإصلاح النقدي لعام 1986 "بموجب القانون رقم 86-12الصادر في 15أوت 1986المتعلق بنظام البنوك والقروض تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة المصرفية وقد كان هذا القانون يسير في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد الكلاسيكية للنشاط المصرفي فهو من الناحية العملية جاء ليوحد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل المؤسسات المالية مهما كانت طبيعتها القانونية"[1]

وعموما يمكننا التطرق إلى أهم النقاط التي يتناولها هذا القانون : استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية؛ وضع نظام مصرفي على مستويين وبموجب ذلك تم الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض وبين نشاطات البنوك التجارية؛ استعادت مؤسسات التمويل دورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض وأصبح بعد هذا القانون بإمكان البنوك استلام الودائع مهما كان شكلها ومدتها وأصبح أيضا بإمكانها أن تقوم بمنح القروض دون تحديد مدتها أو الأشكال التي تأخذ كما استعادت حق متابعة استخدام القرض ورده؛ -تقليل دور الخزينة في نظام التمويل.

1بطاهر علي، مرجع سابق، ص 194.

الفرع الثاني: قانون 1988وتكييف الإصلاح "صدر قانون استقلالية المؤسسات في تاريخ 12جانفي 1988وجاء هذا القانون متمما ومعدلا لقانون الإصلاح النقدي ،1986نظرا لما تطلبته التغييرات الاقتصادية من الاحتياجات في الميدان النقدي ويعتبر هذا القانون كنهاية لنظام التخطيط، ويعتبر البنك كمؤسسة تجارية وليس مصلحة عمومية وكذلك الارتباط والوصايا التي كانت تمارسها الوزارة على البنوك وذلك تمهيدا للدخول في اقتصاد السوق كما يسمح للبنك والمؤسسات المالية باللجوء إلى القروض متوسطة الأجل في السوق الداخلية والخارجية"[1]

كما منحت البنوك حرية اختيار متعامليها، أي تمتعها بالاستقلالية في اتخاذ قرارات منح القروض للمؤسسة العمومية والخاصة دون تمييز، وأكد هذا القانون من جهة أخرى على دور البنك المركزي في إعادة الخصم ومراعاة عمل الخطر في توزيع القروض وما ينجر عنه من مردود سواء كان ايجابيا أو سلبيا أو عكس ما كان عليه من قبل لما كانت الخزينة مسؤولة عن ضمانه سواء القرض الذي يعطي دون مقابل مهما أدى إلى تأزم النظام المصرفي.

الفرع الثالث: قانون النقد والقرض 1990

لقد كان قانون النقد والقرض نقطة تحول من خلال الإصلاحات التي جاء بها لتكون هي المنطلق لبناء الجهاز المصرفي بهيكله الحالي ومحددا لمهامه ودوره.

01مضمون قانون النقد والقرض: إن إصدار القانون رقم 90-10المتعلق بالقرض والنقد وضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية وينتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة وللبنوك وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة، كما تم فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها واسترجاعها إجباريا في كل سنة، وكذلك إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على خمسة عشر سنة، وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات [2]

1خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص.188.

2بلعزوز بن على، كتوش عاشور، **دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية**، ورقة بحثية في ملتقى دولي حول السياساتالاقتصادية في الجزائر(الواقع والأفاق)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان29-2004/10/30ص 8متوفر على الموقع: http://elbassair.net/centr/20de/20e/c3/a9/chargement/maktaba/d8/a6/b5/a9/20/20telemsan/39.pdf

2-أهداف قانون النقد والقرض: يهدف قانون النقد و القرض إلى تحقيق ما يلي[1] : وضع حد نهائي لتدخل الإداري في القطاع المصرفي ذلك لان هذا الأخير قد ولد تضخما جانحا وانحرافا غير مراقب؛ إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛ تدعيم امتياز الإصدار النقدي بصفة محضة لفائدة البنك المركزي تولي مجلس النقد والقرض لإدارة البنك المركزي؛ تولي مجلس النقد والقرض لتسيير مجلس إدارة البنك المركزي؛ منح مجلس النقد والقرض سلطة نقدية؛ ضمان تشجيع عوامل الإنتاج ذات القيمة والابتعاد عن المضاربة ، إقامة نظام بنكي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل؛ عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميداني القرض والنقد؛ حماية الودائع؛ تنظيم ميكانيزمات إنشاء النقود وتنظيم مهنة الصيارفة ، ترقية الاستثمار الأجنبي وتخفيض المديونية؛ إدخال منتوجات مالية جديدة.

3-مبادئ قانون النقد والقرض: لقد أتى قانون النقد والقرض بعدة أفكار جديدة تصب مجملها في منح النظام المصرفي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للاقتصاد وانعكاس لتوجهات النظام الاقتصادي الجديد المنتهج في الجزائر ومن أهم مبادئه ما يلي[2]:

أ- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية (هيئة التخطيط): تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية حتى تتخذ القرارات على الأساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءا على الوضع النقدي السائد وهذا عكس ما كانت عليه القرارات حين كانت هيئة التخطيط تتخذها على أساس كمي حقيقي.

ب-الفصل بين الدائرة النقدية والمالية: فصل القانون النقد والقرض بين الدائرة النقدية والمالية فلم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في لجوئها إلى البنك المركزي لتمويل العجز وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية: استغلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة؛ تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية؛ تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

1بعلي حسني مبارك، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة**، مذكرة ماجستير ،جامعة منتوري قسنطينة ،2012 ص 74 متوفر على الموقع: *http://bu.umc.edu.dz/theses/economie/abal36_48.pdf*،

2بوشرمة عبد الحميد، **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية**، مذكرة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ،2010 .ص 111

ج-الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان :كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية حيث همش دور الجهاز المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، فقد جاء قانون النقد والقرض ليضع حدا لذلك فأبعدت الخزينة من منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية

وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع [1]

د- إنشاء سلطة نقدية وحيدة : جاء قانون النقد والقرض ليلغى التعدد في مراكز السلطة النقدية، وقد وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية المتمثلة في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض على اعتبار انه في السابق كانت هيئات عمومية عديدة تحاول احتكار هذه السلطة، فوزارة المالية كانت تتحرك على اعتبار أنها السلطة النقدية، وكذلك الخزينة كانت تمارس ضغوط على البنك المركزي بما لديها من نفوذ لتمويل عجزها، والبنك المركزي كان يمثل السلطة النقدية لاحتكار امتياز إصدار النقود.

ه-وضع جهاز مصرفي على مستويين: لقد اعتمد قانون النقد والقرض مبدأ أوضح جهاز مصرفي على مستويين، وذلك من اجل التمييز بين مهام البنك المركزي كسلطة نقدية ومهام البنوك التجارية كموزعة للقرض وبموجب هذا القانون أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك، يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه التأثير في السياسات الافتراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي السائد باعتباره ملجأ أخيرا للافتراض، وبموجب ترأسه لهرم الجهاز المصرفي وتواجده فوق كل البنوك، وبإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط واتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية[2].

1دبوش عبد القادر، **انعكاسات إستراتيجية سياسة التحرير المصرفي على البنوك الجزائرية وإستراتيجية عمل البنوك لمواجهتها**، مذكرة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ،2009ص37

2بوشرمة عبد الحميد، نفس المرجع، ص111

الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض: باعتبار أن القانون هدف للاعتماد على الادخار والسوق المالي في التمويل عوض المديونية والتضخم، كما كان عليه الشأن في السابق، فقد تم إنشاء الهيئات والوسائل والإجراءات الضرورية لضمان حسن سير التنظيم النقدي والمصرفي[1] :

أ- **مجلس النقد والقرض :**يعتبر مجلس النقد والقرض من أهم الهيئات التي تم إنشاؤها في إطار قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والصلاحيات الواسعة التي منحت له، ويؤدي مجلس النقد والقرض دوريين أو وظيفتين وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد ويتشكل مجلس النقد والقرض من المحافظ، نواب المحافظ كأعضاء، بالإضافة إلى ثلاث موظفين ساميين يعينهم رئيس الحكومة، كما يمكن لمجلس النقد والقرض أن يشكل من بين أعضائه لجانا استشارية ويحق له استشارة أية هيئة أو أي شخص إذا رأى ذلك ضروريا.

وكلف مجلس النقد والقرض بالتسيير الإداري لبنك الجزائر يبت في شراء الأموال المنقولة وغير المنقولة وبيعها، يرخص بإجراء المصالحات والمعاملات، يحدد شروط توظيف الأموال الخاصة العائد لبنك الجزائر يحدد الشروط والشكل الذي يضع له البنك المركزي حساباته ويوقعها...الخ، وبصفة سلطة نقدية يمارسها ضمن إطار هذا القانون، فهو مخول بإصدار قوانين متعلقة بإصدار النقود، الخصم، قبول السندات تحت نظام الأمانة، و رهن السندات العامة والخاصة والعمليات لقاء معادن ثمينة وعملات أجنبية، فتح أو إغلاق غرف المقاصة بين البنوك ... الخ، وتبلغ مشاريع الأنظمة المعدة للإصدار عملا بأحكام المادة 44إلى الوزير المكلف بالمالية خلال يومين من موافقة المجلس، ويحق الوزير أن يطلب تعديلها ويبلغ إلى المحافظ كذلك خلال ثلاث أيام.

1بعلي حسني مبارك، مرجع سابق، ص75

ب-بنك الجزائر والهيئات المسيرة له: بموجب قانون النقد والقرض 90-10أصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر، وهو عبارة عن مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تعود ملكية رأسماله بالكامل للدولة، ويسير بنك الجزائر من طرف المحافظ ومجلس النقد والقرض، ويعتبر إنشاء النقد والقرض من الإصلاحات الواردة في قانون النقد والقرض 10، 90-حيث أصبح يؤدي هذا الأخير وظيفتين أساسيتين، وظيفة مجلس إدارة البنك ووظيفة السلطة النقدية بقيامه بتنظيم إصدار النقود كما يحدد شروط تنفيذ عمليات البنك مع البنوك والمؤسسات المالية، و حسب المادة 55من قانون النقد والقرض 90-10تتمثل مهمة بنك الجزائر في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة توزيع القرض، ويسهر على حسن إدارة التعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سوق الصرف."[1]

ج-هيئات الرقابة: إن التنظيم الجديد للنظام المصرفي الجزائري، والذي بموجبه فتح المجال أمام البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية والذي يعتمد على قواعد السوق يتطلب أن تكون للسلطة النقدية آليات وهيئات للرقابة لضمان الانسجام وانضباط السوق المصرفي ويحافظ على استقرار النظام المصرفي.

د- لجنة الرقابة المصرفية: لقد نصت المادة 143من قانون النقد والقرض على إنشاء هذه اللجنة وحدت أعضائها وصلاحياتها، فهي مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية، وتتكون اللجنة من محافظ البنك المركزي رئيسا، وقاضيان من المحكمة العليا وخبيرين يقترحهما وزير المالية وتقوم اللجنة بأعمالها الرقابية على أساس الوثائق المستندة، أو عن طريق الزيارات الميدانية إلى مقرات البنوك والمؤسسات المالية.

ه-مركزية المخاطر: في إطار الوضع الجديد المتسم بحرية المبادرة وقواعد السوق في العمل المصرفي ونظرا لحرية المنافسة بين البنوك تتزايد المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي وبخاصة المخاطر المرتبطة بالقروض، ويحاول البنك المركزي أن يجمع كل المعلومات التي تهدف إلى مساعدة النظام المصرفي على التقليل من هذه المخاطر وفي هذا أسس قانون النقد والقرض في مادته 160هيئة تقوم بتجميع هذه المعلومات، سميت مركز المخاطر تتكفل بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية.

1بعلي حسني مبارك، مرجع سابق، ص75

و-مركزية عوارض الدفع: رغم أن هناك مركزية للمخاطر على مستوى بنك الجزائر تعطي مسبقا معلومات خاصة ببعض أنواع القروض والزبائن، إلا أن ذلك لا يلغي بشكل كامل المخاطر المرتبطة بهذه القروض، ففي المحيط الاقتصادي والمالي الجديد، الذي يتميز بالتغيير وعدم الاستقرار.

تقوم البنوك والمؤسسات المالية بأنشطتها في منح القروض إلى الزبائن، وأثناء ذلك من المحتمل أن تحدث بعض المشاكل على المستوى استرجاع هذه القروض، لذلك فقد قام بنك الجزائر بموجب النظام رقم 02 - 92المؤرخ في 22مارس 1992بإنشاء مركزية لعوارض الدفع، وفرض على كل الوساطة المالية للانضمام إلى هذه المركزية وتقدم كل المعلومات الضرورية لها، وتقوم مركزية عوارض الدفع بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل دفع[1].

ن-جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد: أتى جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد ليدعم قواعد العمل بأهم أحدث وسائل الدفع وهي الشيك وقد تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام 92-03المؤرخ في 22مارس 1992وكذلك النظام رقم 08-01المؤرخ في 20 جانفي 2008والمتضمن الاحتياط ومحاربة إصدار الشيكات بدون رصيد، ويعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين ويجب على الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض دفع لعدم كفاية الرصيد أو لعدم وجوده أصلا أن يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن استغلالها و ، تبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين، ويجب عليهم في هذا المجال أن يطلعوا على سجل عوارض الدفع قبل تسليم أول دفتر للشيكات للزبون .

1بعلي حسني مبارك، مرجع سابق، ص75

5-تطور النظام المصرفي الجزائري بعد قانون النقد و القرض 90-10

يعتبر قانون النقد والقرض 90-10 من بين الإصلاحات الأساسية في النظام المصرفي الجزائري، إلا انه من خلال تطبيقه تبين فيه بعض الثغرات القانونية، ومن أجل القضاء على هذه الثغرات قامت السلطات الجزائرية بعملية تعديل لهذا القانون.

أولا :أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 90-10

تتمثل أهم تعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 90-10 فيما يلي:

1-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض عن طريق الأمر الرئاسي رقم 01-01 المؤرخ في2001/02/27 حيث مس هذا التعديل الجوانب الإدارية فقط في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة، حيث جاء هذا التعديل بما يلي[1]:

أ-يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته محافظ يساعده ثلاث نواب ومحافظ ومجلس الإدارة ومراقبان.

ب-عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه من ممارسة أي نشاط أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة.

ب- بموجب الأمر 01-01 تم تعديل مكونات مجلس النقد والقرض وذلك بفصله إلى هيئتين مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي، ومجلس النقد والقرض هو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر، إلا أن هذا التعديل لم يكن له أثر ولم يأت بتغيير كبير على نشاط بنك الجزائر.

1- نوال جمعون، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2006، ص:116.

2-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة2003

أصدرت السلطات الأمر 03-11. المتعلق بالنقد والقرض في: 2003/08/02، حيث لاحظت الضعف الذي لازال يميز أداء الجهاز المصرفي الوطني خاصة بعد فضائح البنوك الخاصة التي كشفت عن آليات الرقابة والتحكم من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية، إذ تم من خلال هذا الأمر إضافة عضوين في مجلس النقد والقرض من اجل تدعيم الرقابة، معينا من طرف رئيس الجمهورية، وتابعين لوزارة المالية، فمنح بذلك الأمر تدخل حكومي جدي في هياكل البنك المركزي من خلال[1]:

- ✓ تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة وصلاحيات مجلس النقد والقرض وتقوية استقلالية اللجنة المصرفية.
- ✓ تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي عن طريق تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية.
- ✓ ت-تهيئة الظروف من اجل حماية أفضل للبنوك وادخار الجمهور وهذا من خلال تقوية شروط منح الائتمان للبنوك وتعزيز وتوضيح سير مركزية المخاطر.

3-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة2004

القانون رقم 04-01 الصادر في تاريخ 2004/03/04، الخاص بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر، فقانون النقد والقرض 90-10 حدد الحد الأدنى لرأسمال البنك ب500 مليون دينار جزائري، و ب 10 مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، بينما حدد الأدنى لرأسمال البنوك في سنة 2004 ب 2.5 مليار دينار وبـــــ 3500 مليون دينار للمؤسسات المالية فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات النقدية في الجهاز المصرفي إن تدعيم البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية والمكلف الرئيسي بالمراقبة أمر ضروري ومهم إلا انه لم يجيد المبالغ في منحه صلاحيات قد تعيق الأداء الطبيعي للجهاز المصرفي عوضا عن تفعيله ذلك من خلال التعليمة التي أصدرها رئيس الحكومة المتعلقة بضرورة إيداع المؤسسات العمومية لأموالها لدى البنوك العمومية دون الخاصة، وذلك ما خلق مشكل عدم تحمل البنوك الخاصة وحدها مشكل ونقص الجهاز المصرفي الوطني رغم الأزمات المرتبطة بها[2].

1-الأمر 11/03، المؤرخ في: 2003/08/26، المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 52: الصادرة في 2003/03/27.

2-زكية محلوس، أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009، ص: -81.79.

4-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2008

قانون 2008/01/08 يتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار صكوك دون رصيد وينص على ما يلي:

أ-وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك دون رصيد بمشاركة كل الأعوان الاقتصاديين.

ب-التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد.

ت-طبقا للمادة 526 ، تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح الصكوك لزبائنها.

ث- قانون النقد والقرض08-04 في 2008/02/21 بشان الحد الأدنى لرأسمال البنوك المالية العامة في الجزائر.

5-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2009.

تتضمن كما يلي[1]:

أ-الأمر 09-01 المؤرخ في 2009/02/17، المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدنيين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد.

ب-الأمر 09-03 المؤرخ في 2009/05/26، المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

6-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة2010

يمكن تلخيص اهداف تعديل سنة 2010 في النقاط التالية[2]:

أ-تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات.

ب-الكشف المبكر عن نقاط الضعف وذلك عبر متابعة أفضل البنوك.

ت-مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير المرن لسعر الصرف.

1-علي بطاهر، مرجع سابق، ص:60 .

2-زكية محلوس، مرجع سابق ، ص: 84.

7-تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2011

قصد تطوير أكثر للإطار التنظيمي للاستقرار المالي، وفي تأقلم مع المعايير الجديدة لجنة بازل الدولية و اصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة من طرف مجلس النقد والقرض في ماي2011، يلزم البنوك معامل سيولة أدنى يجب احترامه، كما اصدر المجلس نظاما ثانيا، من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الاحترازية كما يساهم هذان الجهازان بدعم أدوات الإشراف والرقابة، في تعزيز أكثر لاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري كما يعملان على التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في إطار إدارته للسياسة النقدية[1]

ثانيا :نظام 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية.

عرف النظام المصرفي الجزائري قفزة نوعية تجسدت في صدور النظام رقم 02-18 الصادر بتاريخ4 نوفمبر 2018 يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، وقد جاء هذا النظام استجابة لمتطلبات المجتمع الجزائري الذي يرفض التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية القائمة على أساس التعامل بالفائدة، هذه الأخيرة التي يقصد بها الربا في الشريعة الإسلامية هي من التعاملات المحرمة في الإسلام .

من جهة اخرى، يعد النظام المصرفي عصب الاقتصاد و إن قوته و ضعف الاقتصاد الوطني، لذا كان من الضروري إعادة النظر في المنظومة القانونية الخاصة بالنقد والقرض وتدعيمها بالمعاملات المصرفية الإسلامية حتى تجذب أكبر عدد من المتعاملين وتشجع الأفراد على التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية بكل راحة وطمأنينة.

1-علي بطاهر، مرجع سابق، ص:61 .

جاء النظام رقم 18-02 بمجموعة من الأحكام تندرج في سياق اصلاح المنظومة المصرفية، إذ أن هذه الأحكام تحدد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة" التشاركية "التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد: كما حدد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، مغفلا في ذلك أحكام الرقابة الواجب تطبيقها على هذا النوع الجديد من المنتجات التي يختلف عن تلك التي تقدمها البنوك الكلاسيكية؛ لذا كان واجبا على بنك الجزائر ارفاق هذا النظام بنظام آخر يتضمن أحكام الرقابة الشرعية على المنتجات التشاركية وذلك من خلال وضع هيئات خاصة تقوم على الرقابة الشرعية التي تتطلبها الصيرفة الإسلامية[1].

ثالثا: نظام 20-02 المتعلق بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية.

شهد النظام المصرفي الجزائري تطورا سريعا فبعد النظام رقم 18-02 صدر بتاريخ: 15 مارس 2020النظام رقم: 20-02 المتعلق بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، و يهدف هذا النظام الى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر، و تعد في مفهوم هذا النظام، عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية، كل عملية بنكية لايترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد» ويجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة للأحكام المشار إليها في المواد 66 إلى 69 من الأمر 03-11 المؤرّخ في 26 غشت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض المعدّل والمتمّم[2].

1ناصر موسى، الرقابة الشرعية كآلية إجرائية للتحول من بنك ربوي إلى بنك إسلامي، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، جامعة قسنطينة، العدد10، 2019، ص:3.

2-النظام 20-02 المؤرخ في: 2020/03/15، المتعلق بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية ، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في 2020/03/24.

كما نص هذا النظام على أن العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. تخُص المُنتجات الآتية:

- المرابحة. المشاركة. المضاربة. الإجارة .السلم. الاستصناع. حسابات الودائع .الودائع في حسابات الاستثمار.[1]

1-النظام 20-02 المؤرخ في: 2020/03/15، المتعلق بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية ، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في 2020/03/24.

المبحث الثاني: الخدمات البنكية الالكترونية في الجزائر

إن الخدمات البنكية الالكترونية هي أخر ما تطورت إليه الخدمات البنكية و في هذا المبحث سنتعرف على مدى تطوير الخدمات في الجزائر انطلاقا من المساعي التي قامت بها في سبيل هذا.

المطلب الأول: واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر تعد الصيرفة الالكترونية من أهم مظاهر الانتقال إلى اقتصاد متطور يواكب التطورات الحالية لهذا فان البنوك الجزائرية و في محاولة منها لمواكبة التغيرات الحاصلة في الجهاز المصرفي العالمي بادرت لتقديم عدة خطوات في سبيل التطوير و العصرنة.

أولا : مؤسسةSATIM [1] **:**و هي مؤسسة مكونة من 8بنوك جزائرية (بنك الجزائر الوطني BNA القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك البركة ، بنك التنمية المحلية BDL، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA، بنك الجزائر الخارجي BEA، بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط – بنكCNEP) عام1995 أنشئت SATIMمن اجل آلية و رقمنة المعاملات البنكية و تعد عنصرا هاما ضمن الإصلاح و عصرنة القطاع البنكي في الجزائر ، و مهمتها تحقيق مشروع ربط بين كل المؤسسات البنكية عبر شبكة بين بنكية متخصصة ، هذا المشروع اعد في سنة 1996و انطلق بواسطة ABEF [2] (منظمة البنوك و المؤسسات المالية.)[3]

و تعمل ساتيم على إدخال وظيفة الدفع الالكتروني عمليا منذ سنة 2002.

المهام الأساسية لمؤسسة SATIMهي: [4]

01/العمل على تطوير استعمال أدوات الدفع الالكترونية

02/تنظيم و إدارة البنية التحتية التقنية و التنظيمية لضمان التوافقية الكاملة بين كل متعاملي الشبكة النقدية في الجزائر) شبكة الخدمات المصرفية الالكترونية.)

Société d'Automatisation des Transactions Interbancaire et de la Monétique. 1

***تم تحويلها لاحقا إلى مؤسسة تسيير واستشارات فلاحية**

Association des Banques et Etablissement Financiers 2

Pascal Belda, **Credits**, editione.Bizguides, Ireland, 2004,p109. 3

WWW.SATIM-DZ.COM 4

03/المشاركة في وضع القوانين بين البنكية لتسيير المنتجات البنكية لكونها قوة دفع.

04/مرافقة البنك في إصدار و تطوير المنتجات البنكية الالكترونية.

05/تخصيص الشيكات و بطاقات الدفع و السحب النقدي.

06/تنفيذ جميع الإجراءات التي تحكم سير عمل نظام الدفع بمختلف مكوناته بما فيها :

مراقبة التكنولوجيا أتمت الإجراءات سرعة المعاملات ، اقتصاديات التدفقات النقدية ....الخ

ثانيا: نظام التسوية الإجمالية الفوريةReal Time Gross Settlement System :

هو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي و يتم فيه سير التحويلات بصفة مستمرة و على الفور بدون تأجيل و على أساس إجمالي كما يعرف على انه " نظام مركزي الكتروني يعمل على أساس فوري إجمالي نهائي و مستمر لتنفيذ أوامر التحويل الدائنة، و يوفر نقطة تسوية لأنظمة التصفية العاملة في بلد ما من خلال الحسابات المركزية للمصارف."[1]

و قد حدد النظام رقم 05-04المؤرخ في 13أكتوبر 2005نظام التسوية الإجمالية للمبالغ الكبيرة و الدفع المستعجل و الذي يعني تنفيذ أوامر التحويل في وقت حقيقي دون فترة سماح و القاعدة العامة هي عملية بعملية و يتعلق الأمر بالتحويلات السريعة التي تكون اقل من هذا المبلغ بطلب من العميل.[2]

- أهداف نظام التسوية الإجمالية الفورية:

- ✓ تتماشى مع المعايير الدولية من حيث إجراءات المدفوعات.
- ✓ خفض و منع مخاطر التسوية .
- ✓ تعزيز إدارة السياسة النقدية.
- ✓ ضمان سرعة و امن التبادلات التجارية وفقا للمعايير العالمية.
- ✓ خفض آجال الدفع فيما بين البنوك .

1آيت زيان كمال، آيت زيان حورية، **الصيرفة الالكترونية في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس " نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية"خلال الفترة 4-2007/7/5في جامعة فيلادلفيا ، عمان.

2زقرير عادل ، **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري** ، رسالة ماجستير غيرمنشورة ، جامعة بسكرة، ،2009/2008ص 148.

- ✓ العمل على مركزية تسيير الخزينة.

و عمليات الخزينة التي ستنفذ من قبل البنوك المشاركة في النظام هي:

- ✓ التحويل العادي.
- ✓ التحويلات السلكية
- ✓ Retraits, appel de fondsالسحوبات و المبلغ الأدنى المحدد من قبل بنك الجزائر لكل عملية مدارة بنظامRTGS يجب أن تساوي: **100.000.000 دج** أو تفوق ذلك.

ثالثا : الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية AEBS

تعد الصيرفة على الخط احد أهم أوجه الصيرفة الالكترونية ، و من اجل تبني هذا النظام قامت الجزائر بإنشاء شركة مختصة في تقديم الخدمات البنكية عن بعد و هي شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية(aebs)

1-إنشاءAEBS

تعتبر مؤسسة الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية نتاج اتفاق شراكة بين المجموعة الفرنسية Diagram- Ediالرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الالكترونية و أمن تبادل البيانات المالية و ثلاث مؤسسات جزائرية هي MAGACT Multimediaو Soft Engineeringو مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني (، Cerist)لتنشأ على إثره شركة مختلطة سميت ب" الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية(Algeria E-Banking Services)AEBS.و الهدف من إقامة هذه المؤسسة هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر . [1]

أنشئت هذه الشركة في جانفي 2004و في البداية ركزت على عمليات تطوير و تدعيم البنوك و المؤسسات المالية موجهة جهودها نحو عصرنة الخدمات البنكية و أدوات الدفع.

هذه المؤسسة وظيفتها: [2]

1رحيم حسين ، هواري معراج ، ***الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية***، *مداخلة مقدمة ضمن ملتقى المنظومة* المصرفية الجزائريةو التحولات الاقتصادية واقع و تحديات، جامعة الشلف، 14-15ديسمبر2004.

2 JI, **Algeria e-banking services est née** , Le jeune Indépendant , quotidien national d'information. ‘

- ✓ إقامة بنية تحتية في نظم المعلومات .
- ✓ دعم و مرافقة البنوك في تنفيذ تقنية البنك عن بعد.
- ✓ تكوين الإداريين على البرمجياتprogiciel.

خدماتAEBS:

توجد الخدمات المقدمة من طرف الشركة على قسمين على نفس الدرجة من التطور التكنولوجي:

-الصنف الخاص بالبنكDIAGRAM E – BANKING :

- صنف التبادل الإلكتروني للبيانات EDIمتعدد الوجهات و الأقسامDIAGRAM . E- FILES.

و تضمن هذه الخدمات تزويد زبائنها بكل تطور تكنولوجي و وظيفي يعرفه القطاع و تقديم خدماتها يكون بصفة مستمرة طوال مدة الاستفادة منها كما يلي:

- ✓ التحليل الأولي: تقوم بعمليات تدقيق الحاجات و الموجودات و دراسة المحيط دراسة دقيقة لتقديم حلول تتناسب مع المؤسسة و مع محيطها .
- ✓ التركيب : و يتمثل في تقديم الخدمة و الإشراف على العمليات مع ما تشمله من خدمات مرفقة.
- ✓ المتابعة المستمرة : و تكون بتقديم خدمات الصيانة ، التكوين ، المساعدة ، المساعدة عن بعد ، لضما ن الإنتاجية المستمرة للعمليات .

3-أهدافAEBS:

تهدف أساسا إلى:

- ✓ الاقتراح على الزبائن (بنوك مؤسسات مالية) حلول معتمدة أساسا على الخدمات متعددة القنوات و فعالية عالية مع تأمين تام لمبادلات المعلومات
- ✓ تكييف الخدمات وفق حاجات كل زبون و وفق رغباته .
- ✓ تسمح لزبائنها باكتساب نظام معلومات ممتد على مجالات عديدة و هذا بما يتوافق مع مستلزمات كل واحد منهم. [1]

1ايت زيان كمال، ايت زيان حورية،مرجع سابق.

رابعا :المقاصة الالكترونية في الجزائر

عرفت المؤسسات البنكية و مكاتب بريد الجزائر و هيئات الخزينة العامة في 15مـاي 2006انطلاقـة صيغة نظام الدفع النقدي بواسطة المقاصة الآلية(Algérie Télécompensation Interbancaire)

و يعتمد هذا النظام على الإدخال الآلي للبيانات الرقمية و صور الشيكات على الماسح الضوئي.[1]

من الشروط المسبقة التي كانت يجب أن تتوفر لتشغيل نظام معلوماتي في الجهاز المصرفي الجزائري مـا يلي :[2]

- ✓ تعيين لجنة القيادة تعمل على إنشاء هيئة –شبكة –مستقبلية للمقاصة الالكترونية و تشرف على جميـع مشاريع العصرنة المهيكلة للقطاع المصرفي و المالي.
- ✓ أوكلت لجنة القيادة إلى بنك الجزائر و أنشئت لها فروع.
- ✓ تم إنشاء شركة مصرفية جديدة للخدمات تقوم بتسيير النظام.

و لإنجاح المشروع الجزائري تم القيام بالأعمال التالية:

1-إعادة صياغة النصوص التنظيمية و تكييفها مع خيارات التكنولوجيا و شكلت ما يعرف بالميثاق المصرفي و ترتب عنه إدخال تعديلات على القانون التجاري و الجزائي و قانون النقد و القرض.
2-تكييف الشركة الجزائرية للاتصالات ATالمنشأة من طرف إدارة البريد و المواصلات و التـي تكفلـت بالاحتياجات إلى الموارد التقنية الضرورية لتطوير الطلب على المستوى النوعي و الكمي.

1-تقييم المقاصة الالكترونية

1-1المزايا:

- ربح الوقت (حيث أن آجال التحصيل خمسة أيام.)
- سهولة الاتصال.
- ربح الأرصدة المجمدة بواسطة الآجال الطويلة مسبقا.

1**"comprendre la télécompensation"** , la revue BADR INFOS , n0 42 ,mai/juin 2006.

2نوال شيشة ، زنيتي فريدة، **المقاصة الالكترونية و تجارب الدول المغاربية فيها** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية ، المركز الجامعي خميس مليانة ، 27/26افريل2011.

2-1العيوب

- عدم التحكم في هذه الآلية لحد الآن.
- عدم تفعيل دور الشركة الضامنة للمخاطر لضمان النزاعات
- وجود مشاكل تقنية
- خطر شلل مذكرة المقاصة خاصة إن شلت على المستوى المركزي.
- دور الوكالات منحصر في تلقي المعلومات و تبقى عاجزة في حالة حدوث خلل مركزي.
- عدم وجود بنك معلومات بأتم معنى الكلمة تلجا إليه البنوك في رحلة بحثها عن المعلومات.
- نظام المقاصة الحالي فيه عدة نقائص و يحتاج إلى دراسة و مراجعة.[1]

1نوال شيشة ، زنيتي فريدة، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني : وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر

من أهم مظاهر التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي استعمال وسائل الدفع الالكتروني، و تبعا لحرص الجزائر على مواكبة الأحداث و التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي خاصة في مجال الصناعة المصرفية و سعيها نحو الصيرفة الالكترونية، شرعت في تقديم بعض وسائل الدفع. و في هذا المطلب سنتعرض إلى أهم وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر و سبل تطوير استعمالها، و كذا مشاكل اعتماد الدفع الالكتروني في الجزائر.

أولا : أدوات الدفع الالكتروني في الجزائر

1- بطاقات الصرف الآليCIB:

أنشئت هذه البطاقات بواسطة مؤسسة SATIMو بدأ العمل بها في سنة ،1997تستعمل هذه البطاقات خاصة للسحب من أجهزة الصرف الآلي و هي محددة المدة و المكان لأنها صالحة فقط في الجزائر. [1] ما يعاب على هذه البطاقة كونها بطاقة سحب فقط و ليست بطاقة دفع كما يشير إلى ذلك اسم النظام، هذا بالإضافة إلى ضعف التعامل بهذه البطاقة.

2البطاقات البنكية الدولية

يعد القرض الشعبي الجزائري CPAالبنك العمومي الوحيد في الجزائر الذي يصدر بطاقة VISAالدولية و هي بطاقة للسحب و الدفع تمنح للعملاء ذوي الحسابات بالعملة الصعبة صالحة على المستويين المحلي و الدولي ، لكن إصدار هذه البطاقة كان بعدد ضعيف جدا بلغ 6ملايين بطاقة سنة 2003 .و 7ملايين سنة 2004و هذا بالرغم من الانتشار الواسع لهذه البطاقة على المستوى العالمي.

و تمنح هذه البطاقات:من طرف بنك محلي لزبون جزائري للسماح له بتسوية معاملاته من مشتريات و خدمات تجارية من الخارج .أو لعملاء أجانب أو غير مقيمين بالوطن) رحلات تجارية أو سياحية(من أجل سحب مبالغ بالعملات الأجنبية و هذا وفق ما يسمح به القانون. [2]

1سليمان ناصر ، **النظام المصرفي الجزائري و تحديات العولمة** ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، العدد الاول ، جانفي ،2008 ص14- -15

2 MANSOURI Mansour , **systèmes et pratiques bancaires en Algerie**, edhouma , Alger , 2006 , p260

مما يؤخذ أيضا على هذه البطاقة في الجزائر رغم صفتها العالمية أنها لا تعد بطاقة ائتمان أي لا يمكن السحب بها بأكثر من الرصيد، و يبدو أن كل ذلك يعود أساسا إلى غياب ثقافة التعامل بالبطاقات البنكية في الجزائر ، و عدم وجود قبول عام لها بسبب محدودية أماكن التعامل بها مقابل التفضيل النقدي في ال أما من حيث استعمال هذه الأدوات في المصارف الجزائرية فتشير الإحصائيات إلى محدودية التعامل بالبطاقات البنكية التي يبقى استعمالها ضيق نتيجة غياب الثقافة البنكية لدى العملاء و محدودية عدد الموزعات الآلية التي قد تتعطل أحيانا و تتطلب تكاليف صيانة مرتفعة الأمر الذي يحول دون استعمالها و تفضيل الدفع التقليدي بدل الالكتروني. و الملاحظ في الفترة الأخيرة استحواذ بريد الجزائر على أكثر من 80 %من إجمالي البطاقات البنكية المصدرة.[1]

و حسب إحصائيات لشركة SATIM فقد تم توزيع 420 ألف بطاقة دفع الكترونية كلاسيكية و 52ألف بطاقة ذهبية "قولدن" منذ ، 2004و قد بلغت قيمة التعاملات عبر هذه البطاقات 7500عملية يوميا تتم عبر 2120نهائيا للدفع الالكتروني الموزعة على التجار و 640موزعا آليا للنقود متواجدا أمام وكالات 17مؤسسة مصرفية . و تتوقع SATIMتوزيع 850ألف بطاقة جديدة في نهاية 2009و رفع عدد الموزعات الآلية ب 720آلة جديدة و توزيع 4300نهائي للدفع الالكتروني لدى التجار للتعاملات اليومية للأفراد[2].

ثانيا : مشاكل وسائل الدفع الالكترونية –البطاقات البنكية[3]

1- مشاكل خاصة بالجزائر

- ✓ وجود أزمة ثقة بين العملاء و التجار و بين المؤسسات المالية التي تسير حساباتهم، و قد زاد من حدة هذه الأزمة الفضائح المالية التي عرفتها البنوك الجزائرية كبنك آل خليفة،
- ✓ عدم الثقة في النظام و المحاكم القضائية التي حال وقوع مشاكل ستأخذ وقتا طويلا للفصل في القضايا، و مرد انعدام الثقة يعود إلى طول الإجراءات القضائية التي تتخذ في القضايا المتعلقة بالشيكات بدون رصيد.

1مفتاح صالح و آخرون ، **الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية و تأهيل المصارف الجزائرية** ، مؤتمر جامعة العلوم التطبيقية ، 28/27نيسان ، 2009الأردن.

2 نوال ح **تعميم استعمالات بطاقات الدفع الالكترونية ابتداءا من جويلية**، جريدة المساء الجزائرية ، العدد الصادر بتاريخ2009/06/07

3عبد الرحيم وهيبة ، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية حالة الجزائر** ،مرجع سابق ، ص 127-128

- ✓ ارتفاع الاستعمالات المتكررة للشيكات بدون رصيد أو غير كافية الرصيد ساهم في رفع الثقة عن وسائل الدفع مما ساهم في تفضيل السيولة النقدية.
- ✓ مشكل الأمية يجعل الأشخاص لا يثقون سوى في السيولة النقدية و غير قادرين على استيعاب أو استعمال البطاقات البنكية،
- ✓ يحبذ المواطن الجزائري استخدام النقد لأنها أحسن وسيلة للتهرب من الضرائب و عدم القدرة على فرض رقابة، خاصة بالنسبة للتجار الذين ستجبرهم عملية البيع بالبطاقات على التصريح بالقيمة الفعلية لتعاملاتهم التجارية.

02- مشاكل عامة: [1]

السرقة والضياع :و لمواجهة هذا المشكل تم وضع في المتناول مركز خاص بهذه الحالات يتلقى الاتصالات لمدة 24سا24 /سا و 7أيام7 /أيام و هو مركز تابع لشركة SATIMو الذي بمجرد أن يتلقى اتصال بضياع أو سرقة بطاقة معينة يقوم بوضع البطاقة في حالة معارضة، لكن إن لم يتلق هذا المركز التأكيد الكتابي من طرف الحامل أو بنكه على ضياع أو سرقة البطاقة في مدة 15يوما فسيقوم برفع الحجز عن البطاقة، و تصبح المسؤولية على عاتق الحامل أو البنك. حيث يتخصص هذا المركز بحالات السرقة و الضياع للبطاقات، بينما مركزية و عوارض الدفع مكلفة بوسائل الدفع الأخرى كالشيكات و السندات لأمر.

- **الاستعمال الاحتيالي للبطاقة :**في حال اكتشاف استعمال مشبوه فيه لهذه البطاقة سيتم حجزها مؤقتا حتى يتم التأكد من عملية الغش، و في حال التأكد من براءة الحامل ستصدر بطاقة أخرى لصالحه.
- **العمليات التعسفية :**كل بطاقة أصبحت غير صالحة للاستعمال كانقضاء مدة صلاحيتها أو تجاوز العميل للمبلغ المصرح له من قبل البنك، و تم قبول الدفع بهذه البطاقة من طرف التاجر، يتم وقف عمل الأجهزة التابعة للبنوك و التي تكون موجودة لدى هذا التاجر، و يطلب من البنك المتعامل مع التاجر إلغاء العقد.
- **إشكالية الإثبات :**يتم إثبات العمليات المستخدمة للبطاقة من خلال التسجيلات التي تتم أوتوماتيكيا على الشريط الالكتروني، كما يتم استخدام كافة البيانات المسجلة حول كل عمليات السحب من أجهزة TPEو GABو DAB،وعادة هذه المشكلة لا تثار إلا حينما يطرح نزاع على القضاء

1عبد الرحيم وهيبة ، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية حالة الجزائر** ،مرجع سابق ، ص 127-128

ثالثا : جهود الجزائر لمكافحة الجريمة الالكترونية

في إطار تكثيف جهودها لمحاربة الجريمة الالكترونية قامت الجزائر بإصدار القانون 09-04و الذي يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال و مكافحتها و هذا في أوت 2009.و يتم وفقا للقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية وفي هذا القانون وضع ترتيبات تقنية لمراقبة الاتصالات الإلكترونية وتجميع وتسجيل محتواها في حينها والقيام بإجراءات التفتيش والحجز داخل منظومة معلوماتية. [1]

كما أنشئت هيئة وطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحته. تتولى هذه الهيئة المهام الآتية :[2]

أ -تنشيط وتنسيق عمليات الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحته
ب -مساعدة السلطات القضائية ومصالح الشرطة القضائية في التحريات التي تجريها بشأن الجرائم ذات الصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال بما في ذلك تجميع المعلومات وإنجاز الخبرات القضائية.
ج -تبادل المعلومات مع نظيراتها في الخارج قصد جمع كل المعطيات المفيدة في التعرف على مرتكبي الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال وتحديد مكان تواجدهم

03-البطاقة الائتمانية:

إن هدف اعتماد بطاقة بنكية في الجزائر هو توحيد التقنيات المكونة للجهاز ولذلك فان الطريقة المثلى للدفع هي تلك التي تتميز بالبساطة في الاستعمال ونموذج موحد لاستعمالها (خط+الدفع+ الالكتروني) ، ووسيلة دفع مؤمنة بالنسبة لحامل البطاقة، وبها جهاز مقاصة الكترونية يتميز بالسرعة فضلا عن تزويد موزعات و امعد ت ضرورية لمركز المعالجة بأجهزة طرفية، بالإضافة إلى تكوين لجنة من البنوك تمثل كل المشاركين لتحديد ووضع دليل للدفع الالكتروني وقواعد التعامل بين التجار والعاملين ومعالجة قضايا عدم التسديد والنزاعات المختلفة وبعد هذه التهيئة الواسعة ورسم الهدف المنشود تقوم شركة (SATIM)بالإشراف على العملية التقنية

وذلك بإدماج الهياكل الموجودة حاليا في الشبكة النقدية بين البنوك على ضمان المبادلات مع جهاز الموزع وجهاز المعلومات لمختلف البنوك، ويجب أن تشير هنا ضرورة أن يصحب هذه العملية أو البرنامج حملة إعلامية تحسيسية موسعة ومكثفة وتكوين مهني وتطبيقي حتى تساعد وتسهم في تحقيق المشروع. [3]

1**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية**، العدد 47الصادرة بتاريخ 16أوت ، 2009المادة 01

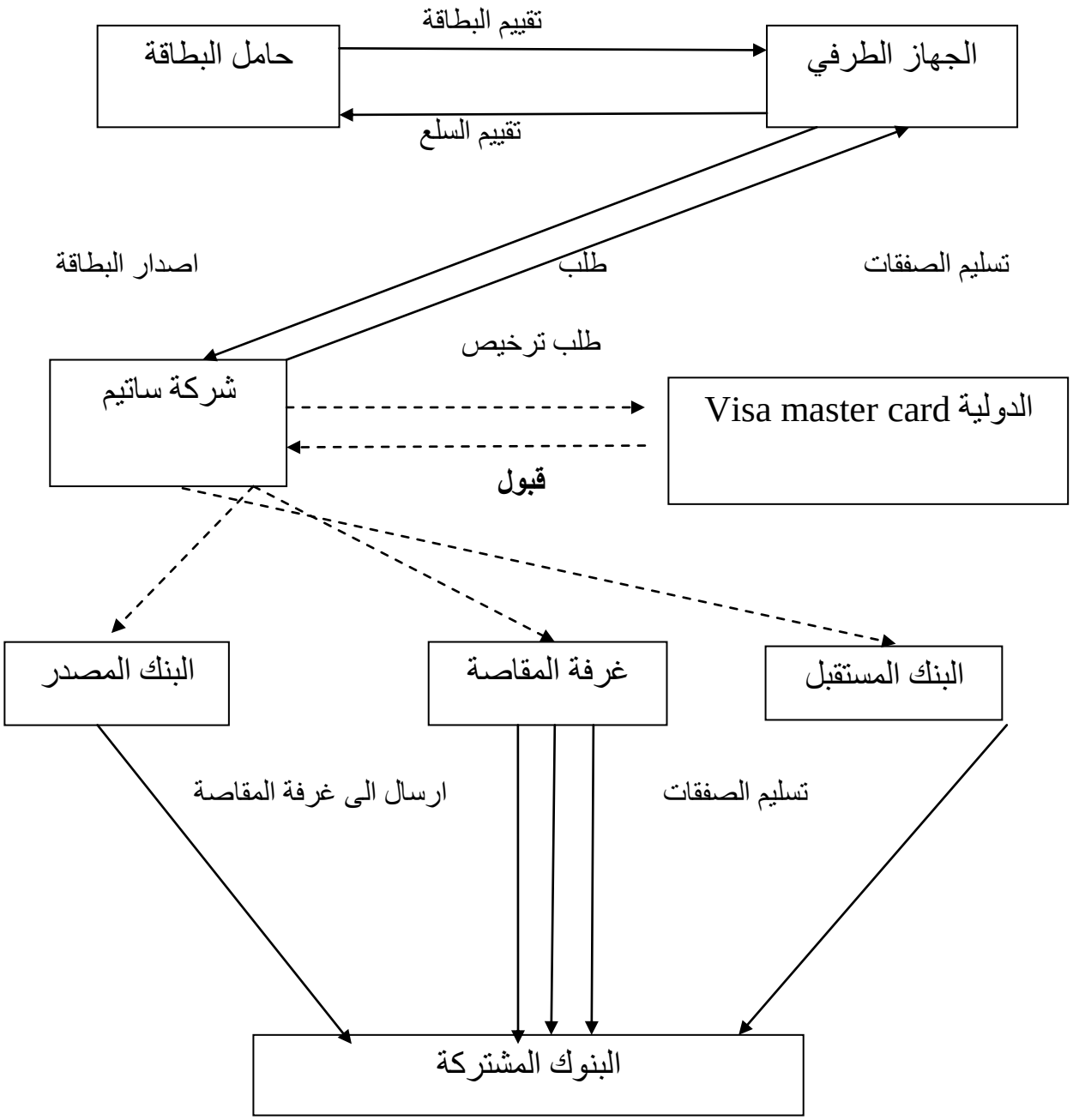
2**الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية**، ، المادة 14

3آيت زيان كمال، حورية آيت زيان، مرجع سابق ص 13.

"وكل ما سبق ذكره من إجراءات قد عملت الجزائر على تحقيقها ليس بصورة تامة وشاملة ولكن نستطيع القول على أنها تسير على خطوات منتظمة ومتباطئة من اجل تحقيقها بشكل تام وهذا العمل كان أثناء قيامها بالإصلاح البنكي من اجل فتح المجال لتطوير التجارة الالكترونية."

ويمكن تصور قيام عملية الدفع في الجزائر على الشكل الآتي:

الشكل رقم(03):عملية الدفع الالكتروني في الجزائر



المصدر :رشيد بوعافية، مرجع سابق، ص 175

ملاحظة :

يمثل الخط المتقطع المسار الغير مرئي من خلال شبكة الاتصالات من خلال الشكل نلاحظ أن شركة " ساتيم " وجميع المصاريف المنخرطة يتعين عليها أن تنظم إلى شبكات الدفع الدولية بإصدار بطاقة دفع " VISAأوMASTER CARD " "القابلة للاستعمال على المستوى الوطني والدولي لعمليتي السحب والدفع.

4-النقود الالكترونية:

"تعتبر فكرة النقود الالكترونية بعيدة عن النظام البنكي الجزائري، لكن في ظل التطورات التي شهدتها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر جعل إمكانية إنشاء هذه النقود ممكن، طبعا لا يتم ذالك إلا بتطوير شبكة الاتصالات ما بين البنوك وتطور إنشاء صناعة تقنية المعلومات وتطوير استعمال بطاقة الائتمان بمختلف أنواعها."ومن المرتقب أن تحصل المجموعة الجزائرية الخاصة "اش_بي _تكنولوجي" على التصديق القانوني من الهيئة الدولية المتخصصة في مجال بطاقات الائتمان " أوروما ستريزا" لإقامة أول مشروع من نوعه في المنطقة الإفريقية، حيث ستعتمد الجزائر كمنظمة نموذجية وتصدير هذه البطاقات المؤمنة في انتظار تسويقها محليا ،و من بين الزبائن الذين يرتقب أن يستفيد من خدمات المجموعة مؤسسات الهاتف النقال حيث أن معظم البطاقات الخاصة بالهاتف النقال يتم استيرادها من الخارج، فضلا عن استعمالها في بطاقة التعبئة لشبكة الانترنت والشرائح الخاصة ببطاقات الهاتف، بالإضافة إلى تزويد البنوك ببطاقات الائتمان والبطاقات الذكية

لذلك لا يمكن قيام صناعة النقود الالكترونية واستعمالها إلا بالشراكة مع كبريات المؤسسات العالمية المختصة في المجال وتشجيع الاستثمار في هذا الميدان."[1]

1بوعافية رشيد، مرجع سابق، ص 175-176.

المطلب الثالث: البنوك الجزائرية واستعداداتها في ظل الصيرفة الالكترونية

أصبح من بين الأمور الأساسية التي يجب على البنوك الجزائرية الأخذ بها هي استعداداتها للدخول في الصيرفة الالكترونية وذلك من اجل زيادة قدراتها التنافسية واثبات جدارتها في ظل انفتاح السوق المصرفية الجزائرية وزيادة حدة المنافسة من طرف البنوك الأجنبية الممتلكة للخبرة والتكنولوجيا البنكية.

الفرع الأول: مشروع تطوير نظام الصيرفة الالكترونية في الجزائر.يتمثل مشروع تطوير نظام الصيرفة الالكترونية فيما يلي: [1]

1حقيقة الصيرفة الالكترونية بالمؤسسات المالية المصرفية:

يعيش النظام المصرفي الجزائري مشاكل عديدة ومعقدة تظهر أثناء تقديمه لخدماته، بحيث تقف عائق أمام تطوره وحاجز في وجه الاستثمار نظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع في حلقة التنمية الاقتصادية، وتتعلق هذه المشاكل عادة بالكفاءة والسرعة حتى وإن تعلق الأمر بالعمل على المستوى المحلي، هذا في ظل غياب شبكات محلية تربط بين مختلف الهيئات المالية وتنسيق العمل بينهما، إن هذه الحالة تفرض إيجاد حلول جديدة من شانها تقديم خدمات أحسن وأسرع مثل استعمال النقود الالكترونية التي تسهل عمليات التسديد أو الدفع المباشر عبر الانترنت، إذ أصبحت الانترنت ملازمة لجميع الأنشطة التجارية الدولية بفضل الاتصال المباشر مع العملاء والشركاء، الشيء الذي يفرض على البنوك ديناميكية اكبر في مجال المنافسة، بالاعتماد على المعرفة بتكنولوجيات التسويق عبر الانترنت.من هذا وذاك بادرت بعض المؤسسات الجزائرية إلى تطوير شبكات للدفع والسداد منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني لكن عدم القدرة على التحكم فيها وتسييرها جعل بعضها تتوقف عن تقديم خدماتها بسبب اعتماد هذه المؤسسات على حلول أنظمة مستوردة غير متوافقة وخصائص السوق الجزائرية ، لكن وجود الطلب المتزايد على هذه الخدمة مثل التسديد والدفع ببطاقات المعاملات المالية شجع بعض المؤسسات على مواصلة تقديمها.

1ابن عياد محمد سمير، سماحي احمد، **التكنولوجيا الالكترونية البنكية ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية**، متوفر على: الموقع : *http://elbassair.net/Centre%20de%20t%C3%A9l%C3%A9chargement/maktaba/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84%20%D9%85%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B1/s%C3%A9minaire/bachar/7.PDF.*

2-المشاكل المتعلقة بتطبيق الصيرفة الالكترونية في الجزائر:

- ✓ النظام المصرفي الجزائري يعرف تأخر مهما فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة للمعلومات، وبالتالي فان الصيرفة الالكترونية تعتبر المولود الجديد للنظام البنكي لم يستعمل في الجزائر لأسباب مختلفة تتمثل فيما يلي:
- ✓ انعدام الثقة للزبائن اتجاه النظام الحديث للإعلام الآلي والاتصال.
- ✓ قلة الموارد المالية لاقتناء التجهيزات، وكذا استعمال مستخدمين وإطارات متخصصة في هذا الميدان.
- ✓ عدم الوعي الكافي للجزائريين بمنافع النظام المصرفي الالكتروني.
- ✓ هذا النظام حديث في العالم العصري يتطلب خبراء في ميدان الإعلام الآلي والاتصال وهذا الشيء تفتقر إليه بلادنا.
- ✓ نظام الأمن المعلوماتي غير فعال في بلادنا.

- ✓ E-Bankingهو بنك عصرنا، وفي الواقع فهو يقدم فوائد ومزايا هائلة للمستهلك وهذا بعرض عمليات مبسطة وبأقل تكلفة، ومع ذلك هذه الخدمة تطرح أيضا مشاكل جديدة للسلطات الوطنية من خلال التنظيم ومراقبة هذا النظام المالي، وكذا بالنسبة لصياغة وتطبيق سياسة الاقتصاد الكلي.

3- **حلول وسبل تطبيق الصيرفة الالكترونية في الجزائر:**من اجل تبني نظام مصرفي متطور في بلادنا أي بنك الكتروني فعال يجب: [1]

- ✓ العمل على تكوين إطارات متخصصة في ميدان تكنولوجيا نقل المعلومات.
- ✓ تحسيس المستهلك الجزائري بمميزات البنك الالكتروني، وهذا من خلال الإشهار أيام دراسية في هذا المجال...الخ.

1 بن عياد محمد سمير، سماحي احمد،مرجع سابق .

- ✓ العمل على تطوير وتدعيم النظام المصرفي الجزائري فيما يتعلق خصوصا بتحويل رؤوس الأموال الافتراضية وضد كل تجاوز محتمل لأنه في الواقع القطاع البنكي هو حساس خصوصا إذا تعلق الأمر بنقود الدولة أو التوفير.
- ✓ تحسين أنظمة الاتصال والتحويل.
- ✓ العمل على خلق شبكات الانترنت بين البنوك لتسهيل تسيير التحويل.
- ✓ العمل على تامين كل من الخدمات والتحويلات الالكترونية ضد كل من أعمال القرصنة .
- ✓ تحسين فعالية التجهيزات ضد أي عجز طارئ .(1)

1 بن عياد محمد سمير، سماحي احمد ،مرجع سابق

الفرع الثاني: البنوك الجزائرية أمام الصيرفة الالكترونية.

لا يمكن للبنوك الجزائرية القيام بدورها بوتيرة سريعة دون اللجوء للاستخدام المكثف للتكنولوجيات الحديثة وبالأحرى تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، فهناك عدة شروط حتى يدخل الاقتصاد عامة المؤسسات خاصة إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصالات وهي: [1]

01 بالنسبة لسلطات البلد:

إن الاستثمار في التربية والتكوين الذي يعطي قوة عاملة مؤهلة في مجالات عالم تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛ وتخفيف القيود على قطاع الاتصالات)مثل كوريا الجنوبية(عاملان هامان للاقتصاديات الوطنية والاقتصاد العالمي و ، يمكن أن تستفيد الجزائر من تقرير مكتب الاستشارة الأمريكي المتمركز بواشنطن، يركز التقرير على ما سماه المكتب الاستعداد الالكتروني، فيرى ضرورة توفير خمسة نقاط قوة في الاقتصاد في عالم تكنولوجيات الإعلام والاتصال وهي :

***الربط :** هل شبكات تكنولوجيات الإعلام قابلة وسهلة الاستخدام؟

***القيادة الالكترونية :** هل وضعت الحكومة الاستعداد الالكتروني كأولوية وطنية؟

***امن المعلومات :** هل يمكن للمستخدمين وضع ثقتهم في معالجة وتخزين المعلومات بالشبكة المعلوماتية؟

***رأس المال البشري :** هل حصلة القوة العاملة على التكوين المناسب لبناء وتدعيم الأعمال الالكترونية ومجتمع تكنولوجيات الإعلام؟

***مناخ الأعمال الالكترونية :** إلى أي مدى يسهل القيام بأعمال الكترونية بالبلد؟

بالنسبة للجزائر نرى ضرورة توفر الشرط الثاني المتمثل في القيادة الالكترونية كخطوة أولى مثلما فعلت سلطات سياسية في عدة بلدان صناعية ونامية.

1 تطار محمد منصف، مرجع سابق، ص.185-186.

02المسؤولية الدولية:

يتزايد الاهتمام عبر العالم بمعالجة مسألة الهوة بين الدول التي دخلت عالم تكنولوجيات الإعلام والدول التي لازالت متأخرة أي ما يسمى بالتمييز الرقمي، ولقد قدم الاقتصاد العالمي مؤخرا بعض الاقتراحات الهامة لمجموعة الثمانية(G8) بان عليها أن تبادر وان تقود مجهودا دوليا منظما لمساعدة الدول النامية في تصنيف الهوة بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات الأخرى المختلفة، كما يركز المشتري على ضرورة استقرار الاقتصاد الوطني للدول النامية وإيجاد موارد جديدة للتمويل، وكذا وضع سياسات حكومية تشجع المنافس في قطاع الاتصالات وهياكل الانترنت و لتجارة الالكترونية الشاملة.

03مسؤولية المشروعات:

يجب أن يكون دخول عالم التكنولوجيات الحديثة من أولويات كل مشروع اقتصادي بالجزائر وعلى البنوك بالجزائر أن تضع عرض خدمات الصيرفة الالكترونية ضمن استراتيجية متوسطة وطويلة المدى حتى تصبح قادرة على المنافسة في السنوات المقبلة التي ستشهد انضمام الجزائر إلى OMC وإبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي."(1)

1 ا تطار محمد منصف ،المرجع السابق

المبحث الثالث: خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أهم البنوك العمومية في الجزائر و التي تحاول الوصـول إلـى خدمات متطورة من خلال إدماج العديد من وسائل المعرفة في عمله و الاهتمـام بكـل التطـورات التكنولوجية الجديدة في مجال الخدمات المصرفية. و في هذا المبحث سيتم التعرف على بنك الفلاحـة و التنمية الريفية بكل أهدافه و مهامه ، و كذا سنتعرف إلى سلسلة التطورات التكنولوجية التي شهدها البنك و أخيرا سنتعرف على خدمة البنك على الخط التي يوفرها البنك لزبائنه.

المطلب الأول: تقديم عام حول البنك BADR

أولا : التعريف بالبنك

بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADRهو أحد بنوك القطاع العمومي في الجزائر إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الهادفة إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية المناطق الريفية تم إنشـاؤه بموجـب مرسوم رقم 106/82المؤرخ في 13مارس 1982تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الخارجي.
و بعد صدور قانون النقد و القرض في 1990/04/14الذي منح استقلالية اكبر للبنوك و الغي مـن خلالـه نظام التخصص. أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بهـا البنوك التجارية .ثم عاد البنك إلى التخصيص مع سنوات2000

يقدر رأس مال البنك ب 33مليار دينار جزائري و يتميز بكثافة بشرية عالية جدا تزيد عن 7500عامل مـن بينها إطارات و مهندسين و موظفين كما انه يشغل مكانة هامة داخل النظام البنكـي الجزائـري حيـث انـه صنف:[1]

01 كأول بنك في ترتيب البنوك الجزائرية.

02 ثاني بنك على المستوى المغاربي.

03المرتبة الرابعة عشر على المستوى العربي.

04 تاسع بنك إفريقي من ضمن 326بنك شملها التصنيف.

1محمد زيدان ، **أهمية العنصر البشري ضمن مكونات المزيج التسويقي الموسع في البنوك بالتطبيق على بنك الفلاحة و التنمية الريفية**، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد ، 15أكتوبر ،2008ص55.

05 و قد احتل المركز الثامن و الستين بعد الستمائة (668) في الترتيب العالمي من بين 4100بنك.وتجدر الإشارة إلى أن البنك كان أول من أطلق في سنة 1994بطاقات السحب في الساحة المالية الجزائرية. [1]

ويمكن تقسيم مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى خمسة مراحل أساسية هي :

المرحلة الأولى من(1982-1990):تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري ،حيث انطلق برأس مال قدره مليار دينار جزائري، و 140وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري(BNA) .

و خلال السنوات الأولى من نشأته سعى البنك إلى فرض وجوده ضمن المجال الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق الريفية وهذا طبقا لمبدأ تخصص البنوك حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988إلى شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 2.200.000.000دج مقسما إلى 2200سهم بقيمة 1.000.000دج للسهم الواحد.
المرحلة الثانية من(1991-1999):بعد صدور قانون النقد والقرض والذي منح استقلالية أكبر للبنوك ألغي نظام التخصص للبنوك وأصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه المختلفة المتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة ، كما وسع أفقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة والمصغرة، وعليه يمكننا تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأنه بنك تجاري يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل ، ويمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع القيام بمنح القروض سواء كانت متوسطة أو طويلة الأجل وهدفها تكوين رأس المال الثابت [2]

1-حفيظ صواليلي ، **جريدة الخبر** الصادرة في ،2011/09/21العدد. 6483
2ايمان دحدوح ،اندماج الاقتصاد الرقمي في البنوك الجزائرية ،جامعة العربي بن المهيدي ام البواقي ،كلية علوم التسيير تحضير ماستر 2013-2014، ص 153-154"

المرحلة الثالثة من (1999- 2005): خلال هذه المرحلة تم دخول البنك ميدان العالمية حيث أصبح بنكا شاملا يتدخل في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، و خاصة مجال الاستثمار المستعمل من طرف رجال الأعمال، حيث تم إنجاز مشاريع عدة أهمها في سنة2000

القيام بفحص دقيق لنقاط القوة و الضعف لأداء البنك، و كذا إنجاز مخطط التسوية للبنك لمطابقة القيم الدولية2001

قام البنك بالتطهير المالي و المحاسبي، و تخفيف الإجراءات الإدارية و التقنية المتعلقة بملفات القروض 2002تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج كزبون مقدم للخدمة 2002تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج كزبون مقدم للخدمة 2003.

إدخال نظامsyeat" "و هو نظام تغطية الأرصدة عن كريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المادي

للقيم، مما يسمح بتقليص فترات الصكوك و الأوراق المالية

2004تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقديةles guichets automatiques " des billets"المرتبطة ببطاقات الدفع التي تشرف عليه شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك " satim"خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة سكانية كبيرة[1].

1-ا محمد زيدان ،المر جع السابق

المرحلة الرابعة :(2006- 2013)

2006في مارس تم إدخال كل من المقاصة الالكترونيةchéqéue des télé " télécompensation"و في سبتمبر تم إدخال نظام جديد يعرف بـdes télé " virements"و ذلك من أجل تحقيق الأمان و الثقة و الشفافية في التعاملات من جهة، و محاربة الغش و الاختلاسات من جهة أخرى.

2013: •تحسين موضوع بنك جالس بخدمات مشخصة عبر جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني.

•**المرحلة الخامسة(2017-الى يومنا هذا):** كان تطبيق برنامجSybu" " يجعل الزبون للوكالات يجد بعض الصعوبات و العراقيل في التعرف على التغيرات في حسابه لدى الوكالة التابع لها أو عند سحب الأموال، و كان ملزما عليه التعامل مع الوكالة التابع لها فقط أو أخذ وقت لتسوية معاملته وأخذ تسريح للقيام بها إذا كان في منطقة أخرى، لكن قام بنك الفلاحة و التنمية الفلاحية في الفترة الأخيرة بجذب برنامج جديد يدعى"FRX CUBE" مفاده أن الزبون أصبح زبون لبنك الفلاحة و التنمية الريفية ككل و ليس زبون وكالة، و يمكنه تسوية عملياته من أي وكالة تابعة للبنك و أي منطقة[1]..

1-ا محمد زيدان ،المرجع السابق

ثانيا: مهام وأهداف البنك [1]

تم إنشاء البنك للرد على المتطلبات الاقتصادية و التي خلقتها الإرادة السياسية اللازمة لإعادة هيكلة النظام الزراعي.ضمان الاستقلال الاقتصادي للبلاد و رفع مستويات المعيشة لسكان الريف.

01-مهام BADR

أدى توسيع فروع BADRإلى توسيع وظائفه و مهامه و يمكن تلخيص هذه المهام فيما يلي:

- ✓ معالجة كل عمليات الائتمان.النقد الأجنبي و الخزينة.
- ✓ فتح حسابات بنكية لكل شخص قام بالطلب.
- ✓ استلام الودائع.
- ✓ المشاركة في جمع الادخار.
- ✓ المساهمة في التنمية الزراعية.
- ✓ ضمان و تشجيع الزراعة و تصنيع المواد الغذائية، الزراعية، الصناعية و الحرفية.
- ✓ المراقبة بالتعاون مع السلطات التنظيمية للحركات المالية للمؤسسات.

1 ايمان دحدوح مرجع سابق ص 156-157

2-أهداف BADR

- ✓ الزيادة في الموارد بأقل التكاليف و اكبر ربحية بواسطة القروض الإنتاجية و المتنوعة في إطار احترام القواعد.
- ✓ الإدارة الصارمة لخزينة البنك سواء بالدينار أو العملات الأجنبية.
- ✓ ضمان تحقيق تنمية متناسقة للبنك في مجالات النشاط التي يلبيها.
- ✓ - توسيع و إعادة تطوير شبكته.
- ✓ رضا العملاء و هذا من خلال توفير المنتجات و الخدمات التي تلبي احتياجاتهم.
- ✓ - تكييف إدارة ديناميكية.
- ✓ - التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق و إدراج منتجات جديدة.

ثالثا : منتجات و خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يقدم البنك عدة خدمات و منتجات تقليدية و حديثة و هذا لتحقيق رضا الزبائن بكل مستوياتهم و باختلاف حاجاتهم و رغباتهم.(1)

1-ا محمد زيدان ،المرجع السابق

01 **منتجات بنك الفلاحة و التنمية الريفية** تتمثل أهم هذه المنتجات في

- ✓ **الحساب الجاري :**يكون مفتوحا للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يمارسون نشاطا تجاريا (تجار، صناعيون ، مؤسسات تجارية ، فلاحون ،...الخ). هذا المنتج المصرفي بدون فائدة.
- ✓ **حساب الصكوك (الشيكات):** تكون حسابات مفتوحة لجميع الأفراد أو الجماعات التي لا تمارس أي نشاط تجاري (جمعيات، إدارة، ....الخ) و ذوي الأجور الراغبين في الاستعانة بالشيكات لتصفية الحسابات.
- ✓ **دفتر التوفير Livret épargne BADR :**و هو عبارة عن منتج مصرفي يمكن الراغبين من ادخار أموالهم الفائضة عن حاجاتهم على أساس فوائد محددة من طرف البنك أو بدون فوائد حسب رغبات المدخرين ، و باستطاعة هؤلاء المدخرين الحاملين لدفتر التوفير القيام بعمليات دفع و سحب الأموال في جميع الوكالات التابعة للبنك و بذلك فإن هذا المنتج يجنب أصحاب دفاتر التوفير مشاكل نقل الأموال من مكان لآخر.
- ✓ **دفتر توفير الشباب Livret épargne Junior :**مخصص لمساعدة أبناء المدخرين للتمدرس و التدريب على الادخار في بداية حياتهم الادخارية. هذا الدفتر يفتح للشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 19سنة من طرف ممثليهم الشرعيين حيث حدد الدفع الأولي ب 500دينار، كما يمكن أن يكون الدفع في صورة نقدية أو عن طريق تحويلات تلقائية أو أوتوماتيكية منتظمة. كما يستفيد الشاب صاحب الدفتر عند بلوغه الأهلية القانونية ذو الأقدمية التي تزيد عن 5سنوات الاستفادة من قروض مصرفية تصل إلى مليونين دينار جزائري.(1)

1- ا محمد زيدان ،المرجع السابق

- ✓ **بطاقة بدر Carte BADR :** هذه البطاقة موجهة لزبائن بنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث تمكن من القيام بعمليات الدفع و السحب للأوراق النقدية عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية DABكما تمكن أصحابها أيضا من القيام بعمليات السحب من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى.
- ✓ **سندات الصندوق Les bons de caisse :** عبارة عن تفويض لأجل و بعائد موجه للأشخاص الطبيعيين و المعنويين.
- ✓ **الإيداعات لأجل Les dépôts à termes :** و هي وسيلة تسهل على الأشخاص الطبيعيين و المعنويين إيداع الأموال الفائضة عن حاجاتهم إلى آجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك.
- ✓ **حساب بالعملة الصعبة Les comptes devises :** منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل لحظة مقابل عائدا محددا حسب شروط البنك.

كما توجد عدة منتجات أخرى لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية كالدفتر المخصص للسكن إضافة إلى الاعتمادات و القروض التي يمنحها البنك لزبائنه التي تكون وفق دراسات و شروط مسبقة.

2- **-خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية:** تظهر أهم هذه الخدمات في

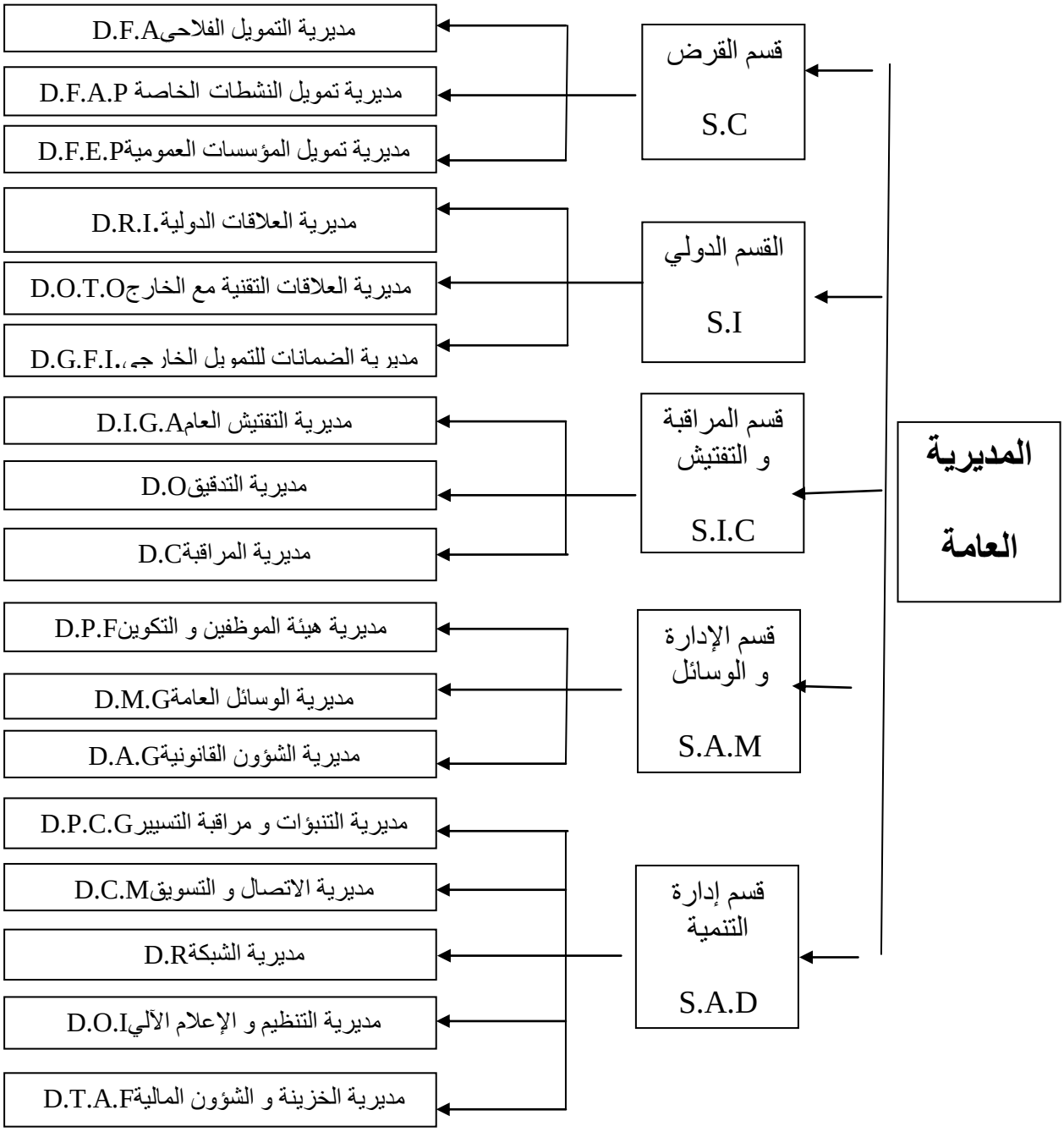
- ✓ فتح مختلف الحسابات للزبائن و تخليص الصكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين. التحويلات المصرفية
- ✓ الخدمات المتعلقة بالدفع و التحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية.
- ✓ خدمة كراء الخزائن الحديدية.
- ✓ خدمات البنك للمعاينة BADR consulteالتي تمكن الزبائن من معاينة و مراجعة التحويلات التي طرأت على أرصدتهم عبر استعمال الأرقام الشخصية السرية لهم المعطاة من طرف البنك من خلال استعمال أجهزة الإعلام الآلي المتاحة
- ✓ خدمات الفحص السلكي télétraitementالتي تسمح بخدمة أحسن لزبائن البنك باستعمال شبكة الفحص السلكي في تنفيذ العمليات التحويلية المصرفية في الوقت الحقيقي.[1]

و يعتمد بنك BADRفي توزيع خدماته المصرفية على التوزيع المباشر من خلال شبكة من الوكالات منتشرة عبر كامل التراب الوطني و التي تتعدى 300وكالة بهدف الوصول على اكبر عدد من الزبائن أيضا وضع البنك تحت تصرف زبائنه نظام توزيع الكتروني و ذلك عن طريق الموزعات الآلية للأوراق النقدية DABأو عن طريق الشبابيك الآلية للأوراق النقدية GABكما يوفر أيضا خدمات مصرفية عبر الهاتف لكنها محدودة.

1-ا محمد زيدان ،المرجع السابق

رابعا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

إن بنك الفلاحة و التنمية الريفية قد أخذ بمبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه صلاحيات واسعة، و يظهر الهيكل التنظيمي له كما يبينه الشكل التالي:



الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

المصدر: مكتب التوثيق من الوكالة

المطلب الثاني : تكنولوجيات وخدمات بنكBADRالالكترونية

شهد بنك الفلاحة و التنمية الريفية عدة تحولات تهدف إلى عصرنته و تطويره و جعله يواكب التطورات البنكية العالمية حيث انه في ظل الانتقال إلى اقتصاد المعرفة يجب على البنك القيام بالمزيد من الإصلاحات و التغييرات.

1- **تكنولوجيات بنكBADR :** كانت أول اهتمامات البنك هي إدخال تكنولوجيات الإعلام الآلي و التكنولوجيات الجديدة باعتبارها الخطوة الأولى في تعزيز البنية التحتية: [1]

1991:تطبيق نظام Swiftلتطبيق عمليات التجارة الخارجية.

1992وضع برمجيات Logiciel Sybuمع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق، تسيير المودعات، الفحص عن بعد لحساب الزبائن)

- إدخال الأعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية حيث أصبحت عمليات فتح القروض الوثائقية لاتفوق 24ساعة على الأكثر.

-إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات.

1993إنماء عمليات إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.

1994تشغيل بطاقات التسديد و السحب في بعض الوكالات الرئيسية.

1996إدخال عمليات الفحص السلكي (،Télétraitement)فحص و إنجاز العمليات البنكية عن بعد و في الوقت الحقيقي (Télétransmission).[1]

1

[1] 1بن وسعد زينة ، مباركي سمرة ، **المعرفة في البنوك الجزائرية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي " المعرفة : الركيزة الجديدة و التحدي التنافسي للمؤسسات و الاقتصاديات " جامعة بسكرة ، 12/13-11-2005.

2000-2002وضع برنامج خماسي فعلي يرتكز خاصة على عصرنة البنك و تحسين الخدمات و كذلك إحداث تطهير في ميدان المحاسبة و الميدان المالي و الذي نتجت عنه الإنجازات التالية:
2000:القيام بفحص دقيق لنقاط القوة و الضعف للبنك و إنجاز مخطط تسوية المؤسسة لمطابقة القيم الدولية. 2001التطهير الحسابي و المالي و إعادة النظر و تقليل الوقت و تحقيق الإجراءات الإدارية و التقنية المتعلقة بملفات القروض

.تحقيق مشروع البنك الجالس(Banque Assise)مع الخدمات المشخصة.

إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية و تعميم شبكة(Mega-Pac)عبر الوكالات و المنشآت المركزية و كذا إنشاء تطبيق نظام يختص بالية الدفع في مجال التعامل و الاقتراض.
2002:تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج SYBUكزبون للخدمة.
-تعميم البنك الجالس مع الخدمات المشخصة على جميع الوكالات الرئيسية.

2003:إدخال نظام syratو هو نظام تغطيه الأرصدة عن طريق الفحص السلكي دون اللجوء إلى النقل المادي للقيم

تأسيس نادي الصحافة بمبادرة مديرية الاتصال تشجيعا لمبدأ التداول الحر للمعلومات البنكية و كذا تعريف الزبائن بمختلف خدمات البنك.

-إدخال نظام معلوماتي جديد معد من طرف AXYSللخدمات يسهل عملية التركيب، الصيانة عن بعد و حتى فيما يخص الجانب القانوني و التشريعي مما يسهل تسيير الموارد البشرية.

-إدخال طرق العمل بالنقود الآلية[1]

1-بن وسعد زينة ،المرجع السابق

2004التحضير لإدخال برنامج الحكومة الالكترونية E-gouvernementفي مختلف وكالات البنك.
2005:شهر سبتمبر من هذه السنة عرفت أول تجربة ناجحة لعملية سحب تتم من خلال شباك آلي لـلأوراق النقدية وسط حضور جماهيري و إعلامي غفير (وكالة الشراقة) كما استمرت العملية طوال الأشهر الأولـى لسنة 2006من اجل تعميم استعمالها في مختلف الوكالات عبر الوطن
2011:شروع البنك في اعتماد أنظمة البنك الالكتروني التي تسمح للزبائن بالاطلاع مباشرة على حساباتهم و طلب دفاتر الشيكات على شبكة الانترنت و السماح أيضا للمؤسسات لتحويل أجور العمال دون التنقل من مقرات عملهم، إضافة إلى التحويل عن بعد و مختلف التعاملات المالية و المصرفية أيضا قام بنك BADR بتطوير وسائل الدفع الالكتروني و توفير البطاقات، إذ يعتبر البنك الأول من حيث عدد بطاقات السحب المتداولة. [1]

1جريدة الخبر الجزائرية ، حفيظ صواليلي ، الصادرة بتاريخ 2011/09/21.العدد 6483

2- خدمات BADR الالكترونية

في هذا المطلب سنحاول تقديم أهم الخدمات التي يقدمها موقع البنك الالكتروني (موقع الصيرفة الالكترونية.)

الصفحة الرئيسية الدخول للموقع « BADRnet»:عند الدخول

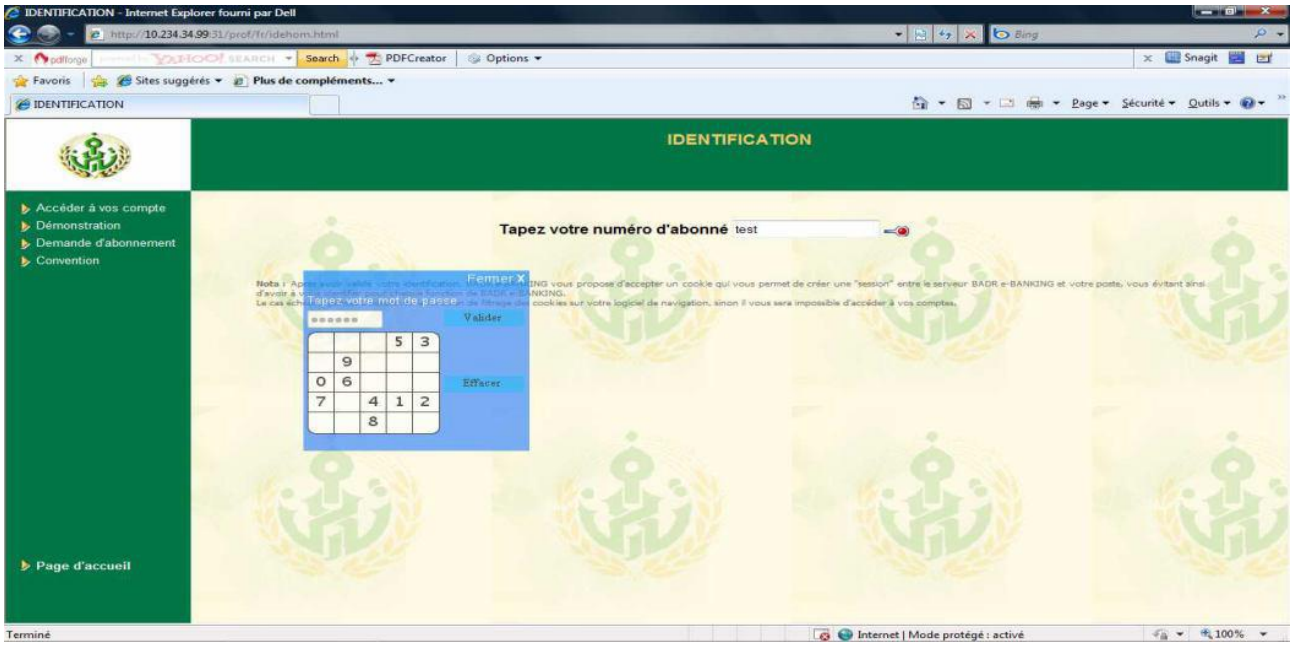
للموقع :https://ebanking.badr.dz نجد الصفحة الرئيسية [1]



1-طلب الاشتراك : عند أول دخول للموقع يمكن للعميل طلب الاشتراك مجانا و عليه أن يقوم بملأ البيانات الشخصية و إتباع الخطوات المطلوبة و هذا لضمان امن المعلومات و ضمان عدم التلاعب بها.



2-إثبات الهوية : هذه الخدمة تسمح للمشترك بالدخول لحسابه و هذا عن طريق ادخال رقم الاشتراك في الخانة المخصصة لذلك

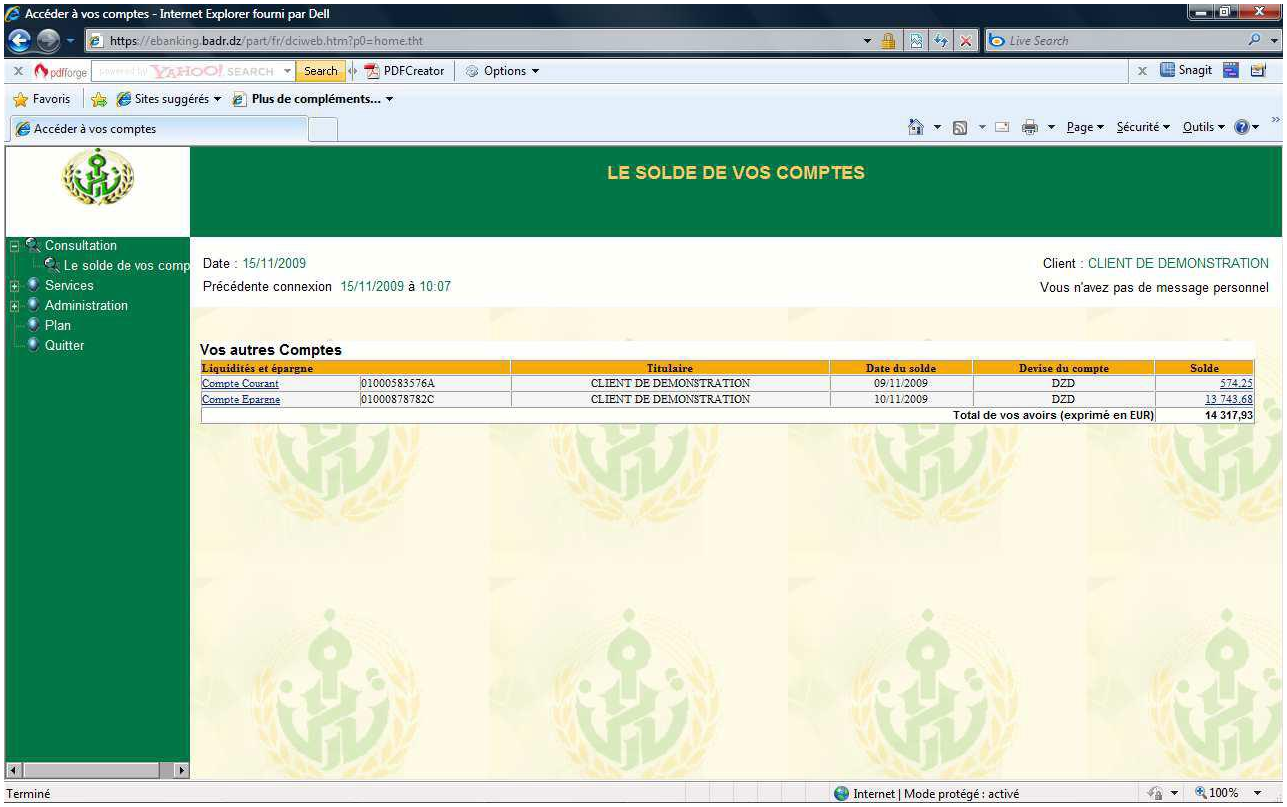


3-تغيير كلمة المرور :تسمح هذه الخدمة بتغيير كلمة المرور و هذا لغرض السرية و الأمان عند الدخول إلى الحساب. و عادة ما يتم الطلب من العميل القيام بتغيير كلمة المرور من فترة لأخرى.

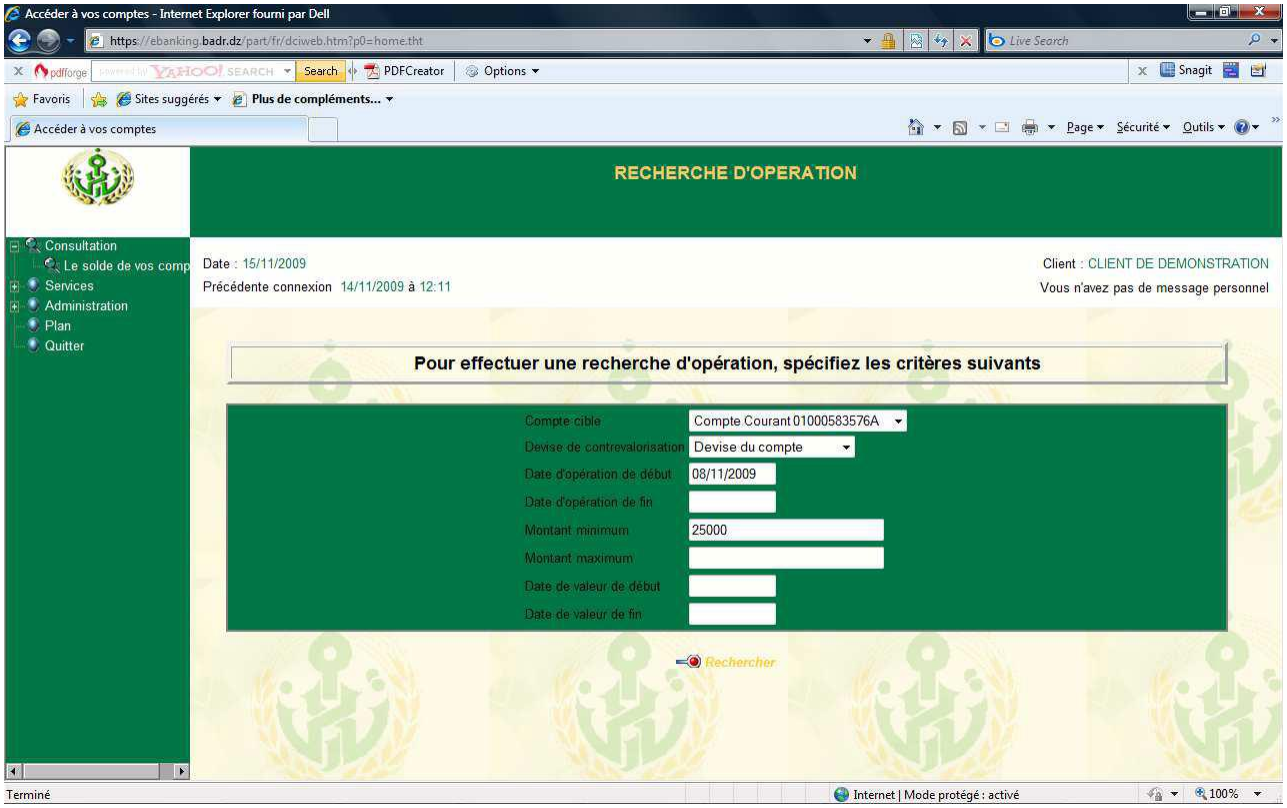


4- **Consultation** : تسمح هذه الخدمة بالإطلاع على حسابك الجاري و البحث عن العمليات الخاصة بحسابك و كذلك بتحميل ملفات معاملاتك.

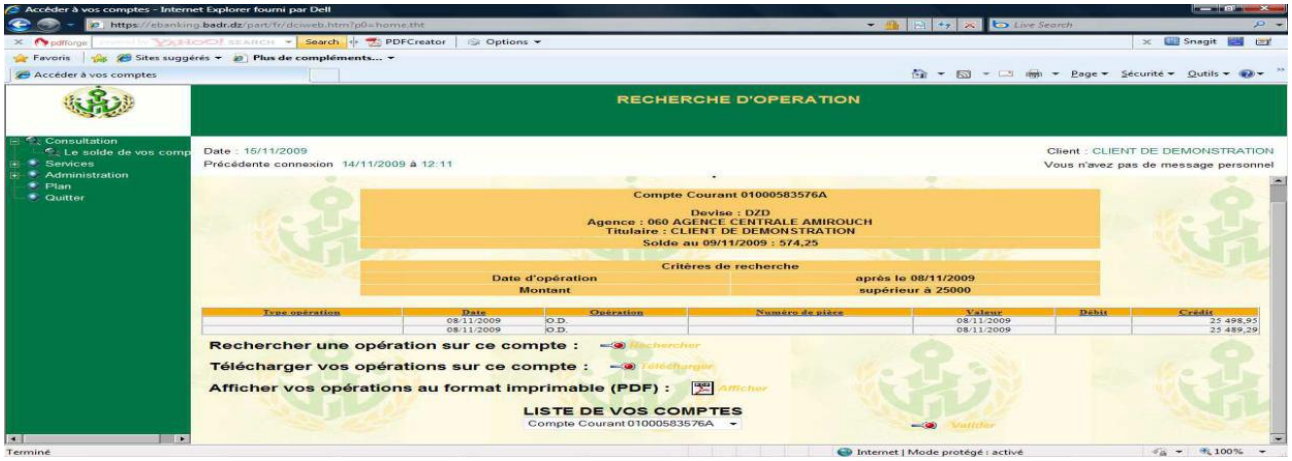
1-4-الإطلاع على الرصيد :تسمح هذه الخدمة للعميل بالإطلاع على حسابه الجاري و على حسابات التوفير من دون تحمل عناء الذهاب إلى البنك.



2-4 - **البحث عن عمليات :** تسمح هذه الخدمة بالبحث عن العمليات الخاصة بحسابك و هذا بتعبئة البيانات المطلوبة.

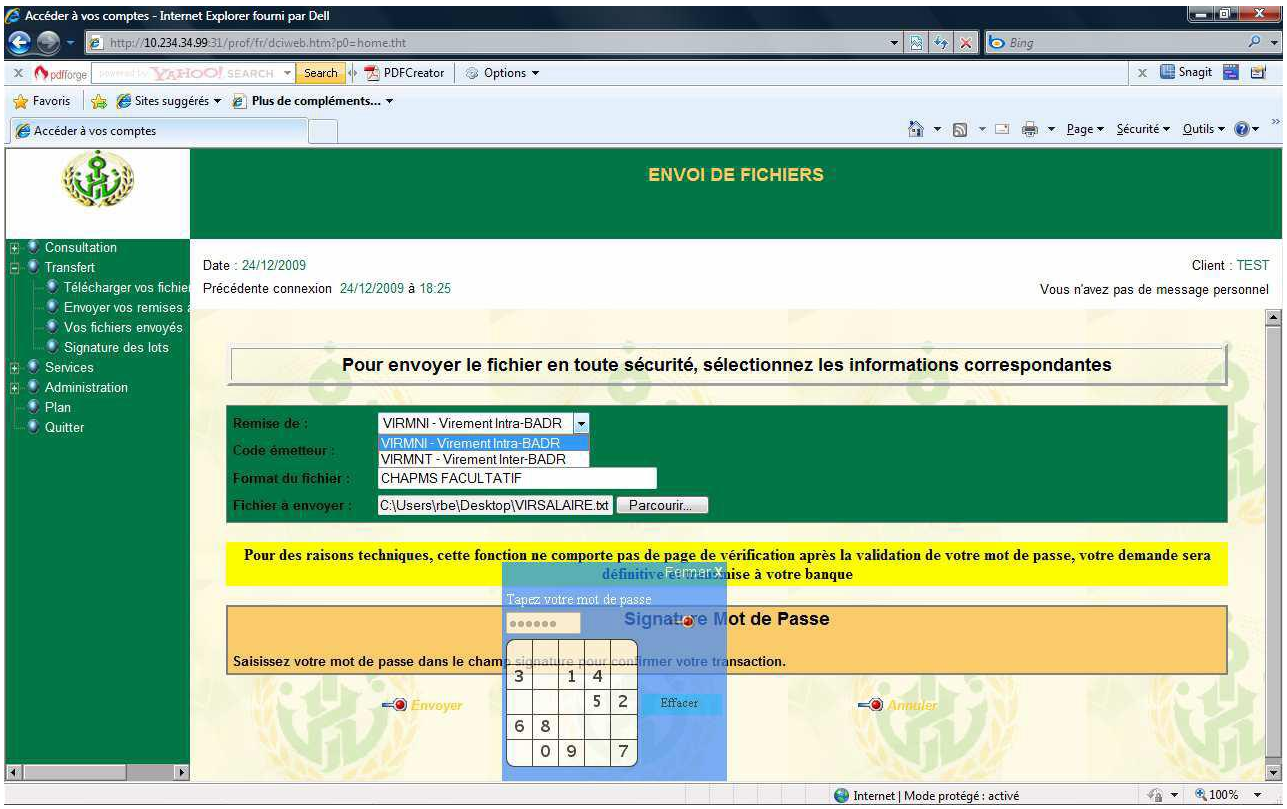


3-4-تحميل المعاملات : تتيح لك هذه الخدمة خيار تحميل معاملاتك على جهازالكمبيوتر الشخصي في التنسيق الذي حددته سابقا.يمكنك أيضا الحصول على كل العمليات في شكل PDFمن خلال النقر على رمز قارئ أكروباتPDF.

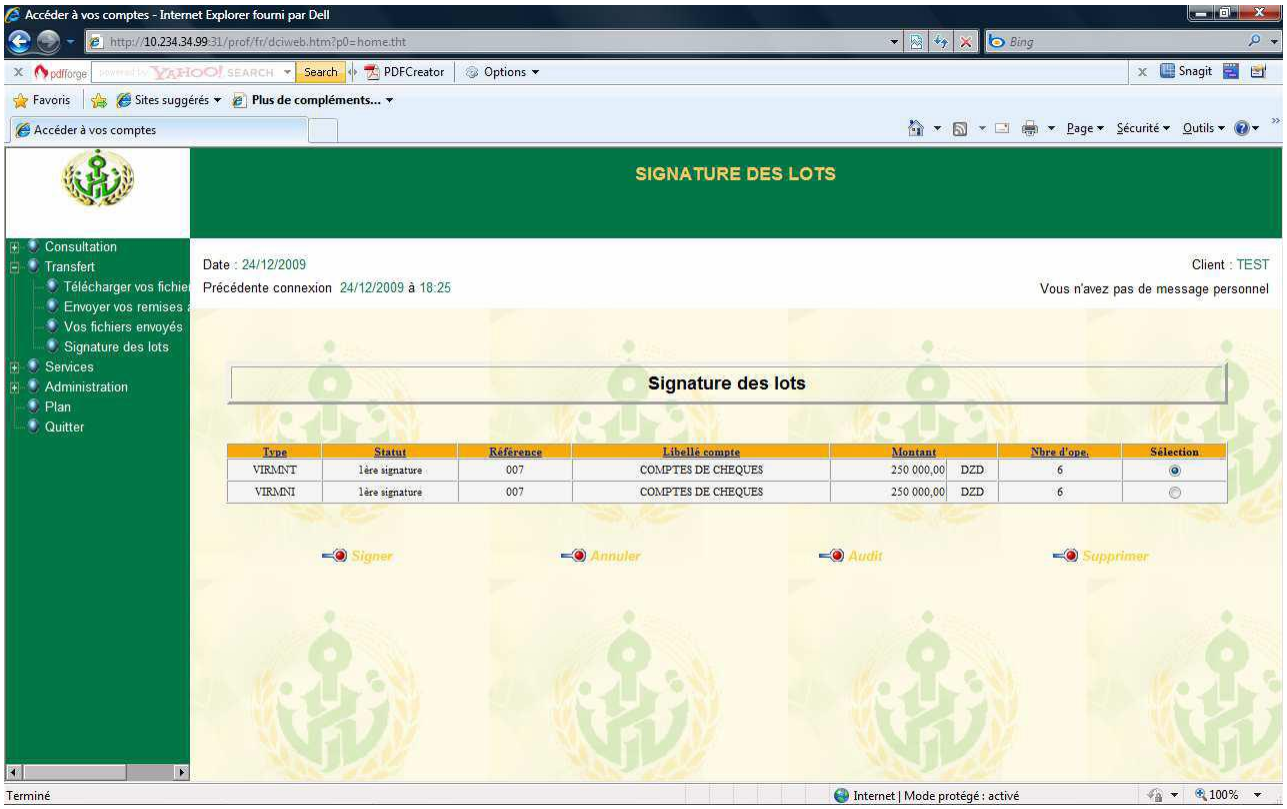


5- **تحويل الملفات (خاص بالزبائن التجاريين- المؤسسات):** هذه الخدمة مخصصة بالمؤسسات التجارية وتسمح ب:

5-1- **إرسال ملفات التحويلات و الضرائب:** تسمح هذه الخدمة إرسال ملفات التحويلات و الضرائب دون تحمل مشقة الانتقال من مقر العمل.

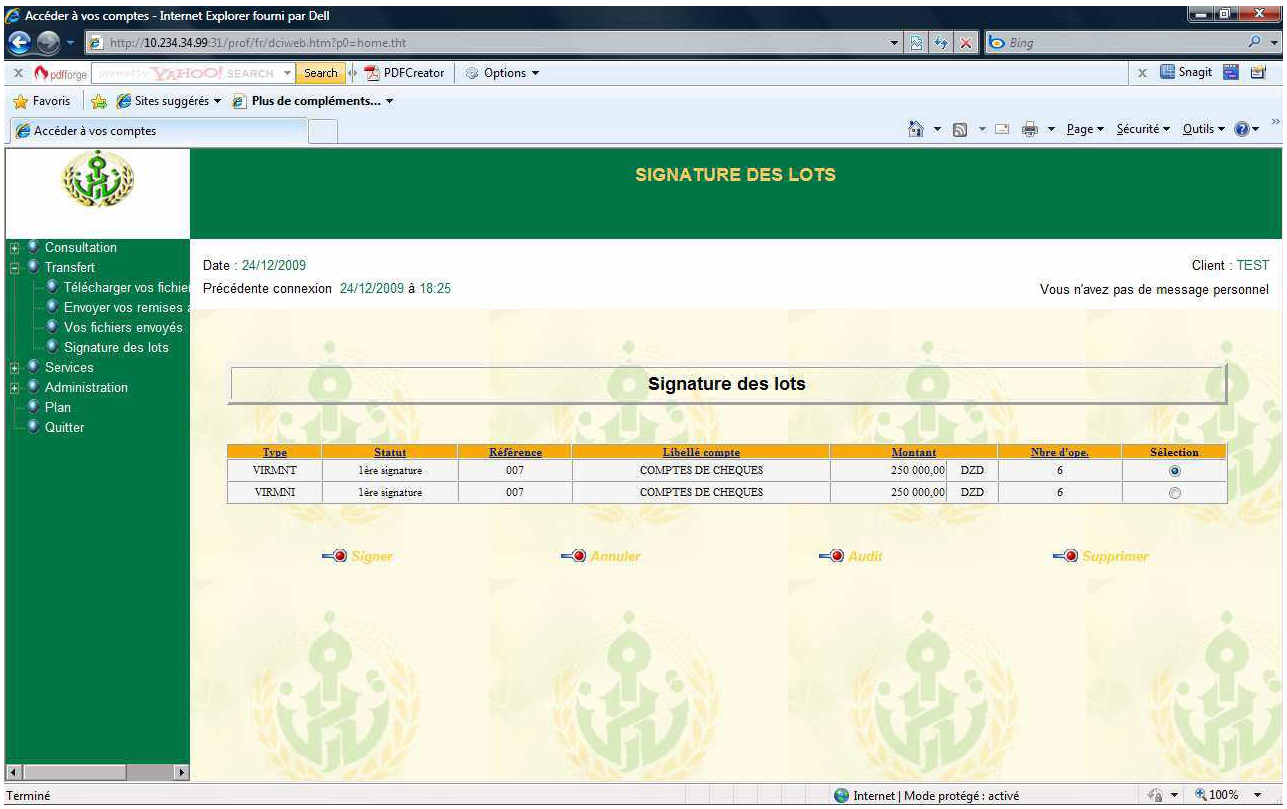


2-5- **توقيع المدفوعات**: أيضا تسمح للمؤسسات التجارية بتوقيع كافة مدفوعاتها.



3-5- **تحميل الملفات المستلمة:** هذه الخدمة **«Téléchargement** "تسمح بعرض حالة كل طلب أو أمرتحويل أو سحب(سجل المعاملات / غير المدفوعة.)

يتم إرسال هذا الملف لك من قبل البنك الذي تتعامل معه بعد إجراء سحوبات البنك ملف التحويلات / السحوبات المرسلة (القسائم الخاصة بك). و يسمح لك بعرض حالة أوامر التحويل. بالنقر على**« Télécharger vos fichiers »** ثم على الارتباط للملف الذي ترغب في تحميله



المطلب الثالث: نظرة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة السواقي 857

اولا- تعريف الوكالة :هي واحدة من الوكالات التابعة لولاية المدية، أوكلت لها مهمة توسيع نشاط البنك و خدمة زبائنه الموجودين بالولاية، أنشئت بتاريخ 2020/06/24 تحت مسمى وكالة الاستغلال السواقي رقم 857 المتواجدة بشارع كباش احمد بالشارع الرئيسي لمدينة السواقي (مقر البلدية سابقا) ، حيث بدأت الوكالة في النشاط و التعامل مع مختلف الزبائن بواسطة وسائل بسيطة ساعية إلى التطوير و تحسين معاملاتها من خلال تطوير وسائلها و مواكبة التطورات الحاصلة في مجال عملها من مستخدمين و أجهزة الإعلام الآلي، و مهمة الوكالة تكمن في تطوير القطاع الفلاحي و كذا ترقية المناطق الريفية و تطوير الاقتصاد، حيث يوجد بالوكالة 12 موظف و موظفة، تختلف مهام كل واحد منهم عن الأخر و يشرف عليهم مديرة.

رقم الهاتف: 34 02 75 025 فاكس: 30 02 75 025

ثانيا- نشاطات الوكالة: تتمثل نشطات الوكالة في مايلي: (2)

1-نشطات التمويل:

- ✓ تمويل النشاط الفلاحي.
- ✓ تمويل المستفيدين الخواص و مختلف المساهمات الفلاحية و الصناعية.
- ✓ تمويل تعاونية الخردوات وتقديم المساعدة لكل النشطات و المؤسسات التي تساهم في التنمية الريفية.

2-النشطات الاقتصادية:

- ✓ تحديد سير التخطيط المكلف من أجلها.
- ✓ بذل مجهودات جد هامة من أجل تطوير الاقتصاد الوطني.
- ✓ تطوير قدرات و كفاءات لتلبية رغبات أفراد الوسط الذي تنشط فيه، من جهة تقديم القروض و تمويل النشاطات الاقتصادية.
- ✓ ربط العلاقات مع الدول الخارجية.
- ✓ القيام بمفوضات و اتفاقيات و كفاءات خاصة لضبط حساباته[1].

[1] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة السواقي 857

3-منح القروض :

تقوم الوكالة بمنح عدة قروض وتشجيع الاقتراض منها ، ومن اهم القروض الخاصة التي تقوم الوكالة بمنحها :

أ-قرض التحدي وهو قرض استثمار مدعم يمنحه البنك للفلاحين ويتجلى في صيغتين (التحدي الفردي و التحدي الاتحادي) ، حيث في الخمس سنوات الاولى من المنح يكون بدون فوائد ،بعد ذلك تصبح الفائدة بين 1% و 3% بين السنة السادسة و التاسعة مدته تحدد حسب مردودية المشروع .

ب-قرض الرفيق وهو قرض موسمي موجه للاستغلال مدعم يمنحه البنك للفلاحين بدون فوائد لمدة تتراوح بين 9 اشهر و 24 شهر (المزارع النموذجية ، المزارعين و المربين التعاونيات .....)

ج-القرض العقاري الخاص بالجالية الوطنية المقيمة بالخارج و المتمثل في شراء سكن ملكية خاصة او عن طريق صيغة LPA.LPPاو ترميم سكن او شراء محل تجاري ،حيث تصل نسبة التمويل من طرف البنك الى 90% مدة التسديد للقرض اقصاها 30 سنة .

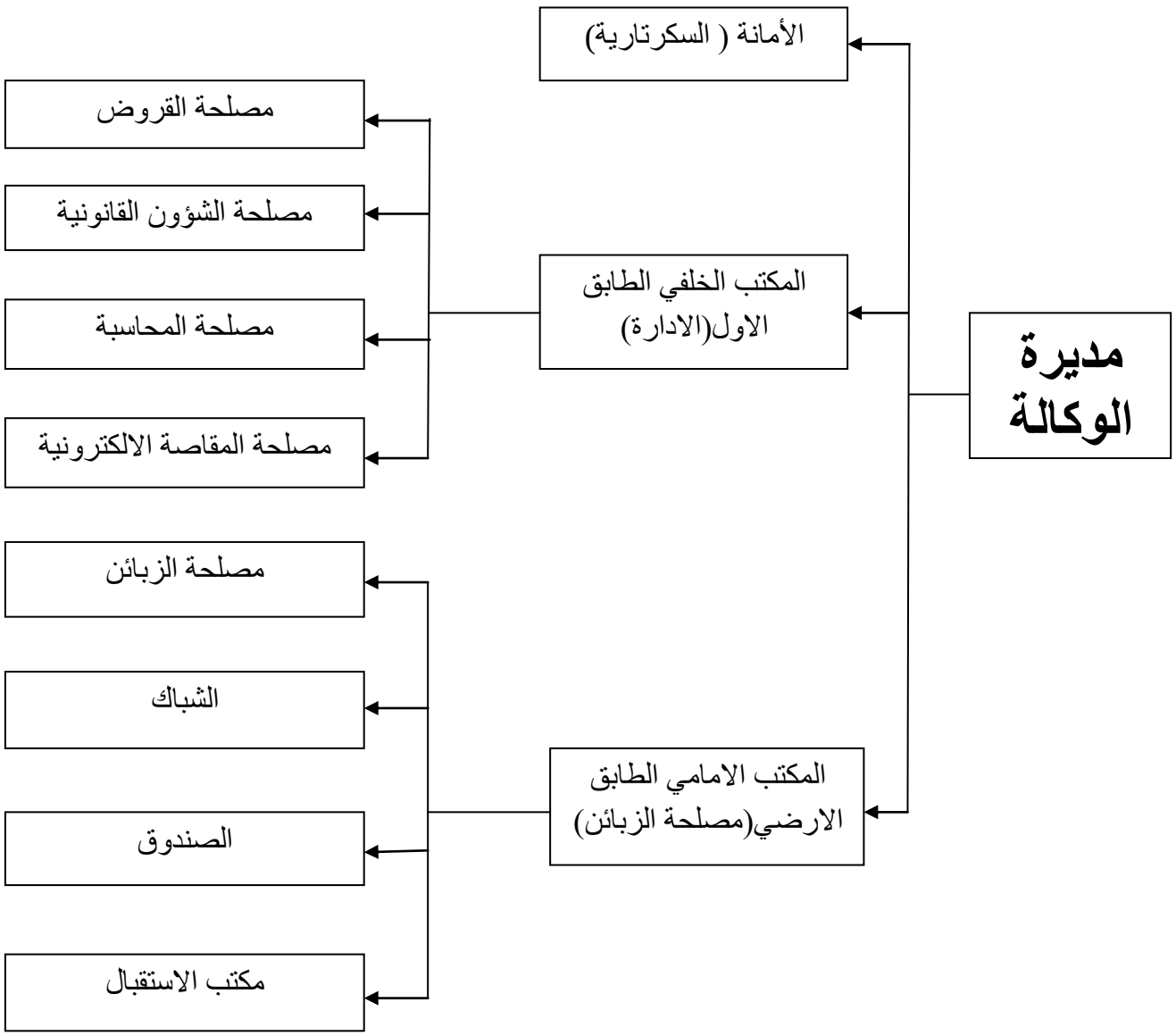
د-قرض السكن وهو قرض موجه لشراء السكن من طرف البنك لفائدة المواطنين مقابل تقديم طلب للقرض و الوثائق اللازمة ، وهو موجه للعمال الاجراء والتجار و المهن الحرة حيث تصل نسبة التمويل من طرف البنك الى 90% مدة التسديد للقرض اقصاها 30 سنة .[1]

[1] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة السواقي 857

ثالثا- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المدية :

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للوكالة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05):الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية- وكالة BADRبالمدية



المصدر: مكتب التوثيق بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة السواقي 857

رابعا –الخدمات و المنتجات الالكترونية للوكالة : فيما سبق رأينا مختلف المنتجات والخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية بصفة عامة ، وهي نفسها التي تقدمها الوكالة و المتمثلة فيمايلي :

1-حيث تتوفر الوكالة على البطاقة المغناطيسية CIB

2-القيام بالدفع الالكتروني TPE

3-توفير بطاقات العملة الاجنبية مستر كارد.

الوكالة جديدة العهد وهي تحاول فرض مكانتها من خلال العروض التي تقدمها و التي سبق ذكرها ، وقد قامت باجراء معرض خلال السنة ، حيث عرفت بمنتوجاتها و خدماتها التي تقدمها [1]

[1] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة السواقي 857

خلاصة الفصل:

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية و التي أضحت مرتكزة على كل ما هو رقمي و مرتبط بالتكنولوجيا، أصبح لزاما على المؤسسات عامة و على المؤسسات المصرفية خاصة تطوير خدماتها المقدمة لمواكبة الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، و الجزائر كغيرها من الدول الساعية للنمو و التطور كان عليها الالتحاق بهذه التطورات و من خلال هذا الفصل اتضح لنا أن الجزائر تحاول تطبيق بعض مظاهر اقتصاد المعرفة ألا و هي الانتقال إلى الحكومة الالكترونية و هذا ما تبين لنا من اهتمامها ب:

- ✓ تطوير الخدمات في القطاع المصرفي من تقليدية إلى الكترونية.
- ✓ استحداث نظم دفع جديدة

هذا على المستوى النظري أما على المستوى التطبيقي فمن خلال دراستنا الميدانية على مستوى مديرية وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية السواقي857 وجدنا:

- ✓ إن هناك نقصا كبيرا في الوعي بأهمية اقتصاد و إدارة المعرفة، كذلك و بالرغم من الجهود المبذولة يبقى تقبل الزبائن ضعيفا للتعاملات الالكترونية و هذا لغياب الثقافة البنكية الالكترونية في المجتمع.
- ✓ عملية إنتاج المعرفة في البنك موجودة و نستطيع ملاحظتها من خلال تشجيع البنك على اكتساب، توليد، تخزين و نشر المعرفة مع كون هذه العملية غير مقصودة من طرف إدارة البنك و بالتالي يمكن القول بأن العلاقة ايجابية بين إنتاج المعرفة في البنك و تطوير الخدمة البنكية.
- ✓ هناك عملية تعلم داخل البنك سواء تعلم الأفراد من خلال التواصل و نقل الخبرات فيما بينهم ، التعلم المستمر و تعلم البنك من التجارب السابقة و ما يدل على ذلك اعتماده في توزيع المناصب العليا على الأكثر خبرة و ليس على الأكبر شهادة و بالتالي يمكننا القول بأن هناك علاقة ايجابية بين التعلم التنظيمي و تطوير الخدمة البنكية.
- ✓ هناك محاولات جيدة لتطوير وسائل تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و التي تعتبر حاليا محدودة و هذا لما لها من اثر بالغ في تطوير الخدمة البنكية .

خـاتـمـة

في ختام الدراسة يتبين بأن موضوع التحولات الرقمية أضحي من المواضيع ذات الأهمية التي يجب على الباحثين التعمق في دراستها خاصة مع التأثيرات التي أحدثتها التكنولوجيا الرقمية في قطاع الأعمال، حيث بينت الدراسة بأن التطور المتسارع لتكنولوجيا الحديثة و اتساع رقعة استخدامها أدى الى تغيرات جذرية في عالم الأعمال جعلت من التحولات الرقمية ضرورة حتمية بالنسبة للمؤسسات لا سيما تلك الناشطة في الصناعات الرقمية، كما بينت النتائج بأن التحول الرقمي ليس مجرد الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة و إنما هي نتيجة تكامل العديد من القدرات المؤسساتية و الفردية و التي تمكن من الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا المتاحة بحيث تعتبر الأخيرة مجرد وسيلة تساعد على إحداث التحول الرقمي و التي يمكن تقسيمها الى التكنولوجيا الرقمية و الفيزيائية .

اما فيما يخص البنوك التجارية عرفت تطورا هاما في نشاطها المصرفي فلم تقتصر خدماتها على تلك العمليات التقليدية ، بل تطورت خدماتها وعملياتها المختلفة بالارتباط والتطور التكنولوجي المعاصر ، فأصبحت تعمل على مسايرة الثورة العلمية والتقنية ، عن طريق استغلال منجزات التطور العلمي والتكنولوجي في تطوير خدمات البنوك وايصالها ما أمكن إلى متعامليها من عملاء ومنشآت أعمال على وجه التحديد ، فقد كان من أهم الاعتبارات في الماضي الوفاء بمتطلبات العمليات البنكية التقليدية الداخلية فرياح التطوير والتغيير أدت إلى أنه لم يعد النشاط البنكي قاصرا على العمليات الداخلية بل شملت المعاملات والمبادلات الدولية.

ونظرا لأن التغيرات والتطورات العالمية الاقتصادية والتكنولوجية تجري بسرعة البرق فإن التغيرات الحاصلة والمرتقبة في النشاط البنكي سوف تكون عميقة وواسعة النطاق وذلك من خلال

- ✓ البحث على السبل والوسائل التي تمكنها من المنافسة .
- ✓ استغلال منجزات العلم والتكنولوجيا في تطوير نشاط البنوك.
- ✓ استخدام الاليات والتقنيات المعاصرة في مجال خدمات البنوك.
- ✓ تكوين الإطارات الوطنية لإعادة النظر في برامج التكوين بمستوياتها المختلفة وتحسينها بما يخدم السوق البنكية المعاصرة.

-نتائج الدراسة:

لقد تمكنت الدراسة من الإجابة على تساؤل رئيسي المتعلق بدور الاقتصاد الرقمي في سياسة تطوير البنوك في الجزائر

وكانت أهم النتائج كما يلي:

- ✓ إن الاندماج في الاقتصاد الرقمي يقتضي السرعة في التنفيذ.
- ✓ لم تكن الصيرفة الالكترونية مثالية بالمقارنة مع البنوك التقليدية، بل أفرزت عيوب ومشاكل من نوع خاص يصعب محاربتها كونها ترتكز على اللامادية في المعاملات المصرفية.
- ✓ تساهم الصيرفة الالكترونية في بناء الاقتصاد الرقمي الذي يقوم أساسا على تقنية المعلومات الرقمية ويوظف المعلومات والمعرفة وإدارتها بوصفها المورد الجديد للثورة، ومصدر إلهام لابتكارات جديدة.
- ✓ البنك الالكتروني هو البنك الذي يمارس نشاطه عبر الانترنت، وقد يكون البنك بنكا افتراضيا بحتا وليس كل موقع لبنك على شبكة الانترنت يعني بنكا الكترونيا.
- ✓ عدم توفر البنية التقنية الحديثة التي توفر تقنيات متطورة وشبكة اتصال كاملة تربط بين البنوك الالكترونية.
- ✓ مازال النظام المصرفي في الجزائر يعاني من ضعف استخدام التكنولوجيا المصرفية، ومن تأخر في مواكبة الصناعة المصرفية الحديثة، وسيظل يعاني مادام بعيدا عن كل ما هو متطور، وما لم تعطى له أهميته في هذا الاقتصاد.

التوصيات:

- ✓ و من خلال هذه النتائج يتبين أنه يجب على مؤسسات الأعمال في الجزائر العمل على التغلب على هذه العوائق من أجل القدرة على مقاربة إدارة التحولات الرقمية ، و ذلك أن مرحلة محاذات القيادة التي تعتبر أول خطوة من مراحل إدارة التحول الرقمي تتطلب من القيادة التمتع بالذهنيات الرقمية و الخلفية التكنولوجية مع إدراك أهمية التحول الرقمي و ضرورة الاستعجال بتحقيقه إضافة الى القدرة على تسطير رؤيا مستقبلية مقنعة و تحفيز مختلف الأفراد على تقبلها و العمل على تحقيقها و هو ما يتطلب من المؤسسات الحرص على انتقاء القيادة المثالية مع تسطير برامج تكوينية خاصة بالقيادة الرقمية و أساليب التواصل من أجل اقناع الموظفين و تعزيز فكرة التحول الرقمي و ذلك من خلال بناء شبكة تدافع على فكرة التحول الرقمي.
- ✓ المعرفة الكاملة بالقوانين والتشريعات المصرفية الالكترونية لاسيما تلك المتعلقة بالنواحي الالكترونية
- ✓ أن تقوم البنوك بإجراء دراسات لمتابعة كل ما هو جديد فيما يتعلق بتطوير الخدمات المصرفية ولابد من التوسع في الاستفادة من شبكة الانترنت لتشكيل خدمات حديثة ومتنوعة للعملاء بكفاءة وأقل تكلفة

- ✓ -إعادة النظر في السرية المصرفية التي قد تكون في بعض الأحيان مفتاح لجريمة غسيل الأموال والاعتداء على أموال الناس.
- ✓ قيام مراكز اتخاذ القرار في القطاع البنكي بالتنسيق مع وسائل الإعلام المختلفة لتوجيه الجمهور وتشجيعهم نحو استخدام الوسائل التقنية الحديثة لدى التعامل مع البنوك، لاسيما تلك التي تتمثل في الصراف الآلي وبطاقات الائتمان.
- ✓ أن تعمل البنوك على تأسيس مواقع خاصة بها على شبكة الانترنت تقدم من خلالها خدماتها وتسهل على العملاء الاطلاع عليها والتعامل معها.
- ✓ الاهتمام بتقديم وتنويع أساليب جديدة في تقديم الخدمات المصرفية مثل خدمات الهاتف المصرفية وخدمات الصيرفة عبر الانترنت كخطوات تمهيدية نحو التوجه للصيرفة الالكترونية.
- ✓ تشجيع و بعض الاحيان فرض استعمال الرقمنة على البنوك و المعاملات التجارية من اجل محاربة التهرب الضريبي .
- ✓ تكوين اطارات في الجامعات مختصين في الاقتصاد الرقمي بالدفع بهم لمساعدة الاقتصاد الوطني على الرفع من قيمته و منافسة الدول المتطورة.

قائمة الملاحق

الملف المطلوب بالنسبة لقرض السكن

- ✓ طلب قرض للسكن
- ✓ شهادة عائلية (بالنسبة للمتزوجين
- ✓ شهادة ميلاد
- ✓ شهادة إقامة
- ✓ نسخة من بطاقة التعريف بيومترية لها رقم التعريف الوطني
- ✓ تبرير المداخيل
- ✓ نسخة من البطاقة الجبائية بالنسبة للتجار أو أصحاب المهن الحرة
- ✓ بطاقة الضمان الاجتماعي CNAS أو CASNOS بالنسبة للعمال في المؤسسات الخاصة
- ✓ شهادة تحديث CNAS أو CASNOS بالنسبة للتجار و الحرفيين وأصحاب المهن الحرة
- ✓ شهادة الضرائب صافية وتكون أقل من شهر يوم إيداع الملف بالنسبة للتجار والحرفين والمهن الحرة
- ✓ تصريح بالاقتطاع الشهري بالنسبة للأشخاص الذين لديهم حساب ببنك الفلاحة (نسخة من البنك)

بالنسبة للعمال الأجراء

- ✓ بيان الرسوم جديد من المؤسسة
- ✓ كشف حساب بنكي أو بريدي يوضح الدخل لفترة لا تقل عن 06 أشهر
- ✓ كشف حساب بنكي أو بريدي يوضح الدخل لفترة لا تقل عن 06 أشهر
- ✓ شهادة عمل لا تقل عن شهر واحد يجب أن تكون فيها علاقة العمل CDI وتاريخ الترسيم و تاريخ الالتحاق بالمؤسسة
- ✓ شهادة الانتساب ل CNAS

بالنسبة للتجار و المهن الحرة

- ✓ السجل التجاري مصادق عليه CNRC أو الاعتماد
- ✓ شهادة من مصلحة الضرائب لثلاث أعوام سابقة

بالنسبة للمقيمين بالخارج

- ✓ شهادة إثبات الدخل موقعة من القنصلية الجزائرية
- ✓ كشف حساب لمدة لا تقل عن سنة واحدة
- ✓ نسخة من آخر ضريبة على الدخل
- ✓ شهادة عمل جديدة
- ✓ نسخة من عقد العمل
- ✓ آخر ثلاث كشوف الدخل

القرض العقاري بدر بنك



بكل بساطة
القرض الذي
يناسبكم

شراء، بناء، توسيع، تهيئة
أو تجديد مسكن

القرض العقاري
لبدر بنك

راحتك هي راحتنا

BANQUE DE L'AGRICULTURE
ET DU
DEVELOPPEMENT RURAL

DETAIL DE MONNAIE تجزيئ نقدي

وكالة : Siège : .....

في : Le : .....

نقد : Monnaie : .....

Nombre		Espèces versées
Billets		
	1000	
	500	
	200	
	100	
	50	
	20	
	10	
	5	
Pièces		
	100	
	50	
	20	
	10	
	5	
	2	
	1	
	0,50	
	0,25	
	0,20	
	0,10	
	0,05	
	0,02	
	0,01	
TOTAL.....		

إسم المودع
Nom du remettant : .....

(En cas de remise par un tiers إن حالة تسليم من طرف جهة غير صاحب الحساب)

إسم الزبون
Nom du client : .....
.....

عنوان
Adresse : .....
.....

رقم الحساب
Compte N° : .....

إمضاء و دمغة القابض Signature et cachet du Caissier	توقيع الجهة المودعة Signature de la Partie Versante

MONTANT EN LETTRES : ..... : مبلغ بالأحرف

.....

ARCH - 15 ans

C.A. 30

NB : Ce document ne peut en aucun cas être considéré comme un reçu de versement للإشارة : إن هذه الوثيقة لا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال كوصل الدفع

Banque de l'agriculture et du développement rural

le plus grand réseau bancaire en Algérie



Le crédit Habitat Rural

BADR, avec vous de bout en bout

021 989 323

contact@badr.dz

www.badrbanque.dz

BADR ... plus qu'une banque

Banque de l'agriculture et du développement rural

le plus grand réseau bancaire en Algérie

Choisissez la carte qui vous convient

GRATUIT



TOUT SIMPLEMENT MEILLEURE, LE RETRAIT ET PAIEMENT ELECTRONIQUE AVEC LA BADR

021 989 323

contact@badr.dz

www.badrbanque.dz

BADR ... plus qu'une banque

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

قرض التحدي

هو قرض استثمار مدعم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية Banque BADR للفلاحين ويتجلى في صيغتين: التحدي الفردي والتحدي الاتحادي

خصائص قرض التحدي:

- الفوائد: - 0% خلال الخمس سنوات الأولى.
  -01% ابتداء من السنة السادسة الى السنة السابعة.
  -03% ابتداء من السنة الثامنة الى السنة التاسعة.
  - يتحمل المستفيد كل نسبة الفائدة ابتداء من السنة العاشرة.
- مدة القرض: تحدد حسب مردودية المشروع بالاتفاق مع المستفيد.

المستفيدون من هذا القرض:

- ملاك الأراضي الفلاحية الخاصة وأصحاب الامتياز للأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة بصفة فردية او جماعية.
- الفلاحون ومربوْ المواشي الذين يزاولون نشاطاهم بصفة فردية او جماعية على شكل تعاونيات او تجمعات فلاحية للمنفعة المشتركة.
- المؤسسات الفلاحية التي تزاول أنشطة إنتاجية ذات طابع فلاحي حيواني كتثمين، تحويل، وتصدير المنتجات الفلاحية والحيوانية والزراعية الغذائية.
- المزارع النموذجية.

مجالات قرض "التحدي":

- **عمليات تطوير الري الفلاحي.**

(انجاز او إعادة تأهيل شبكات توزيع المياه، انجاز منشئات للتخزين الوسيط (احواض التراكم، حوض خرساني...)

- **اقتناء عوامل ووسائل الانتاج.**

(اقتناء المعدات الفلاحية، اقتناء منشئات الطاقة (المولدات الكهربائية)، اقتناء معدات الطاقة المتجددة.....)

- انجاز مُنشئات التخزين، التحويل، الحفظ، التوضيب والتثمين.

(حظائر، غرف التبريد السلبي الإيجابي، اقتناء خطوط الذبح والتقطيع الخاصة بالماشية الصغيرة....)

- الإنتاج الحرفي.

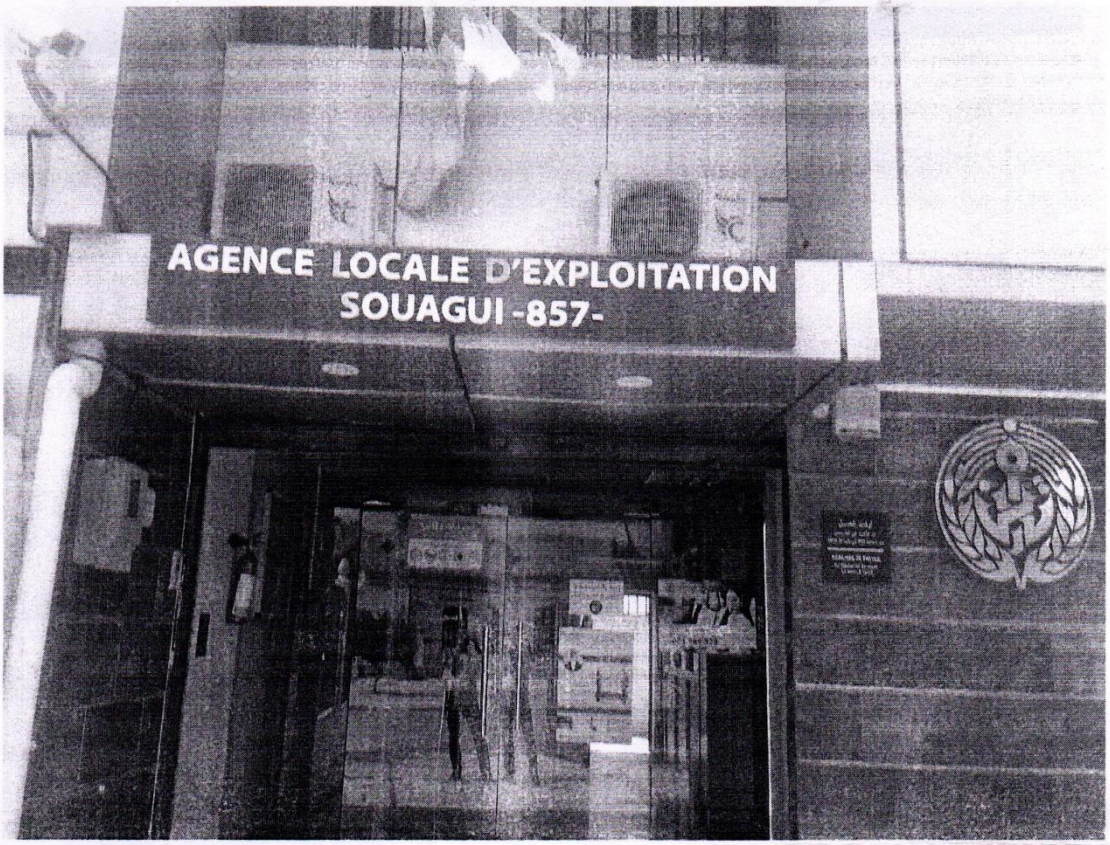
(صناعة السجاد، المدابغ التقليدية، صناعة مواد الفلين، صنع الكسكس، انشاء معامل التقطير صغيرة، .....)

- حماية الثروة الحيوانية والنباتية وتثمينها

(انجاز منشئات خاصة بإنتاج البذور والشتلات وسلالاتها وانشاء مشاتل نباتية وحيوانية، .....)

لمزيد من المعلومات والاستفسار يرجى الاتصال بوكالاتنا الموزعة عبر تراب الولاية (وكالة المدية-وكالة البرواقية -وكالة [illegible] وكالة العمارية – وكالة القصر البخاري -وكالة تابلاط – وكالة عين بوسيف - وكالة السواقي)

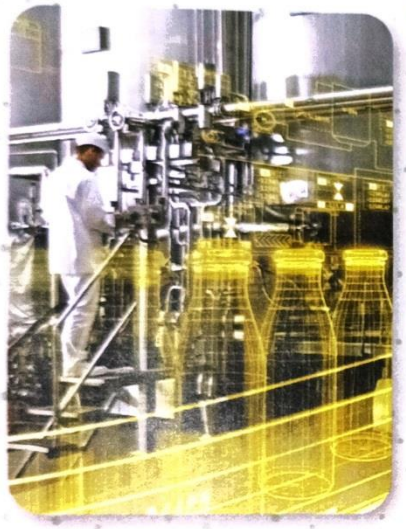
Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
S. S. : 17, Bd. Colonel Amirouche - ALGER / Tél : 021.64.72.64 à 70/72.88 / 72.72.90 / Télex : 55078
www.badr-bank.dz


AGENCE LOCALE D'EXPLOITATION
SOUAGUI -857-

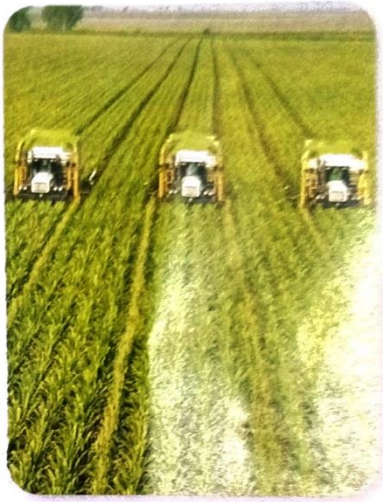

فضلوا خدماتنا البنكية عن بعد
البنك الالكتروني
BADRnet
الدفع الالكتروني
Paiement par internet
www.badrbanque.dz
021 989 323
contact@badr.dz

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
Banque de l'agriculture et du développement rural

le plus grand réseau bancaire en Algérie







Pour réaliser vos projets

Crédit ETTAHADI

Besoin d'information ?
Contactez BADR ittissal

021 989 323
Tarif appel local

contact@badr.dz

www.badrbanque.dz

BADR ... plus qu'une banque

بنك الفلاحة والتنمية الريفية
شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 54000.000.000 ج ر ت.ر.ت.رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة
مقره الرئيسي 17 شارع العقيد عميروش

قرض الرفيق

هو قرض موسمي موجه للاستغلال مدعم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية Banque BADR للفلاحين.

صائص قرض الرفيق:

- الفوائد: 0 %.
- مدة القرض: يمنح القرض لمدة تتراوح بين 9 الى 24 شهر.

مستفيدون من هذا القرض:

- المزارعين والمربين بصفة فردية او منتظمون في تعاونيات او تجمعات او جمعيات او فيدراليات.
- المزارع النموذجية
- المؤسسات الاقتصادية والتعاونيات في إطار تنمية الشعب والإنتاج الوطني الذين يساهمون في تكثيف وتحويل وتثمين وتصدير المنتجات الزراعية.

جالات القرض الموسمي "الرفيق":

- اقتناء المدخلات الفلاحية اللازمة لنشاط المستثمرات الفلاحية.
  (البذور والشتائل، الأسمدة، مواد الصحة النباتية.....).
- اقتناء الأغذية للماشية (كل الأصناف) وسائل الشرب ومنتجات الادوية البيطرية.
- اقتناء المنتجات الفلاحية التي يجب تخزينها في إطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية.
- تعمير او إعادة تعمير الاسطبلات ومنشآت تربية الحيوانات الصغيرة وحظائر الغنم.
- تعمير او إعادة تعمير خلايا النحل.
- انجاز اشغال زراعية، الحرث والبذر والحصاد والدرس.
- اقتناء مواد التعبئة والتغليف للمنتجات الفلاحية والصناعة الغذائية.

زيد من المعلومات والاستفسار يرجى الاتصال بوكالاتنا الموزعة عبر تراب الولاية (وكالة المدية-وكالة برواقية - وكالة بني سليمان – وكالة العمارية – وكالة القصر البخاري -وكالة تابلاط – وكالة عين بوسيف وكالة السواقي)

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 54.000.000.000 دج س.ت.رقم 00 ب 0011640 الجزائر العاصمة
مقرها الرئيسي بالجزائر- 17شارع العقيد عميروش

قرض الرفيق الفيدرالي

هو قرض موسمي موجه للاستغلال مدعم يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية Banque BADR.

صائص قرض الرفيق الفيدرالي:

- الفوائد: 0 %.
- مدة القرض: يمنح القرض لمدة تتراوح بين 9 الى 24 شهر.

مستفيدون من هذا القرض:

المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين المدمجين والتعاونيات والتجمعات التي تدخل في النشاطات الفلاحية والصناعة الغذائية.

جالات قرض "الرفيق" الفيدرالي

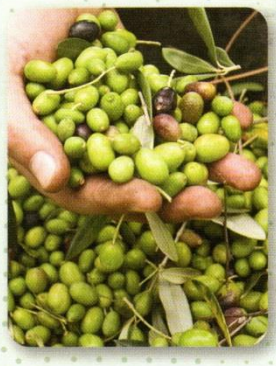
- الإنتاج والتحويل والتخزين والتسويق للمنتجات الفلاحية والصناعية الغذائية كل الشعب.
- وحدات صناعية المكرونة والكسكسي.
- انشاء وحدات انتاج البذور والشتائل.
- انشاء وحدات تربية الماشية والتسمين
- التلقيح الاصطناعي وتحويل الاجنة
- ذبح الدواجن والتقطيع.
- ذبح الحيوانات (تربية المواشي الكبيرة) والتقطيع.
- اقتناء أجهزة الري والآلات المقتصدة للمياه
- اقتناء الأجهزة الخاصة بالإنتاج والتحويل والحفظ.
- اقتناء وتوزيع الأدوات الصغيرة للفلاحة.

زيد من المعلومات والاستفسار يرجى الاتصال بوكالاتنا الموزعة عبر تراب الولاية (وكالة المدية-وكالة البرواقية - وكالة ي سليمان – وكالة العمارية – وكالة القصر البخاري -وكالة تابلاط – وكالة عين بوسيف - وكالة السواقي)

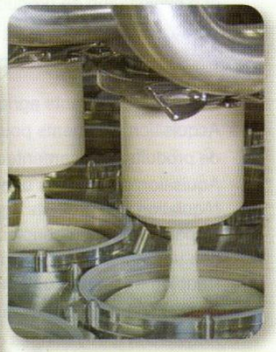
Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
S. S. : 17, Bd. Colonel Amirouche - ALGER / Tel : 021/ 64.72.64 à 70/72.88 / 72.72.90 / Télex : 55078
www.badr-bank.dz

بنك الفلاحة و التنمية الريفية
Banque de l'agriculture et du développement rural

le plus grand réseau bancaire en Algérie







La BADR,

Crédit R'FIG

Vous accompagne dans vos campagnes

BADR ... plus qu'une banque

Besoin d'information ? Contactez BADR Hotline

021 989 323

Tarif appel local

contact@badr.dz

www.badrbanque.dz

Vous êtes :

- Agriculteur et éleveur à titre individuel ou organisé en coopérative ou groupement ;
- Entreprise économique de production agricole, de valorisation, de transformation et d'exploitation de produits agricoles et agroalimentaires.

Pour vos activités de :

- Acquisition d'intrants agricoles nécessaires à l'activité des exploitations agricoles;
- Acquisition d'aliments pour les animaux d'élevage de moyens d'abreuvement et de produits médicamenteux vétérinaires;
- Aquisition de produits agricoles à entreposer dans le cadre du Système de régulation des produits agricoles;
- Repeuplement ou peuplement des étables, des bâtiments de petits élevages, des bergeries et des écuries;
- Peuplement et repeuplement des ruches par les Essaims;
- Réalisation des travaux culturaux, labour semailles et la moisson battage;
- Acquisition d'emballages pour les produits agricoles et agroalimentaires.

LA BADR VOUS ACCOMPAGNE AVEC R'FIG
« Crédit d'exploitation bonifié par l'Etat »

Pour vos activités de :

- Production,stockage, transformation, conditionnement, commercialisation et exportation des produits agricoles et agroalimentaires toutes filières confondues;
- Unités de fabrication de pâtes alimentaires et couscous;
- Production de produits de terroirs;
- Création d'unités de production de semences et plants;
- Création d'unités d'élevages et centres d'engraissement;
- Insémination artificielle et transfert d'embryons;
- Abattage avicole et découpe;
- Abattage des animaux (gros élevage) et découpe;
- Acquisition d'équipement d'irrigation, économiseurs d'eau;
- Acquisition d'équipement spécifique à la production, transformation et conditionnement.

LA BADR VOUS ACCOMPAGNE AVEC R'FIG FEDERATIF
« Crédit d'exploitation bonifié par l'Etat »

Pour tout renseignement
Visitez notre site web ou rendez vous
dans nos agences

قائمة المراجع

الكتب

1–محمد ابراهيم عبد الرحيم الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية مؤسسة شباب الجامعة ،القادرة 2007

2–سالمي جمال,السياسة الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة , أعمال الملتقى الوطني حول تقييما لسياسة الاقتصادية , جامعة تلمسان يومي 29و 30نوفمبر2004الجزائر.

3–نجم عبود نجم ، **إدارة المعرفة –المفاهيم و الاستراتيجيات و العمليات-** ،مؤسسة الوراق ، عمان ،الاردن 2007

4- خبابة عبدالله، تطور نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية،،2014

5- عبد اللطيف مصطفى وعبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية** ،مكتبة حسين العصرية ، بيروت 2014

6- محمد صفوت قابل، نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية ،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر و التوزيع ،الاسكندرية ،2008

7-خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي (البنوك الإلكترونية - البنوك التجارية - السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجارية، الإسكندرية، .2003

8- -عصام عمر أحمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية - النظام المصرفي - نظرية التمويل الإسلامي - البنوك الإسلامية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزبع، الإسكندرية، 2013.

9-لؤي عبد الرحمن، العمليات المصرفية، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2015.

10-أحمد ناجي أحمد، أساسيات العمل المصرفي، دار الهداية للنشر، مصر، 2016.

11-هشامجبر، إدارة المصارف، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، 2008.

12- شاكر القزوني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2008

13- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2010.

المذكرات

1- تنيو كنزة ،**دور التحول نحو الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، أطروحة شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص علوم اقتصادية جامعة عبد الحميد مهري ، قسنطينة 2 ،2020/2019.

2- وشان نعيمة و أخرون، **الاندماج في الاقتصاد الرقمي (المعرفي) فرص و تحديات – دراسة حالة الجزائر-**

مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ،2007-2008

3- سحقي نعيمة ،الاقتصاد الرقمي في الجزائر الفرص و التحديات –دراسة حالة الجزائر- ،مدكرة لنيل شهادة الماستر كلية العلوم التجارية تخصص مالية مؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،جامعة اكلي محند ولحاج ،البويرة ، السنة 214-2015

4-رباعي أمينة، **التجارة الالكترونية و آفاق تطويرها في البلدان العربية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر،2004-2005.

5-بن منصور فريدة، **الصيرفة الالكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر**، مذكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية تخصص بنوك و مالية، جامعة ورقلة ،2010-2011 .

6- جليد نور الدين، **تطور وسائل الدفع المصرفية في ظل التجارة الالكترونية - حالة الجزائر ، 2010/2005**مشروع أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع نقود و مالية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، 2010 -2009.

7-رشيد بوعافية، الصيرفة الالكترونية و النظام المصرفي في الجزائر – الأفاق و التحيات - ، مذكرة ماجيستير، جامعة سعيد دحلب بالبليدة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، ديسمبر .2005.

8- جليد نور الدين، **تطوير وسائل في الجهاز المصرفي الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع نقود و مالية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، ،2005-2006.

9-سليم عمر خالد، "دور الجهاز المصرفي في نشر الوعى المصرفي لدى العملاء " رسالة ماجستير في إدارة الأعمال كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين 2003 .

10-زرياحن محمد، "النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة بوهران، وهران،2011-2012.

11- وفاء فلاح وأخرون، "دور الجهاز المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر". مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي: تخصص بنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي 2017 - 2016 .

12- بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03 ،2006 ،متوفرة على الموقع :*http://lefpedia.com/arab/d8/a3/d8/b7/d8/bn/d9/ 7/d9/8116858.htm* ،

13- عنان رشيد و طوماش البشير ،دور الصيرة الاسلامية في تفعيل النشاط المصرفي في الجزائر دراسة حالة بنك البركة ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية قسم العلوم الاقتصادية ،الجامعة البليدة 02 لونيسي علي ،2020 ص 20-22 اطلع عليه بنك الجزائر -www.bank-of-algeria.dz

14- بورمة هشام، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية،** مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة 20أوت ،1988سكيكدة، ،2009ص31-32 ، متوفر على الموقع:

:*http://www.unin-skikda.dz/indes.pnp/fr/recherches-et-memoire/79-francaise/131-theses-net-et-sciences-economiquescommercialles-et-sciences-degestion.pdf*

15- بعلي حسني مبارك، **إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة،** مذكرة ماجستير ،جامعة منتوري قسنطينة ،2012 ص 74 متوفر على الموقع: *http://bu.umc.edu.dz/theses/economie/abal36_48.pdf*،

15- بوشرمة عبد الحميد، **الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية،** مذكرة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ،2010.

16- دبوش عبد القادر، **انعكاسات ستراتيجية سياسة التحرير المصرفي على البنوك الجزائرية واستراتيجية عمل البنوك لمواجهتها،** مذكرة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ،2009.

17- نوال جمعون، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2006.

18- زكية محلوس، أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009.

19 - زقرير عادل ، **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بسكرة، 2009/2008.

20- ايمان دحدوح ،اندماج الاقتصاد الرقمي في البنوك الجزائرية ،جامعة العربي بن المهيدي ام البواقي ،كلية علوم التسيير تحضير ماستر 2013-2014.

المجلات والمؤتمرات والملتقيات

1-عبد الكريم بعداش، **دراسة في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة ،2009-1999**مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الثامن ،2010 .

2-بلمقدم مصطفي، طويطي مصطفي، **التجارة الإلكترونية في الوطن العربي بين سلبيات الواقع و أمال المستقبل**، الملتقي الدولي العلمي الرابع حول :عصرنه نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر بالاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، المر كز الجامعي بخميس مليانة، الجزائر، 26-27أفريل 2011

3- لسلوس مبارك شخار نعيمة، **الاقتصاد الرقمي وإشكالية التجارة الالكترونية في الجزائر**، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، 22-23أفريل ،2014

4-نسيسة فاطمة الزهراء، غوالم أمينة، **اشكالية التجارة الالكترونية في الجزائر التنمية**، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، 22-23أفريل ،2014

5-زروقي إ براهيم، بدري ع بد ايد، **واقع الاقتصاد الافتراضي للدول العربية في ظل التجارة الالكترونية**، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 13-14مارس 2012.

6- بركان أمينة وأخرون، **المصارف الالكترونية**، مخبر الاقتصاد الرقمي، جامعة خميس مليانة، الطبعة الأولى،2013.

7- تطار محمد منصف، **النظام المصرفي الجزائري و الصيرفة الالكترونية**، مجلة العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 02، ،2002.

8-عبد الكريم قندوز، بومدين نورين، **الصيرفة الالكترونية في المؤسسات المصرفية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر**، الملتقي العلمي الدولي الثاني: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 27-28نوفمبر ،2007.

9- حاج قويدر قورين، محمد طيفور أمينة، **تطبيقات المعرفة الالكترونية في الجزائر الواقع والتحديات**، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية و الذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، 22-23 أفريل 2014.

10- حسين شنيني، **واقع البنيةالتحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من الجزائر**، مصرو الإمارات خلال الفترة2000-2010 :دراسة مقارنة، مجلة الباحث العدد 09 ، 2011.

11- شلالي عبد القادر، قاشي علال، **الحوكمة الالكترونية والمعوقات في الجزائر**، مداخلة ضمن أشغال اليومين الدراسين حول: مستقبل الحوكمة الالكترونية في الجزائر، جامعة البليدة ،02الجزائر، يوم 27فيفري 2014.

12- بلعربي عبد القادر و أخرون، **تحديات التحول إلى حكومة إلكترونية في الجزائر**، الملتقي العلمي الدولي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة جيلالي بو نعامة بخميس مليانة، الجزائر، 14 – 13مارس ،2012.

13- بلعزوز بن على، كتوش عاشور، **دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية**، ورقة بحثية في ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر(الواقع والأفاق)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان29-2004/10/30 ص 8 متوفر على الموقع:

http://elbassair.net/centr/20de/20e/c3/a9/chargement/maktaba/d8/a6/b5/a9/20/20telemsan/39.pdf

14- ناصر موسى، الرقابة الشرعية كآلية إجرائية للتحول من بنك ربوي إلى بنك إسلامي، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، جامعة قسنطينة، العدد10، 2019.

15[1]. --آيت زيان كمال، آيت زيان حورية، **الصيرفة الالكترونية في الجزائر**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الخامس " نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية "خلال الفترة 4-2007/7/5في جامعة فيلادلفيا ، عمان.

16-رحيم حسين ، هواري معراج ، ***الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية***، *مداخلة مقدمة ضمن ملتقى المنظومة* المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات، جامعة الشلف، -15 14ديسمبر2004.

17- نوال شيشة ، زنيتي فريدة، **المقاصة الالكترونية و تجارب الدول المغاربية فيها** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر – عرض تجارب دولية ، المركز الجامعي خميس مليانة ، 27/26افريل2011.

18- سليمان ناصر ، **النظام المصرفي الجزائري و تحديات العولمة** ، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، العدد الاول ، جانفي ،2008.

19- مفتاح صالح و آخرون ، **الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية و تأهيل المصارف الجزائرية** ، مؤتمر جامعة العلوما لتطبيقية ، 28/27نيسان ، 2009الأردن.

20- نوال ح **تعميم استعمالات بطاقات الدفع الالكترونية ابتداءا من جويلية**، جريدة المساء الجزائرية ، العدد الصادر بتاريخ2009/06/07

21- محمد زيدان ، **أهمية العنصر البشري ضمن مكونات المزيج التسويقي الموسع في البنوك بالتطبيق على بنك الفلاحة و التنمية الريفية**، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد ، 15أكتوبر ،2008.

22- بن وسعد زينة ، مباركي سمرة ، **المعرفة في البنوك الجزائرية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي " المعرفة : الركيزة الجديدة و التحدي التنافسي للمؤسسات و الاقتصاديات " جامعة بسكرة ، 12/13-11-2005.

23- جريدة الخبر الجزائرية ، حفيظ صواليلي ، الصادرة بتاريخ 2011/09/21.العدد 6483

المراجع باللغة الأجنبية:

1Don Tapscott, **Digital Economy : Rethinking Promise and Peril in the Age of Networked Intelligence**, 20th anniversary Edition ,McGraw Hill Education, UnitedStates,2015.

2Teresa Pakulska, **Plug and play firms in the TNCs' virtual value chain**, Journal ofEconomics and Management, University Of Economics in Katowice, Vol.24,2016,

3HarbhajanS.Kehal and VarinderP.Singh, **Digital Economy: Impacts, Influences andChallenges**, IDEA Group Publishing, U.S.A and U.K,2005.

4OECD the Digital Economy OpCit p 8

5The International Economic Development Council's, Economic Development Reference Guide,OpCit,P

6Pascal Belda, **Credits**, edition e.Bizguides, Ireland, 2004,p109. 3

7**Algeria e-banking services est née** , Le jeune Indépendant , quotidien national d'information. Vue le18/03/2011.

8**"comprendre la télécompensation"** , la revue BADR INFOS , n0 42 ,mai/juin 2006.

8MANSOURI Mansour , **systèmes et pratiques bancaires en Algerie**, edhouma , Alger , 2006 .

المواقع الالكترونية

1-موقع عالم الالكترون أسس المنطق الرقمي متوفر على الرابط التالي number-systems/http//www.4electron.com الالكترونات – السلاسل – التعليمية –اسس المنطق الرقمي ـ أنظمة العدد 01

2-Econemerique.fr/wpcomtent/aploads www.association

Huawei and Oxford Economics, Digital Spillover : Measuring the true impact of the 3 economy,2017,P.30, Available on: 2digital https://www.huawei.com/minisite/gci/en/digital spillover/files/gci_digital_spillover.pdf, Accessed. -4

5- إنريكو بيني وآخرون، الاقتصاد الرقمي في الشرق الأوسط: تحويل المنطقة إلى اقتصاد رقمي رائد، موقع شركة مكنزي، تاريخ النشر: 2016أكتوبر- https://www.mckinsey.com/featured-insights/middle-east-and-africa/digital- middle-east-transforming-the-region، متوفر على الرابط التالي: into-a-leading-digital-economy/ar-ae

6- UNCTAD, World Investment Report: Investment and digital economy,P.156. http://unctad.org/en/PublicationChapters/wir2017ch4_en.pdf, 2Availableon :

7-ديلويت، التحول الوطني في الشرق الأوسط: رحلة رقمية، ص19، متوفر على الموقع التالي :، https://www2.deloitte.com

8- WWW.SATIM-DZ.COM

9- بن عياد محمد سمير، سماحي احمد، **التكنولوجيا الالكترونية البنكية ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية**، متوفر على: الموقع :

http://elbassair.net/Centre%20de%20t%C3%A9l%C3%A9chargement/maktaba/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84%20%D9%85%D8%A7%D8%AC%D9

%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B1/s%C3%A9minaire/bachar/7.PDF.

10- www.badr-bank.net.

11- الموقع الالكتروني لخدمات البنك الالكترونيةhttps://ebanking.badr.dz :أو لموقع البنك على الانترنت :-www.badrbank.com

مراجع اخرى :

1 -الأمر 11/03، المؤرخ في: 2003/08/26، المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 52: الصادرة في 2003/03/27.

2- النظام 20-02 المؤرخ في: 2020/03/15، المتعلق بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية ، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في 2020/03/24

3- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية**، العدد 47الصادرة بتاريخ 16أوت ، 2009المادة 01

4- **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية**، نفس العدد ، المادة 14

5- -معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة السواقي 857" مقابلة".

الملخص:

استهدفنا من خلال هذا البحث التطرق إلى الاقتصاد الرقمي و سياسة تطوير البنوك في الجزائر مع دراسة حالة (بنك الفلاحة و التنمية الريفية)، قمنا بتقسيم البحث إلى جانبيين نظري وتطبيقي حيث تطرقنا في الجانب النظري الى الاقتصاد الرقمي بصفة عامة و محاولة الجزائر إلى تطبيق الرقمنة في مختلف الجوانب والبنوك بصفة خاصة ،أما في الجانب التطبيقي تم دراسة سياسة تطوير البنوك في الجزائر في ظل التطور التكنولوجي مع دراسة بنك الفلاحة و التنمية الريفية كحالة لذلك.

وتشير بعض النتائج المتوصل إليها أنه توجد جهود من الحكومة الجزائرية في تطوير اقتصادها وتنميته من خلال إدخال مختلف التكنولوجيا و التطور العلمي لمختلف المجالات و خاصة من جانب الصيرفة الالكترونية و التجارة الالكترونية إلا أنه لازالت هناك العديد من المعوقات التي حالت دون الوصول إلى النتائج المرجوة من أجل بعث ونمو وتطوير المصارف و البنوك وكذا توسيع استخدام التكنولوجيا في مختلف البنوك و تسهيل العمليات في ظل التطوير المستمر لمختلف وسائل الدفع الالكتروني..

Résumé:
A travers cette recherche, nous avons cherché à aborder l'économie numérique et la politique des banques de développement en Algérie avec une étude de cas (Banque de l'Agriculture et du Développement Rural).Différents aspects et les banques en particulier.Quant au côté appliqué, la politique des banques de développement en Algérie a été étudiée à la lumière de l'évolution technologique, avec l'étude de la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural comme cas d'espèce. Certains des résultats obtenus indiquent que le gouvernement algérien déploie des efforts pour développer et développer son économie grâce à l'introduction de divers développements technologiques et scientifiques dans divers domaines, en particulier de la part de la banque électronique et du commerce électronique, mais il existe encore de nombreux obstacles. qui ont empêché d'atteindre les résultats souhaités pour La création, la croissance et le développement des banques et des banques, ainsi que d'étendre l'utilisation de la technologie dans diverses banques et de faciliter les opérations à la lumière du développement continu de diverses méthodes de paiement électronique.